

DATE DUE

J. L.B.

~~18 JUL 1984~~

J. L.B.

~~1 OCT 1987~~

~~J. L.B.~~

~~5 JUL 1987~~

492.751A25fA

الافغاني، سعيد.

في اصول النحو

4731

492.75
A25fA

~~- 6 Nov 68~~

T. Lib.

~~1 DEC 1967~~

~~79 DEC 1967~~

~~1 - Feb 69~~

~~14 DEC 1967~~

~~1 DEC 1974~~

~~15 MAR 1968~~

~~16 JUN 1968~~

JAFET LIB.

~~18 FEB 1976~~

~~17 JUN 1968~~

~~26 SEP 1972~~

سعيد الأفغاني

في أصول النحو

Gift - Syrian Univ.

سنة ١٣٧٠ هـ = ١٩٥١ م

مطبعة الجامعة السورية



تكملة المصنف

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله منزل الكتاب بلسان عربي مبين ، والصلاة والسلام على
المبعوث حياة للعرب ورحمة للعالمين .

كانت كليات الجامعة السورية حتى العام الدراسي (١٩٤٨ - ١٩٤٩) تتبع في
تدرج طلابها نظام السنين المرعي في جامعات بريطانيا وأمريكا ومصر ، ثم رأى
الاكثرون من الاساتذة في كلية الآداب وكلية العلوم اتخاذ نظام الشهادات المرعي في
جامعات فرنسا ؛ فسمى قسم اللغة العربية في كلية الآداب لطلابه شهادات ثلاثاً
يؤدونها على النسق الآتي :

١ — شهادة تاريخ العرب والاسلام في السنة الثانية

٢ — علوم اللغة العربية الثالثة

٣ — الآداب العربية الرابعة

أما السنة الأولى فسميت شهادتها بـ (الثقافة العامة) ويتلقى فيها الطلاب محاضرات
في اللغة العربية وآدابها وفي التاريخ والجغرافية ، وفي علم الاجتماع ، مع دروس في
اللغة الأجنبية التي يتابع الطالب دراستها طول السنين الأربع دون انقطاع .

وكان عليّ وضع منهاج للنحو والصرف في شهادة (علوم اللغة العربية) على وجه
ينسجم في الجملة هو ومناهج التفسير والحديث وعلوم البلاغة وفقه اللغة في الشهادة نفسها ،
فأثرت أن يدرس الطلاب النحو فيها عن طريق الأدوات ، وأن تكون ثقافتهم فيه

ثقافة شواهد كما هي ثقافة قواعد ، فاخترت لهم بحوثهم جاعلا مرجعهم الاساسي فيها كتاب (مغني اللبيب) لابن هشام ، أما الصرف فيدرسون بحوثاً فيه من وجهتي النظر الكوفية والبصرية في كتاب (الانصاف في مسائل الخلاف) لابن الانباري .

وقد ارتحت إلى ثمرات هذا المنهج مدى سنتين ، وقدمت بين يدي دراستهم تلك ، محاضرات أربعاً في (الاحتجاج ، والقياس ، والاشتقاق ، والخلاف) هي مادة هذا الكتاب . حرصت في هذه المباحث على أن يتزود الطلاب بمادة صالحة فيها مع مسطرة النظرة التاريخية على قدر الامكان ، وراعت فيها مستواهم وحاجتهم ، ولولا ذلك لوجب طي بعض مانشر ونشر بعض ماطوي ، فكثير من القضايا مررت به خطفاً لأنه بحث بأسهاب في دراستهم السابقة .

وكنت أود التريث في الطبع حتى أنهي موضوعات أخرى في (الأدوات في اللغة العربية) وأعيد النظر فيها كتبت ، لكن عناء الطلاب في الاستملاء والنفقة الغالية التي يكلفهم إياها النسخ بالآلة السكّاتية ، ثم كثرة الخطأ والتصحيح من بعد العناء والافئاق .. كل ذلك حمل مجلس كلية الآداب على اقتراح الطبع في مطبعة الجامعة السورية . وأنا موقن بأن بين هذه المحاضرات والكمال الذي أتصوره لها مراحل فساحاً ، وأن عمل الانسان أبداً في حاجة الى الإصلاح ، وأن الخطوات العلمية لاتسد إلا بالنقد يسهم فيه كل من عن له رأي صالح ، وأنه مامن أحد يصغر عن أن ينقّد كما أنه مامن أحد يكبر عن أن ينقّد . ولست أضمن من عملي هذا أكثر من أني بذلت فيه جهداً باخلاق ؛ فإن خرج منه قارئه المثقف ممتلئاً إيماناً بالعربية وخصائصها ومنطقيتها ثم بتقصيرنا حيالها التقصير الأكبر ، رجوت أن يكون من ذلك حافز للقادرين على الإتمام ، وكان ذلك حسيبي من جهدي .

أسأل الله أن يجعلنا في عداد النافعين المنتفعين « الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه » وأن يزيدنا علماً وعملاً صالحاً ، ويأخذ بأيدينا جميعاً إلى ما فيه خير البلاد والعباد .

دمشق : كلية الآداب

١٣٧٠ هـ — ١٩٥١ م

سعيد الرفعاني

الاحتجاج

في اللغة العربية

الاحتجاج

- ١ — مقدمة تاريخية ، ٢ — العلوم التي يحتاج لها ، ٣ — من يحتاج به ،
٤ — ما يحتاج به ، ٥ — بعض قواعد في الاحتجاج ، ٦ — خاتمة .

(١)

مقدمة تاريخية

يراد بالاحتجاج هنا إثبات صحة قاعدة ، أو استعمال كلمة أو تركيب ،
بدليل نقل صح سنده الى عربي فصيح سليم السليقة على ماسياتي تفصيله
في موضعه .

وإنما احتاج القوم الى الاحتجاج لما خافوا على سلامة اللغة العربية بعد
أن اختلط اهلها بالاعاجم إثر الفتوح وسكنوا بلادهم وعاشوهم ، ونشأ
عن ذلك بسنة الطبيعة أخذ وعطاء في اللغة والافكار والاخلاق والأعراف .
وتنبه أولو البصر الى أن الامر آيل الى إفساد اللغة وضياع العصبية
من جهة ، والى التفريط في صيانة الدين من جهة ثانية ، اذ كانت سلامة
أحكامه موقوفة على حسن فهم المستنبط لنصوص القرآن الكريم والحديث
الشريف ، وكان في ضعف العربية تضييع لهذا الفهم .

يعتبر اللعن الباعث الاول على تدوين اللغة وجمعها ، وعلى استنباط قواعد

النحو وتصنيفها ؛ فقد كانت حوادثه المتتابعة نذير الخطر الذي هب على صوته أولو الغيرة على العربية والاسلام ، ولا بأس من عرض تاريخي سريع لبعض أحداثه المتتابعة :

بدأ اللحن قليلاً خفيفاً منذ أيام الرسول على ما يظهر ، فقد لحن رجل بحضرته فقال : « أرشدوا أخاكم فإنه قد ضل » (١) والظاهر أيضاً أنه كان معروفاً بهذا الاسم نفسه « اللحن » بدليل أن السيوطي روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله : « أنا من قريش ونشأت في بني سعد فأني لي اللحن » (٢) وقد كان أبو بكر الصديق يقول : « لأن أقرأ فأسقط أحب إلي من أن أقرأ فألحن » .

فاذا بلغنا عهد عمر رأينا المصادر تثبت عدداً من حوادث اللحن ، فنذكر أن (٣) عمر مر على قوم يسبون الرمي فقرعهم فقالوا : « انا قوم متعلمين » فأعرض مغضباً وقال : « والله لحطوكم في لسانكم أشد علي من خطبكم في رميكم » وورد الى عمر كتاب أوله : « من أبو موسى الأشعري » فكتب عمر لأبي موسى بضرب الكاتب سوطاً . والانسكى من ذلك تسرب اللحن الى قراءة الناس للقرآن فقد قدم اعرابي في خلافة عمر فقال : « من يقرئي شيئاً مما أنزل على محمد ؟ » فأقرأه رجل سورة براءة فقال :

« وأذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر أن الله بريء من المشركين ورسوله .. » (٤) فقال الأعرابي : « ان يكن الله بريء من رسوله فأنا أبراً منه » فبلغ عمر مقالة الأعرابي فدعاه فقال : « يا أمير المؤمنين ، اني قدمت المدينة .. »

(١) الخصائص لابن جني ١ / ٤٠٨ (مطبعة الهلال بمصر ١٩١٣) .

(٢) المزهر للسيوطي ٣٩٧/٢ طبعة (دار احياء الكتب العربية - القاهرة) بعناية محمد

أحمد جاد المولى ورفيقه .

(٣) معجم الأدباء ١/٦٧ مطبوعات دار المعامون .

(٤) سورة التوبة ٣/٩ .

وقص القصة « فقال عمر : « ليس هكذا يا أعرابي » فقال : « كيف هي يا امير المؤمنين ؟ » فقال « ... أن الله بريء من المشركين ورسوله .. » فقال الاعرابي : « وأنا أبرأ ممن بريء الله ورسوله منهم » . فأمر عمر ألا يقرء القرآن الا عالم باللغة . » (١)

وتتقدم خطوة في الزمن فيقص علينا ابن قتيبة أن رجلاً دخل على زياد فقال له : « ان أئينا هلك وان أخينا غصبنا على ميراثنا من أبانا » فقال زياد : « ما ضيعت من نفسك اكثر مما ضاع من مالك » وأن أعرابياً سمع مؤذناً يقول : « أشهد أن محمداً رسول الله » فقال : « ويحك ، يفعل ماذا ؟ » (١) .

وأن أعرابياً دخل السوق « فسمعهم يلحنون فقال : سبحان الله ! يلحنون ويربحون ونحن لا نلحن ولا نربح ! » (٢) .

ثم شاع في العصر الاموي حتى تطرق الى البلغاء من الخلفاء والامراء كعبد الملك والحجاج . والناس يومئذ تتعابر به ، وكان مما يسقط الرجل في المجتمع ان يلحن ، حتى قال عبد الملك وقد قيل له (أسرع اليك الشيب) : « شيبني ارتقاء المنابر مخافة اللحن » (٣) .

والحجاج على أنه من الخطباء الأئنياء البلغاء ، كان في طبعه تقزز من اللحن أن يقع منه أو من غيره ، فاذا وقع منه حرص على ستره وإبعاده من اطلع عليه منه ، ذكروا أنه سأل يحيى بن يعمر اللبثي : « أتسمعي ألحن على المنبر ؟ » فقال يحيى : « الأثير أفصح الناس الا أنه لم يكن يروي الشعر » قال : « أتسمعي ألحن حرفاً ؟ » قال : « نعم ، في آي القرآن » قال : « فذاك أشنع ، وما هو ؟ » قال تقول :

(١) نزهة الألباء ص ٧ وتاريخ دمشق لابن عساكر ١١٠ / ٧ مطبعة الترقى بدمشق ١٣٥١ هـ
مؤانظر الخصائص لابن جني ٤٠٨ / ١ وعيون الاخبار
(٢) عيون الاخبار ١٥٩ / ٢ .
(٣) مخطوطة الظاهرية من تاريخ دمشق لابن عساكر رقم ٢٢ تاريخ ج ٥ الورقة ٤٩٠ / ١ .

« قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها أحب اليكم من الله ورسوله .. » (١) تقروها (أحب) بالرفع ، فأنف الحجاج أن يطلع له رجل على لحن فبعث به الى خراسان (٢). وكان الحجاج يعجب بفصاحة يحيى هذا فسأله يوماً : « أخبرني عن عنبسة بن سعيد : أيلحن ؟ » قال : « كثيراً » قال : « أفأنا ألحن ؟ » قال : « لحنًا خفيفاً » قال : « كيف ذلك ؟ » قال تجعل (أن : إن) و (إن : أن) ونحو ذلك . قال : « لا تساكني ببلد ، اخرج (٣) ».

وهؤلاء تطرق اليهم قليل من اللحن لبعدهم عن قومهم في الجزيرة مع أنهم نشؤوا فيها وترعرعوا واكتهلوا ، فلما كان من بعدهم عظم فشو اللحن فيهم حتى كان من أعظم المصائب في نفس عبد الملك أن ابنه الوليد لحانة ، وأنه أخذه تعلم العربية فلم يفلح . ونقلوا عن عبد العزيز بن مروان الأمير الأموي المعروف وهو أخو عبد الملك لحنًا ، على أن عبد العزيز هذا وهو من أفصح الناس كان « يعطي علو العربية ويحرم على اللحن حتى قدم عليه زوار من أهل المدينة وأهل مكة من قريش فجعل يقول للرجل منهم : « من أنت ؟ » فيقول : « من بني فلان » فيقول للسكران : « أعطه مئتي دينار .. » حتى جاءه رجل من بني عبد الدار فقال : « من أنت ؟ » فقال : « من بنو عبد الدار »

(١) سورة التوبة ٩-٢٤ .

(٢) تهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر ٤-٦٥ (روضة الشام ١٣٣٢ هـ) .
ذكر ابن قتيبة : أن الحجاج أمّ قومًا فقرأ « والعاديات ضبغاً » وقرأ في آخرها : « أن ربه يومئذ خير » بنصب (أن) ثم تنبه على اللام في (لخير) وأن (ان) قبلها لا تكون الا مكسورة فحذف اللام من (لخير) فقرأ : « ان ربه يومئذ خير » . - عيون الأخبار ١٦٠/٢ .

فقال : « تجدها من جازئك » وقال لكتابه : « أعطه مئة دينار » (١) .
فأنت تجد مما تقدم أن الخوف على العربية له ما يبرره من النذر ، وأنه تمكن في النفوس حتى تضافرت جهود العلماء وذوي السلطان على صيانة العربية ، وأن الحرمان

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر (مخطوطة الظاهرية رقم ٢٢ تاريخ ج ٥ الورقة ٤٥٠ / ١) .
هذا ومن المفيد ذكر الباعث على عناية عبد العزيز بن مروان بالعربية فقد روى ابن عساكر قبل هذا الخبر أنه « دخل على عبد العزيز رجل يشكو صهراً له فقال : « ان ختني فدل بي كذا وكذا » فقال له عبد العزيز : « من ختتك ؟ » فقال له « ختنتي الحتان الذي يحن الناس » فقال عبد العزيز لكتابه : « ويحك ، بم أجابي ؟ » فقال له : « أيها الأمير انك لحن وهولاء يعرف اللحن ، كان ينبغي أن تقول له : « ومن ختتك ؟ » فقال عبد العزيز : « أراني أتكلم بكلام لا يعرفه العرب ، لا شاهدت الناس حتى أعرف اللحن . » فأقام في البيت جمعة لا يظهر ومعه من يعلمه العربية ، فصلى بالناس الجمعة وهو من أفصح الناس . » اهـ .
أما أمر الوليد الذي مر آنفاً فقد أهم عبد الملك حتى أفضى بذات نفسه يوماً الى روح بن زنباع قائلاً :

« يا أبا زرعة ، قد غلبني الوليد باللحن ، وسأظهر العشية كآبة فسلي عنها ودعني والوليد . » فلما أذن المشاء أظهر كآبة وعنده الوليد وسليمان وروح . فقال له روح : « ماهذه الكآبة يا أمير المؤمنين ؟ لا يسوؤك (الله) ولا يريك مكروهاً ! » قال : « ذكرت ما في عنقي من هذه الامة . والى من أصير أمرها بعدي ؟ » قال له روح : « يغفر الله لك يا أمير المؤمنين . فأين أنت عن الوليد سيد شباب العرب ؟ » قال : « يا أبا زرعة ، لا ينبغي أن يلي أمر العرب الا من يتكلم بكلامها » فقال الوليد فدخل منزله وجمع اليه أصحاب النحو ، فأقام ستة أشهر معهم ، وخرج يوم خرج وهو أجهل بالنحو منه يوم دخل ، فقال عبد الملك : « قد أجهد وأعذر » المصدر السابق ، الورقة ٢١ / ١ .

واحتج على عبد الملك بلحن الوليد هذا . فقد ذكر ابن عساكر أن عبد الملك قال لرجل من قريش : « انك لرجل لولا أنك لحن » فقال : « وهذا ابنك الوليد يلحن » قال عبد الملك : « لكن ابني سليمان لا يلحن » قال الرجل : « وأخي فلان لا يلحن ! » الورقة ٢٤ / ١ .
وكان لا يستطيع تجنب اللحن حتى على المنبر ، ذكره أبو الزناد يوماً فقال : « كان لحاناً كافي أسمعه على منبر النبي صلى الله عليه وسلم يقول : يا أهل المدينة ! » .

بل كان لا يستطيع تجنبه حتى في آيات القرآن : قرأ يوماً على المنبر « يا ليتها كانت القاضية » وضم التاء ، فقال عمر بن عبد العزيز (وكان تحت المنبر) : « يا ليتها كانت عليك وأراحتنا منك ! » الورقة ٢٤ / ١ .

من المال أو العمل مما كان يصيب الاحانة ، وأن فصاحة المرء قد ترفعه الى الولايات والغنى وتزيد شأنه عند أولي الامر ؛ وهذا من طرف السلطان كف في الترغيب والترهيب . وسؤال الحجاج عن لحن بعض الناس ذوي الشأن مشعر باهتمام الحكومة والمجتمع بأمر اللحن . وذلك طبيعي من دولة قامت على العصبية العربية بعد أن رأت اللحن يفشو في الطبقات الرفيعة من الأمراء والحكام وأشراف الناس ، وفي قصة بشكست (؟) النحوي تعبير واضح عن أمرين : فشو اللحن ونظرة المثقفين اليه ، ولا بأس في إيرادها فيها طرافة وفيها ظرف :

« وفد بشكست (؟) النحوي على هشام بن عبد الملك ، فلما حضر الغداء دعاه هشام ، وقال لفتيان بني أمية : « تلاحنوا عليه » ، فجعل بعضهم يقول : « يا أمير المؤمنين رأيت أبي فلان .. » ويقول آخر : « مر بي أبي فلان .. » ونحو هذا ؛ فلما ضجوا أدخل يده في صحيفة فغمسها ثم طلى لحيته وقال لنفسه : « ذوقي ، هذا جزأوك في مجالسة الأئذال ! » (١) .

الى هذا المدى بلغ امر اللحن في المئة الاولى للهجرة والدولة عربية محضة ، والعصبية ذات سلطان ، والقوم حديثو عهد بجزيرتهم ، وبيت الخلافة أعرق بيوت قريش شرفاً ومجداً وبلاغة وأقواها عصبية وعروبة . فلنحاول تبين ما اختط أهل العربية من خطط يعالجون بها استفحال الداء ، وهل كانوا الى الشدة حين شرطوا الاحتجاج تلك الشروط التي أسقطت الاحتجاج بكلام كثير من العرب حتى في زمن الجاهلية ؟

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر (مخطوطة الظاهرية) الجزء السابق الورقة ١/٤٥٤
ثم قال ابن عساكر فيه : « وكان نحويّاً يأخذ عنه أهل المدينة ، وكان يذهب مذهب الشراة ويكتم ذلك ، فلما ظهر أبو حمزة الشاري خرج معه فقتل فيمن قتل بخلافة مروان بن محمد . »

(٢)

العلوم التي يحتاج لها

يحتاج بالكلام العربي لغرضين : غرض لفظي ويدور حول صحة الاستعمال من حيث اللغة والنحو والصرف ، وغرض معنوي لعلاقة له باللفظ . والظاهر أن فريقاً من العلماء حَجَرُوا واسعاً فأسقط الاحتجاج بكلام الاسلاميين والمولدين في اللفظ والمعنى جميعاً ، ولم يلتفت الجمهور الى هذا التحجير لعقمه وبعده عن طبيعة الحياة ، بل قصرُوا الاحتجاج بكلام المولدين على المعاني فقط ، واحتجوا بكلام القدماء في اللفظ والمعنى . وخير من يمثل هؤلاء ابن جني ، فقد احتج في باب المعاني بشعر المتنبي وهو مولد ، ولعله توقع انكاراً من المتزمتين فأتبّع احتجاجه بعبارة مقبولة مع رضاء بمذهب التزمت هذا ، قال في صدد كلامه على محيي القول والكلام مما لا يعقل :

« قال عنتره :

لو كان يدري : ما المحاورة ؟ اشتكى ولكن - لو علم الكلام - مكلمي

وامثله شاعرنا (يعني المتنبي) آخرأ فقال :

فلو قدر السنان على لسان لقال لك السنان كما أقول

وقال :

لو تعقل الشجر التي قابلتها مدت محبة إليك الاغصنا

ولا تستكر ذكر هذا الرجل وان كان مولداً في أثناء ما نحن عليه من هذا الموضع ونموضه ، ولطف متسربه ، فإن المعاني يتناهبها المولدون كما يتناهبها المتقدمون ، وقد كان أبو العباس (يعني المبرد) - وهو الكثير التعقب لجلة الناس - احتج بشيء من شعر حبيب بن أوس الطائي في كتابه (الاشتقاق) لما كان غرضه فيه معناه دون لفظه فأنشد فيه له :

لو رأينا التوكيد خطة عجز
ماشفعنا إلا أذان بالتشويب

وياك والخبيلة بحثاً فانها خلق ذميم ، ومطعم على علاته وخيم .^(١)
ثم استقر الرأي على ما فصل ابن جني من أئمة المئة الرابعة للهجرة ، ففصلوا بين العلوم التي يحتج لها بكلام القدماء والعلوم التي يحتج لها بكلام الفصحاء عامة قدماء ومولدين ، وتبلور هذا الرأي وأصبح من المسلمات ، فهذا عبد القادر البغدادي صاحب خزنة الأدب ومن أعيان العلماء في المئة الحادية عشرة يعبر عنه بعد سبعة قرون بنقله كلام الرعيني الاندلسي من علماء المئة الثامنة في شرح بديعة رفيقه ابن جابر ، قال الرعيني :

« علوم الأدب ستة : اللغة والنحو والصرف والمعاني والبيان والبديع ؛ والثلاثة الاولى لا يستشهد عليها الا بكلام العرب (يريد القدماء) دون الثلاثة الاخيرة فإنه يستشهد عليها بكلام المولدين لأنها راجعة الى المعاني ، ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم إذ هو أمر راجع الى العقل ، ولذلك

قبل من اهل هذا الفن الاستشهاد بكلام البحري وأبي تمام وأبي الطيب
وهلم جرا. ^(١)

(٣)

من محتج به

بحث علماء العربية فيمن نقل الرواة عنهم من أهل المدر والوبر قدماء
ومحدثين، وتقصوا أحوالهم ونقدوها، فاجتمعوا على الاحتجاج بقول من
يوثق بفصاحته وسلامة عربيته، ونحن عارضون لأصناف هؤلاء زمانا
ومكانا وأحوالا:

فأما الزمان فقد قبلوا الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية وفصحاء
الاسلام حتى منتصف القرن الثاني سواء أسكنوا الحضر أم البادية.
أما الشعراء فقد صنفوا أصنافاً أربعة: جاهليين لم يدر كوا الاسلام،
ومخضرمين أدر كوا الجاهلية والاسلام، وإسلاميين لم يدر كوا من الجاهلية
شيئاً، ومحدثين أولهم بشار بن برد ^(٢). والاجماع انعقد على صحة
الاستشهاد بالطبقتين الاوليين واختلفوا في الطبقة الثالثة، وذهب عبد
القادر البغدادي صاحب خزانة الادب الى جواز الاستشهاد بها ^(٣) اما

(١) خزانة الادب للبغدادي ٢٠/١ (المطبعة السلفية بالقاهرة ١٣٤٨ هـ).

(٢) الاقتراح ص ٣٢،

(٣) خزانة الادب ٢٠/١ هذا ويستدل المحتجون لذلك باستشهاد سيويه بشعر

بشار بن برد في (الكتاب) ويرد المعارضون بأنه فعل ذلك خوفاً من لسانه.

الطبقة الرابعة فلا يستشهد بكلامها في علوم اللغة والنحو والصرف خاصة. وكان آخر من يحتاج بشعره على هذا الاساس بالاجماع ابراهيم بن هرمة (٧٠ - ١٥٠هـ) الذي ختم الاصمعي به الشعر^(١). أما أهل البادية فقد استمر العلماء يدونون لغاتهم حتى فسدت سلائقهم في القرن الرابع الهجري. وعلى هذا «أجمعوا على انه لا يحتاج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة والعربية»^(٢).

وأما المكان أو بعبارة أخرى القبائل، فقد اختلفت درجاتها في الاحتجاج على اختلاف قريتهم وبعدهم من الاختلاط بالامم المجاورة، فاعتمدوا كلام القبائل في قلب جزيرة العرب، وردوا كلام القبائل التي على السواحل او في جوار الاعاجم، واليك تصنيف أبي نصر الفارابي لهم في الاحتجاج: أ- «كانت قريش أجود العرب انتقاء»^(٣) للافصح من الالفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً وأبينها ابانة عما في النفس.

(١) الاقتراح للسيوطي ص ٢٢ (مطبعة المعارف بمحدر آباد ١٣١٠ هـ).

(٢) المصدر السابق ص ٣١ وقد مال الزمخشري الى استثناء أئمة العربية من ذلك داعياً الى جعل الوثوق بكلامهم كالوثوق برواياتهم.

(٣) قال ابن فارس: «وكانت قريش مع فصاحتها.. اذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات الى نحا زهم وسلايقهم التي طبعوا عليها فصاروا بذلك أفصح العرب». -
الصاحبي ص ٢٣ (المطبعة السلفية بالقاهرة).

والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي وعندهم أخذ اللسان العربي
من بين قبائل العرب هم :

قبس ونميس وأسر فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ،
وعندهم اتكل في الغريب وفي الأعراب والتصرف ،
ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من
سائر قبائلهم .

ب - وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري ولا عن سكان البراري ممن
كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم :
لم يؤخذ من لخم ولا من جذام فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط ،
ولا من قضاة ولا من عسان ولا من أباد فإنهم كانوا مجاورين لأهل
الشام وأكثرهم نصارى يقرؤون بصلاتهم بغير العربية ،

ولا من تغلب ولا التمر فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية (؟) .
ولا من بكر لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس ،

ولا من منز عبد القيس لأنهم كانوا من سكان البحرين مخالطين
للهند والفرس ،

ولا من أزد عمان لمخالطتهم للهند والفرس ،
ولا من أهل اليمن أصلاً لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم ،

ولا من بني ضيفة وسكان اليمامة ولا من ثقيف وسكان الطائف
لخالطهم تجار الامم المقيمين عندهم ،

ولا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوه حين ابتدؤوا
ينقلون لغة العرب ، قد خالطوا غيرهم من الامم وفسدت السنتهم .^(١)

(١) الاقتراح للسيوطي ص ٢٢ نقلا عن كتاب الفارابي (الالفاظ والحروف) .
هذا وقد أورد الجاحظ في كتابه البيان والتبيين مقابلة طريفة بين لغات اهل
مكة والبصرة والكوفة ، يفيد ايرادها في شرح الظاهرة المذكورة اعلاه ، قال الجاحظ
: « اهل الامصار انما يتكلمون على لغة النازلة فيهم من العرب ، ولذلك تجد الاختلاف
في ألفاظ اهل الكوفة والبصرة والشام ومصر .. وقال اهل مكة لمحمد بن منذر الشاعر
: « ليست لكم معاشر أهل البصرة لغة فصيحة ، انما الفصاحة لنا اهل مكة . » فقال
محمد بن منذر : « اما الفاظنا فأحكى الالفاظ للقرآن واكثرها موافقة له ، فضعوا
القرآن بعد هذا حيث شئتم : انتم تسمون القدر برمة وتجمعون البرمة على برام ، ونحن
نقول (قدر) ونجمعها على قدور ، وقال الله عز وجل « وجفان كالجواب وقدور راسيات » .
وانتم تسمون البيت (علية) وتجمعون هذا الاسم على علالي ونحن نسميه (غرفة)
ونجمعه على غرف وغرفات ، وقال الله « غرف من فوقها غرف مبنية » وقال : « هم في
الغرفات آمنون » ، وانتم تسمون الطلع (الكافور والاغريض) ونحن نسميه الطلع
وقال الله « ونخل طلعا هضيم » . . . فعد عشر كلمات لم احفظ انا منها غير هذا .
الا ترى ان اهل المدينة لما نزل فيهم ناس من الفرس في قديم الدهر علقوا بألفاظ
من الفاظهم ، ولذلك يسمون البطيخ (الخربز) ويسمون . . . الخ .

وكذا اهل الكوفة يسمون المسحاة : (بال) وبال بالفارسية : ولو علق ذلك
لغة اهل البصرة اذ نزلوا بأدنى بلاد فارس واقصى بلاد العرب كان ذلك اشبه ، اذ كان
اهل الكوفة نزلوا بأدنى بلاد البطح واقصى بلاد العرب . ويسمي اهل الكوفة الحوك
(البقلة الحماة) باذورج والباذورج بالفارسية والحوك كلمة عربية . واهل البصرة

وكان هذا التصنيف حاز القبول وجرى عليه العمل وكان الخروج عليه مدعاة الى النقد، ولما اعتمد ابن مالك على لغات لحم وخزاعة وغسان، تعقبه باللوم ابوحيان فقال في شرح التسهيل: « ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن ^(١) ».

وأما أحوال هؤلاء العرب المحتج بهم فخيرها ما كان أعمق في التبدي وألصق بعيشة البادية، ولذا كان مما يفخر به البصريون على الكوفيين اخذهم عن الأعراب اهل الشيخ والقيصوم وحرشة الضباب وأكلة اليرابيع ويقولون للكوفيين « أخذتم عن أكلة الشواريز وباعة الكواميخ ^(٢) ». وقد نص الفارابي بعد قوله المتقدم آتفاً على صناعة هؤلاء الاعراب وصفاتهم فقال: « كانت صنائع هؤلاء التي بها يعيشون الرعاية والصيد واللصوصية، وكانوا أقواهم نفوساً وأقساهم قلوباً وأشدهم توحشاً وأمنعهم جانباً وأشدهم حمية وأحبهم لأن يغلبوا ولا يُغلبوا، وأعسرهم انقياداً للملوك، وأجفاهم أخلاقاً وأقلهم احتمالاً للضيم والذلة. ^(٣) »

إذا التقت اربع طرق يسمونها (مرْبُعة) ويسمونها اهل الكوفة (جهارسو) والجهار بالفارسية. ويسمون السوق او السوقية وازار والوازار بالفارسية. ويسمون القناء خياراً والخيار فارسية. ويسمون المجذوم ويندي بالفارسية. — ١٥١ / ٣١ طبعة السندوني. وهذه الامثلة التي طغى فيها الاثر الاجتماعي على الاثر الجغرافي تدرك الحافظ لعلماء العربية على اسقاط من اسقطوا في الاحتجاج من العرب في الجاهلية والاسلام.

(١) الاقتراح ص ٢٤.

(٢) انظر البيان والتبيين ١/١٢٢ الشيرازي المصنف، والكامخ: ادام — انظر القاموس المحيط.

وتستطيع ان تجعل مرد الامر كله - بعدما تقدم لك - الى الوثوق من سلامة لغة المحتج به وعدم تطرق الفساد اليها ، وهذا هو الضابط في التصنيف الزمني والمكاني للذين مرا بك ، فانت تعلم اسقاط العلماء الاحتجاج بشعرأمية بن أبي الصلت وعدي بن زيد العبادي وحتى الاعشى عند بعضهم ، لمخالطتهم الاجانب وتأثر لغتهم بهذه المخالطة ، حتى حمل شعرهم عدداً غير قليل من الفاظ ومصطلحات لا تعرفها العرب ، وكل هؤلاء شعراء جاهليون ؛ بينما يذهب فريق الى الاحتجاج بكلام الشافعي المتوفى في القرن الثالث للهجرة ، حتى نص الامام احمد بن حنبل على ان (كلام الشافعي في اللغة حجة) ^(١) لسلامة نشأته وتقبله في البيئات العربية السليمة . قيل لبشار : « ليس لأحد من شعراء العرب شعرا الا وقد قال فيه شيئاً استنكرته العرب من الفاظهم وشك فيه ، وانه ليس في شعرك ما يشك فيه . » قال : « ومن أين يأتيني الخطأ ؟ ولدت هاهنا ونشأت في حجور ثمانين شيخاً من فصحاء بني عقيل ما فيهم أحد يعرف كلمة من الخطأ ، وان دخلت الى نساءهم فنساؤهم افسح منهم ، وأيفعت فأبدت الى ان ادركت ؛ فمن أين يأتيني الخطأ » ^(٢) .

وكلمة بشار هذه دليل قاطع على وجود بيئات في المدن سليمة من اللحن لزمه في المئة الثانية للهجرة .

(١) الاقتراح ص ٢٤ .

(٢) الاغاني ٣/ ٢٦ طبعة الساسي .

ويعجني كثيراً قول ابن جني في هذا الموضوع في باب (ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر) :

« علة امتناع ذلك ماعرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخلط ، ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيء من الفساد لغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر . وكذلك أيضاً لو فشا في أهل الوبر ماشاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها وانتقاص عادة الفصاحة وانتشارها ، لوجب رفض لغتها وترك تلقي ما يرد عنها ، وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا لأننا لانكاد نرى بدوياً فصيحاً ، وإن نحن آتسنا منه فصاحة في كلامه لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ويقدح فيه .. » (١) .

(١) الخصائص ٤٠٥/١ ثم ذكر ابن جني أدلة على فساد سليقة الأعراب في زمنه فقال : « وقد كان طراً علينا احد من يدعى بالفصاحة البدوية ويتباعد عن الضعفة الحضرية ، فتلقينا اكثر كلامه بالقبول له ، وميزناه بميزا حسن في النفوس موقعه الى ان انشدني يوماً شعرا لنفسه يقول في بعض قوافيه (أشأها ، وأدأها) فجمع بين الهمزتين كما ترى . واستأنف من ذلك ما لا أصل له ، ولا قياس يسوغه ، نعم وأبدل الى الهمز حرفاً لا حظ له في الهمز ، بضد ما يجب ، لانه لو التقت همزتان عن وجوب صنعة للزم تغيير احدهما ، فكيف ان يقلب الى الهمز قلباً ساذجاً عن غير صنعة ما لا حظ له في الهمز ، ثم يحقق الهمزتين جميعاً ؟ هذا ما لا يبيحه قياس ولا ورد بمثله سماع ... الخ

(٤)

ما يحتاج به

نقسم الكلام المحتج به إلى أقسام ثلاثة تشكلم على كل منها بالترتيب
تيسيراً للبحث :

١ — القرآن الكريم ، ٢ — الحديث الشريف ، ٣ — كلام العرب .
١ — لم يتوفر لنص ما توفر للقرآن الكريم من تواتر رواياته ، وعناية
العلماء بضبطها وتحريرها متناً وسنداً ، وتدوينها وضبطها بالمشافهة عن أفواه
العلماء الأثبات الفصحاء الأئمة من التابعين ، عن الصحابة ، عن الرسول
صلى الله عليه وسلم ؛ فهو النص العربي الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته
بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات ، ولم تعن أمة
بنص ما اعتنى المسلمون بنص قرآنهم .

وعلى هذا يكون هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة
والنحو والصرف وعلوم البلاغة ، وقراءاته جميعاً الواصلة إلينا بالسند
الصحيح حجة لاتضاهيها حجة . أما طرقه المختلفة في الأداء فهي كذلك ،
إذ أنها مروية عن الصحابة وقراء التابعين ، وهم جميعاً ممن يحتج بكلامهم
العادي بله قراءاتهم التي تحروا ضبطها جهد طاقتهم كما سمعوها من رسول
الله ، ولاننسى بعد ذلك : أن أئمة القراء كأبي عمرو بن العلاء والكسائي
ويعقوب الحضرمي هم أئمة في اللغة والنحو أيضاً . وقد جرى عرف العلماء

على الاحتجاج برواياته سواء أكانت متواترة أم روايات آحاد أم شاذة .
 والقراءة الشاذة التي منع القراء قراءتها في التلاوة محتج بها في اللغة والنحو^(١) ،
 إذ هي -- على كل حال -- أقوى سنداً وأصح نقلاً من كل ما احتج به
 العلماء من الكلام العربي غير القرآن . ولئن كان القراء أسقطوا القراءة بها
 لعدم وثوقهم أنها قراءة النبي نفسه ، إن على علماء اللغة والنحو أن يعضوا
 عليها بالنواجذ إذ كان روايتها الأعلون عرباً فصحاء سليمة سلائقهم ، تبنى
 على أقوالهم قواعد العربية . وأنت تعرف أن النحاة محتجون بكلام من لم
 تفسد سلائقهم من تابعي التابعين ، فلا نحتجوا بقراءة أعيان التابعين
 والصحابة أولى . [ورجح أن قراءات القرآن في حجيتها اللغوية والنحوية على
 شواهد النحاة عُرِفَ قديم تعاوره العلماء . حاشية ٢٩]
 وهنا أمر ينبغي التنبيه إليه بشيء من التفصيل ، فالحق أن موقف النحاة
 من النصوص العربية حين وضعهم القواعد فيه خلل واضطراب من الناحية
 المنهجية ، وأن موقف القراء علمياً ومنطقياً ومنهجياً سديد متسق واليك البيان :
 أقل ما يشترط القراء لصحة القراءة شروط ثلاثة :

١ -- صحة السند بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

٢ -- موافقتها رسم المصحف المجمع عليه .

٣ -- موافقتها وجهاً من الوجوه العربية .

وكثيراً ما صرحوا في مناسبات عدة أن القراءة سنة متبعة وأنها لا تخضع
 لغير السماع الصحيح (أما القراءة الشاذة عندهم فما توفر فيها صحة السند
 وموافقة العربية وتختلف الشرط الثاني ، وهذه هي التي منعوا القراءة بها
 في الصلاة) وقد ظهر لك إذاً أن القراءة الشاذة لا يقدر في الاحتجاج بها
 عربية قادحة ، فمخالفة الرسم بزيادة كلمة أو نقص حرف لا تؤثر في صحة
 بناء القواعد عليها . هذا وخير تعبير عن منهج القراء قول أحد أئمتهم أبي
 عمرو الداني :

« وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الألف في
 اللغة ، والأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر والأصح في
 النقل ، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة ، لأن
 القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها . » ^(١)

هذا دستور القراء أثبتوه في كتبهم وكانوا في تطبيقه على غاية من الدقة
 والأمانة ، فكانوا منهجين منطقيين قولاً وعملاً ؛ فهل كان النحاة كذلك ؟
 الحق أن التمديد يجد في صف النحاة وفي قواعد نحوهم ثغراً عدة ينفذ
 منها إلى الصميم ^(١) فهم يريدون بناء قواعدهم على كلام العرب فيجمعون
 تنقلاً نثرية وشعرية من هذه القبيلة ومن تلك ، من أعرابي في الشمال إلى
 امرأة في الجنوب ^(٢) ومن شعر لا يعرف قائله ^(٣) إلى جملة غير منسوبة ^(٤) يجمعون

(هذا إلى أقوال معروفة مشهورة) ويضعون قواعد تصدق على أكثر ما وصل

اليهم بهذا الاستقرار الناقص الذي لا يستند إلى خطة محكمة في الجمع

ثم يسددون هذه القواعد بمقاييس منطقية يريدون إيرادها في الكلام،

حتى إذا أتت بعضهم قراءة صحيحة السند يخالف قاعدته القياسية، طعن

فيها وإن كان قارئها أبلغ وأعرب من كثير ممن يحتج النحوي بكلامهم !!

فلا استقراره كامل أو كاف، ولا لشواهد التي استند إليها بعض

ماللقراءة الصحيحة من القوة، ولا اللغة تخضع للمقاييس المنطقية التي ابتدعها.

وخير ما يصف اضطراب موقفهم هذا قول الرازي :

« إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول، فجواز إثباتها بالقرآن العظيم

أولى، وكثيراً ما ترى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في

القرآن، فإذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به، وأنا شديد

التعجب منهم فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقها دليلاً

على صحتها، فلائن يجعلوا ورود القرآن دليلاً على صحتها كان أولى» (١).

وصحيح قول ابن حزم في الفصل : « من النحاة من ينزع من المقدار

الذي يقف عليه من كلام العرب حكماً لفظياً ويتخذ مذهباً، ثم تعرض

له آية على خلاف ذلك الحكم فيأخذ في صرف الآية عن وجهها ».

والمنهج السليم في ذلك أن يعم النحاة في القراءات الصحيحة السند، فماخالف

منها قواعدهم صححوا به تلك القواعد ورجعوا النظر فيها ، فذلك أعود
على النحو بالخير . أما تحكيم قواعدهم الموضوعه في القراءات الصحيحة
التي نقلها الفصحاء العلماء فقلب للأوضاع وعكس المنطق إذ كانت الروايات
الصحيحة مصدر القواعد لا العكس .

وسيتضح لك مجافاة بعضهم للعلم والحق ، وتعصبهم الذي نستطيع رد
بعضه إلى جهلهم بفن القراءة وتاريخها ، بهذه الأمثلة التي تثبت وجوب
اعادة النظر فيما قعدوا من قواعد ووضعوا من مقاييس :

① - زعم النحاة أن العرب استغنت عن ماضي (يدع) ومصدرها
بماضي (ترك) ومصدرها ، فلم يردا في فصيح كلامها^(١) .

وأتى بها ابن جني شاهداً لضرب خاص من الكلام فقال : « فإن كان
الشيء شاذاً في السماع مطرداً في القياس تحاميت ماتحامت العرب من ذلك
وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله ، من ذلك امتناعك من (وذر)
(وودع) لأنهم لم يقولوها ، ولا غرو أن (لا) تستعمل نظيرهما نحو وزن
ووعد لو لم تسمعها ، فأما قول أبي الأسود :

ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه
فشاذ ، وكذلك قراءة بعضهم : « ما ودعك ربك وما قلى »^(٢) .

(١) انظر مادة (ودع) في لسان العرب وتاج العروس .

(٢) الخصائص ١/ ١٠٣ وكذلك ذهب سيبويه إلى أن ماضي (يدع) لم يستعمل

(الكتاب ٢/ ٢٥٦) . وسترى أنه استعمل .

وهم في أقوالهم هذه متهافنون خارجون على أصولهم التي أصّلوها
هم أنفسهم، وإليك البيان:

(١) أولاً - من المتفق عليه عند اللغويين والنحاة أنه لم يصل إلينا من
كلام العرب إلا القليل ولو جاءنا وافراً لجاء علم كثير، ومن المتفق عليه
عندهم « أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن » .
ثانياً - بعد هذا نرى أن ما ذهب إليه النحاة واللغويون غير صحيح،
فقد استعمل الكلمة أبو الأسود في بيته السابق ، ووردت في
قول الشاعر .

وتم ودعنا آل عمرو وعامر فرائس أطراف المثقفة السمر (١)
والعلماء يثبتون استعمال الكلمة بشاهد واحد إذا لم يخالف القياس،
وكلمة (ودع) على ما مر بك من كلام ابن جني مطردة في القياس، أما
قوله (شاذة في الاستعمال) فيجب عليها اعتراف النحاة بضالة ما انتهى إليهم
كلام العرب وأن أحكامهم عامة مبنية على الاستقرار الناقص ، وورودها
مع ذلك في شعر أبي الأسود وشعر شاعر آخر .

ثالثاً - نأتي الآن إلى قراءة التخفيف في قوله تعالى (ما ودعك ربك
وما قلى) فقد قرأها كذلك عروة بن الزبير وابنه هشام وهما من هما ،
بل إن الغريب في ذلك أن ابن جني نفسه نص في كتابه (المحتسب) على

(١) انظر تفسير الكشاف للزحسري ٧٦٦/٤ (مطبعة الاستقامة بالقاهرة ١٣٦٥هـ)

أنها قراءة النبي صلى الله عليه وسلم^(١) !

وفي الباب للصاغاني : « وقد اختار النبي صلى الله عليه وسلم أصل هذه اللغة فيما روى ابن عباس أنه قرأ (ما ودعك) مخففة ، وكذلك قرأ عروة ومقاتل وأبو حيوة وابن أبي عبلة ويزيد النحوي ^(١) .

هذا وفي النهاية لابن الأثير (وهو معجم لألفاظ الحديث) تحت مادة (ودع) حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه استعمال المصدر الذي زعموا أنه أميت وهو قوله : « لينتهين قوم عن ودعهم الجمعات أو ليختمن على قلوبهم » .

والطريف أن بعض المحققين ممن تأخر زمانه عن أولئك صحح خطأهم فأثبت صاحب المصباح هذه اللغة الفصيحة في معجمه واستنكر ادعاءهم إلا مائة فقال : « ودعته أدعه ودعاً تركته . . . وزعمت النحاة أن العرب أماتت ماضي يدع ومصدره واسم الفاعل ، وقد قرأ مجاهد وعروة ومقاتل وابن أبي عبلة ويزيد النحوي « ما ودعك ربك » بالتخفيف ، وفي الحديث : « لينتهين قوم عن ودعهم الجمعات . . » فقد رويت هذه الكلمة عن أفصح العرب ، ونقلت من طريق القراء فكيف يكون إماتة ؟ ! ^(٢) ومثل ذلك تجده في معجم (المغرب) للمطرزي ^(٢) .

(١) انظر كتاب القراءات واللهجات ص ١٤٧

(٢) مادة (ودع) في : (المصباح المنير) ، و (المغرب) .

وبذلك ترى تسرب الوهي الى بعض أحكامهم إذ كانت خطتهم
ينقصها الاحكام في المنهج والكفاية في الاستقراء معاً، وكان عليهم قبل إرسالها
استيعاب قراءات القرآن على الأقل والاحتجاج بها.

(٢) — من المعروف في العربية ان حرف العلة الزائد في الرباعي
(صحيفة، عجوز، سحابة) يقلب همزة في التكسير: (صحائف عجائر
سحائب)، فلما تواترت القراءة عن نافع المدني وابن عامر الدمشقي وهما
إمامان عظيمان من أئمة القراء في قوله تعالى (وجعلنا لكم فيها معاش)
بأهمز - وهي غير قراءة الجمهور - قرروا أنها خطأ، وغالى المازني منهم فقال:
«إن نافعاً رحمه الله لم يدر ما العربية؟»^(١). وخطأهم ها جمع نحاة البصرة
على ما قال الزجاج.

وكان على نحاة البصرة تصحيح قاعدتهم أو تذييلها بأن العرب ربما
حملت الحرف الأصلي على الزائد فعاملته معاملة إذ كان شديهاً به في اللفظ^(٢)
ثم عليهم ان يستشهدوا على ذلك بقراءة نافع هذه. وبذلك يزيد مذهبهم
إحكاماً وانسجاماً مع أصوله التي أهمها البناء على السماع الصحيح. وأي

(١) صبح الاعشى ١/ ١٧٩ وانظر كلام الخفاجي على هذه الآية في حاشيته على البيضاوي.

(٢) احتج على النحاة بتواتر قول العرب (مصائب، ومنائر) وهما مثل (معاش)
في كون همزتهما مقلوبة عن حرف أصلي لا زائد، فلم يسع النحاة الا المكابرة والحمل
على الشذوذ.

سماع أصح من قراءة نافع وابن عامر والأعرج والأعمش وزيد بن علي
رواية عن عثمان بن عفان عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهؤلاء الرواة
فصحاء بنابهم ، علماء بتحصيلهم سليقون عاشوا ولم يتطرق الفساد الى
ملكاتهم . وتعجبي كلمة أبي حيان في تفسيره تعقياً على نقل الزجاج
المتقدم : « ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة » لأن اللغة تثبت بالنقل
ولا بالمقاييس المبنية على الاستقرار الناقص .

(٣) - « كان أهل الشام يقرؤون (إبراهيم) بألف في مواضع دون
مواضع (وهي لغة أهل الشام قديماً) ثم تركوا القراءة بالألف وقرؤوا
جميع القرآن بالياء ... فرووا أنه قيل لمالك بن أنس : « إن أهل دمشق
يقرؤون (إبراهيم) فقال : « أهل دمشق بأكل البطيخ أبصر منهم بالقراءة »
فقيل : « إنيهم يدعون قراءة عثمان » فقال مالك : « هامصحف عثمان عندي »
ثم دعا به فإذا فيه كما قرأ أهل دمشق ... وفي سائر المصاحف (إبراهيم)
مكتوب بالياء في جميع القرآن إلا في البقرة فإنه بغير ياء » (١)

(٤) - تدخل لام الأمر على المضارع الغائب في الأعم الأغلب ،
وأنكر قوم دخولها على غيره ، ولم يكن لهذا إلا نكار قيمة ما إذ « احتج
على جواز إدخالها على المضارع المبدوء بتاء الخطاب بالقراءة الشاذة » فبذلك

(١) القراءات واللهجات ١٠٩ - فثبت ان بصر اهل دمشق بالقراءة لا يقل

عن بصرهم بأكل البطيخ .

فلتفرحوا» كما احتج على إدخالها على المبدوء بالنون بالقراءة المتواترة :
« .. ولنحمل خطاياكم .. »^(١).

⑤ -- وقال فريق لا يجوز تسكين لام الأُم بعد (ثم) إلا في ضرورة الشعر ، وقد أسقط المحققون هذا الحكم محتجين بالقراءة المتواترة : « ثم ليقطع »^س « ثم ليقضوا تسفهم » فقد قرأ جمهور القراء السبعة بتسكين اللام^س «^(٢)

نكتفي بهذه الأمثلة الصرفية ذا كرين مثالين نحويين :

⑥ — قال السيوطي : « كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية (قلت : يعني الصناعية التي وضعوها) وينسبونهم الى اللحن ، وهم في ذلك مخطئون فإن قراءاتهم ثابتة بالاسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها ، وثبت ذلك دليل على جوازه في العربية ، وقد رد المتأخرون ومنهم ابن مالك على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد ... من ذلك احتجاجه على جواز العطف على الضمير المجروح من غير إعادة الجار بقراءة حمزة :

(١) الاقتراح للسيوطي ١٧ .

(٢) نظرة في النحو للمرحوم طه الراوي : مجلة المجمع العلمي العربي ١٤/٣٢٣

وانظر الاقتراح ص ١٨ . هذا وتام الآية الأولى :

« من كان يظن ان لن ينصره الله في الدنيا والآخرة فليمدد بسبب الى السماء ثم ليقطع فليظن هل يذهبن كيده ما يغيظ » سورة الحج ٢٢/١٥ والآية الثانية : « ثم ليقضوا تفهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق » سورة الحج ٢٢/٢٩

«... واتقوا الله الذي تساءلون به والآخر حرام إن الله كان عليكم رقيباً»^(١).

وقبل ابن مالك علق الفخر الرازي على هذه القراءة وعلى منع المانعين لجوازها وعلى تجويز سيديويه لها بيتين مجهولين القائل بقوله: «... لأن حمزة أحد القراء السبعة ، والظاهر أنه لم يأت بهذه القراءة من عند نفسه ؛ بل رواها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذلك يوجب القطع بصحة هذه اللغة ، والقياس يتضاءل عند السماع ، لاسيما بمثل هذه الأقيسة التي هي أوهى من بيت الغنكبوت » ثم تعرض لاستشهاد سيديويه السابق فقال : «والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد ، مع أنهما من أكابر علماء السلف في علم القرآن !»^(٢).

(٧) — في كتاب الإيضاف لابن الأنباري^(٣) تفصيل الخلاف بين البصريين والكوفيين حول الفصل بين المتضايقين بغير الظرف والجار والمجرور ، فقد منعه البصريون وأجازه الكوفيون محتجين بقراءة ابن عامر المتواترة :

« وكذلك زَيْنٌ لكثير من المشرّكين قتلُ أولادهم شركائهم ،

مضاف مفعول به مضاف إليه

(١) الاقتراح ص ١٧ والآية هي الأولى من سورة النساء

(٢) تفسير الرازي ١٩٣/٣

(٣) ٢٤٩/١

لِيُرَدُّوهُمْ وَلِيَلْبَسُوا عَلَيْهِم دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرُّهُمْ
وَمَا يَقْتَرُونَ» (١)

ولكن البصريين من النحاة تسرعوا فوهوا هذه القراءة تعصباً
لمقاييسهم النظرية . ومع أن القراءة ليست فهم فقد حملهم التعصب على
القطع في مسألة من غير فهم ، لتسلم لهم قواعد وضعوها دون استقراء واف .
فقد قالوا : إن المضاف والمضاف اليه في حكم الشيء الواحد والكلمة
الواحدة فلا يفصل بينهما بأجنبي ، وإنما جاز الفصل بالظرف والجار والمجرور
لأننا نتسامح فيهما مالا نتسامح في غيرهما . وهذا قول قد يتسق لو أن
اللغة اخترعوها هم واخترعوا لها مقاييسها ، أما اللغة سماع فقو لهم لا ينهض
حجة في شيء . ومن الذي أوحى اليهم أن المضاف والمضاف اليه بمنزلة
الكلمة الواحدة ؟ وهلا فصلوا جزءي الكلمة الواحدة بالظرف والجار
والمجرور كما فعلوا بالتضايين إذا كان الأمر فيهما - كما يقولون - واحداً ؟
ليس غريباً أن يكون هذا من النحاة في القرن الثاني وما بعده في عهد
انقسام المدرستين وتحزب الأشياح لهما عهد البدء بتدوين النحو ، ولكن
الغريب أن يتم تدوين النحو وتدوين غيره من العلوم كال تفسير والحديث
والقراءات واللغة ، وتحرر مسائلها ويمضي الزمن على ذلك حتى تنضج
وتحترق - كما يقولون - ثم يأتي الزمخشري في المئة السادسة (توفي ٥٣٨)

وهو العالم المفسر النحوي البليغ ، فيرى لنفسه الحق أن يرسل الأحكام في فن لم يتقنه إتقان أهله له فيرد هذه القراءة المتواترة بكلام خطابي هذا نصه :

« وأما قراءة ابن عامر (قتل أولادهم شركائهم) برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء على إضافة القتل الى الشركاء ، والفصل بينهما بغير الظرف ؛ فشيء لو كان في الضرورات وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً... فكيف به في الكلام المنشور ، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته !؟ والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء . ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب »^(١).

وفي هذا الكلام زلتان كبيرتان ينزه عنهما الشادي في علم القراءات ؛ فأما الأولى ففي جملة الأخريرة المشعرة بأن ابن عامر حر في اختراع القراءة ، والمقرر البديهي أن القراءة سماع محض لا مجال للاجتهاد فيها ، وأما الثانية فظنه أن القارئ أسير الرسم ، وأن الذي حمل ابن عامر على جر (شركائهم) رسمها بالياء في المصحف الشامي ، وهذه شبه تلك في الجهالة فالقراءة تتلقى مشافهة بالاسناد ، وهي عادة توافق الرسم وليس لقارئ أن يقرأ قراءة لم يتلقها وان وافقت الرسم .

(١) تفسير الكشاف ٧٠/٢ (مطبعة الاستقامة بالقاهرة سنة ١٣٦٥ هـ)

وعبد الله بن عامر بعد ، إمام من أعلام القراء وكبار التابعين (١١) -
 ١١٨ هـ) ، أحد القراء السبعة وإمام الشاميين في قراءتهم تلقى قراءته عن
 كبار الصحابة كعثمان بن عفان وغيره وعن كبار التابعين ، وهو بعد ، من
 صميم العرب الذين يحتاج بكلامهم ، وقد تلقى قراءته هذه عن الأثبات
 وتلقاها عنه المئات بعد المئات ، وهو قاضي دمشق وشيخ مشايخ قرائها
 وإمام جامعها الأعظم على عهد عمر بن عبد العزيز ^(١) ، وكان على
 الزمخشري وهو أعجمي تخرج بقواعد النحاة المبنية على الاستقراء الناقص ،
 أن يتحرى لنقد عربي قويم الملكة فصيح اللسان حجة في لغة العرب شيئاً
 لغير هذه الخطايا .

وعلى هذا تكون هذه القراءة حجة قوية على الفصل بين المتضايقين
 بغير الظرف والجار والمجرور مثل القراءة الثانية في قوله تعالى (فلا تحسبن
 الله مخلفاً وعده رسله إن الله عزيز ذو انتقام) ^(٢) ويكون هذا الفصل - على
 ندرته - عربياً قوياً . وكان المنهج السليم يقضي أن يصحح النحاة البصريون
 قاعدتهم محتجين بهذه القراءة كما فعل الكوفيون ، لا أن يضعفوا قراءة

(١) نظرة في النحو للمرحوم طه الراوي . مجلة المجمع العلمي العربي ١٤ / ٣٢٢

(٢) سورة إبراهيم ١٤ الآية ٤٧ . قال الزمخشري في كشافه (٢ / ٥٦٦) وقرئ :

مخلف وعده رسله بجر الرسل ونصب الوعد ، وهذه في الضعف كمن قرأ (قتل
 أولادهم شركائهم) .

متواترة برويها المئات من فصحاء العرب المحتج بكلامهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وبعد فقرات القرآن جميعها حجة في العربية متواترها وضعيفها وشاذها، وأكبر عيب يوجه إلى النحاة عدم استيعابهم إياها، وإضاعتهم على أنفسهم ونحوهم مئات من الشواهد المحتج بها، ولو فعلوا لكانت قواعدهم أشد أحكاماً .

(٢)

الحديث الشريف

يراد بالحديث الشريف أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله أو أحواله أو ما وقع في زمنه، وقد تشتمل كتب الحديث على أقوال التابعين أيضاً كالزهري وهشام بن عروة وعمر بن عبد العزيز، والذي جعل بعض اللغويين النحويين يثبتون أقوال التابعين هؤلاء مع أقوال الرسول والصحابة ثقتهم بصحة صدورها عنهم، فيحتجون بها في إثبات مادة لغوية أو دعم قاعدة اعراية أو صرفية .

وقد كان من المنهج الحق بالبداهة أن يتقدم الحديث سائر كلام العرب من نثر وشعر في باب الاحتجاج في اللغة وقواعد الاعراب، إذ لا تعهد العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بياناً أبلغ من الكلام النبوي ولا أروع تأثيراً ولا أفعل في النفس ولا أصح لفظاً ولا أقوم معنى ؛ لكن

ذلك لم يقع كما ينبغي لانصراف اللغويين والنحويين المتقدمين إلى ثقافة ما يزودهم به رواة الأشعار خاصة ، انصرفاً استغرق جهودهم ، فلم يبق فيهم لرواية الحديث ودرايته بقية ، فتعلموا اعدم احتجاجهم بالحديث بعلل ، كلها وارد بصورة أقوى على ما احتجوا به هم أنفسهم من شعر وثر .

(ومع إجماع اللغويين والنحاة عامة على أن النبي صلى الله عليه وسلم أفصح العرب قاطبة ، وأن الحديث لا يتقدمه شيء في باب الاحتجاج إذا ثبت لهم أنه لفظ النبي نفسه ، انقسموا فيما يروى من الأحاديث فريقين : فريقاً غلب على ظنه أنها لفظه عليه السلام فأجاز الاحتجاج بها ، وفريقاً غلب على ظنه أنها مروية بالمعنى لا باللفظ ، وإذا لا يجوز الاحتجاج بها .) ونحن عارضون بشيء من التفصيل للمذهبيين ثم خاتمونا بما نرى أنه الأقرب إلى الحق مستندين إلى الحقائق التاريخية ووقائع الحال :

مذهب المانعين :

عبر عنه أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) خير تعبير إذ كان أشدهم مبالغة فيه ، وإنكاراً على مخالفيه ، ونحن نثبت من كلامه حجة المانعين في عدم الوثوق بأن المروي لفظ النبي ، ولهذا لم يحتجوا به قال :

« إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم ، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية ، وإنما كان ذلك لا مريئ :

١ - أحدهما أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى فتجد قصة واحدة قد

جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم فتنقل بألفاظ مختلفة كحديث :

« زوجتكها بما معك من القرآن »

وفي رواية أخرى « ملكتكها بما معك من القرآن »

وفي الثالثة « خذها بما معك من القرآن »

وفي الرابعة : « أمكننا كما بما معك من القرآن » ، ،

فنعلم يقيناً أنه صلى الله عليه وسلم لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ ، بل لا نجزم بأنه قال بعضها إذ يحتمل أنه قال لفظاً آخر مرادفاً لهذه الألفاظ فأنت الرواة بالمرادف ولم تأت بلفظه إذ المعنى هو المطلوب ؛ ولا سيما مع تقادم السماع وعدم ضبطه بالكتابة والاتكال على الحفظ. والضابط منهم من ضبط المعنى وأما ضبط اللفظ فبعيد جداً ولا سيما في الأحاديث الطوال . . . ومن نظر في الحديث أدنى نظر علم العلم اليقين أنهم إنما يروون بالمعنى .

٢ - الأمر الثاني : أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث ،

لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو ، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك . وقد وقع في روايتهم غير الفصيح من لسان العرب ، ونعلم قطعاً غير شك بأن رسول الله كان أفصح الناس ، فلم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب

وأشهرها وأجزؤها ، وإذا تكلم بلغة غير لغته فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة . . . » (١)

هذا دفاع أشدهم حماسة في المنع أو رده على ما فيه من مبالغة لنكون على علم بمذهبهم جملة وتفصيلاً . وأبو حيان أقام النكير على ابن مالك صاحب التسهيل لاحتجاجه بالحديث ، فاحتج عليه بما تقدم وبأن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين ، والكسائي والفراء وعلي بن مبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك ، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نخبة الأقاليم كمنحة بغداد وأهل الأندلس » (١) . وسترى أن هذا الزعم لا يقف على رجله لأن أئمة موثوقين من المتقدمين احتجوا بالحديث فلم يكن ابن مالك بدعاً في أئمة النحو .

مذهب المجزئين

(هذا هو الأصل ، ونجد الاحتجاج بالحديث ماثلاً معاجم اللغة ، فنظرة إلى معاجم (التهذيب للأزهري) و (الصحاح للجوهري) و (المختص لابن سيده) و (المجمل ، ومقاييس اللغة لابن فارس) و (الفائق للزمخشري)

كافية لدحض ما ادعى ابو حيان، بل قد عد ابن الطيب ^(١) من اصحاب هذا المذهب من النحاة: ابن فارس وابن خروف وابن جنى وابن بري والسهيلي، بل انه قال: « لا نعلم احداً من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ ابو حيان في شرح التسهيل وابو الحسن الضائع (- ٦٨٠) في شرح الجمل وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي (- ٩١١) » ^(١).

ولا عجب في أن يتدارك المتأخرون ما فات المتقدمين، بل إن ذلك هو المنتظر المعقول، إذ كان العالم من الأوائل يعلم روايات محدودة وخيرهم من صنف مفردات اللغة في موضوع واحد كالاصمعي مثلاً. ثم جاءت طبقة بعدهم وصل إليها كل ما صنف السابقون فكانت أوسع إحاطة، ثم جاءت طبقة بعد طبقة، وألفت المعاجم المحيطة بكل ما اطلع عليه أصحابها من تصانيف ونصوص غاب أكثرها عن الأوّلين فكانوا اوسع علماً، ولذلك نجد مالمدى المتأخرين من ثروة نحوية أو لغوية أو حديثة شيئاً وافراً مكنهم من أن تكون نظرتهم أشمل وأحكامهم أسد. ولو كانت هذه الثروة في أيدي الاقدمين كأبي عمرو بن العلاء والاصمعي وسيبويه... لعضوا عليها بالنواجذ ولغيروا - فرحين مغتبطين - كثيراً من قواعدهم التي صاحبها - حين وضعها - شح المورد. ولكانوا

(١) مجلة مجمع اللغة العربية الملكى ١٩٩/٣ بحث (الاستشهاد بالحديث) للسيد

أشد المنكرين على أبي حيان جهوده وضييق نظرتيه وانتجاعه الجذب، والخصب محيط به من كل جانب .

ثم أنى الإمام ابن مالك (- ٦٧٢) فأكثر من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب ولا سيما في كتابه (التسهيل) إكثاراً ضاق به أبو حيان شارح (التسهيل) ذير مرة ، حتى غلا في بعض هذه المرات فقال « والمصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقباً زعمه على النحويين وما أمعن النظر في ذلك (!!) ولا صعب من له التمييز !!! ^(١) كذا قال ! .

ثم جاء ابن هشام (- ٧٦١ هـ) تلميذ أبي حيان وتقيضه في مذهبه إزاء الاستشهاد في الحديث ، يكثر من الاحتجاج به في كتبه ما وجد الى ذلك سيلاً كغيره من النحاة ، حتى لفت نظر مترجميه فنصوا على انه « كان كثير المخالفة لشيخه أبي حيان ، شديد الانحراف عنه » ^(٢)

(وهو لاء يردون اعتراضات المانعين في سهولة ويسر :

فأما المانع الأول وهو تجويز الرواية بالمعنى فيجيئون عليه بأن الأصل الرواية باللفظ ، ومعنى تجويز الرواية بالمعنى ان ذلك احتمال عقلي فحسب لا يقين بالوقوع ، وعلى فرض وقوعه فالمغير لفظاً بلفظ في معناه عربي

(١) انظر الاقتراح للسيوطي ص ١٩ - ٢١

(٢) بغية الوعاة ص ٢٩٣

مطبوع يحتاج بكلامه في اللغة ، ونحن نعرف مقدار تحري علماء الحديث وضبطهم لالفاظه حتى إذا شك راو عربي بين (على وجوهم) أو (على مناخرهم) ^(١) اثبتوا شكه ودونوه مبالغة في التحري والدقة . هذا إلى جانب كثير من الرواة صحابة وتابعين دونوا الأحاديث من عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، فهذا عبد الله بن عمرو بن العاص كان يكتب الحديث حياة رسول الله ، وكذلك روى عن عبد الله بن عمر ، وأنس بن مالك ، وسهل بن سعد الساعدي من الصحابة الكرام . وهذا عمر بن عبد العزيز (١٠١ -) يكتب إلى الآفاق : « أن انظروا ما كان من حديث رسول الله أو سنته فاكتبوه » ، ثم كان الزهري (١٢٤ -) وابن أبي عروبة (١٥٦ -) والربيع بن صبيح (١٦٠ -) ممن دونوا الحديث كتابة . ثم شاع التدوين في الطبقات التي بعد هؤلاء ، وهذا كاف في غلبة الظن بأن الذي في مدونات الطبقة الأولى لفظ النبي نفسه ، فإن كان هناك إبدال لفظ بمرادفه فإنما أبدله عربي فصيح يحتاج به . وإن وقع بعد ذلك شك في بعض الروايات من غلط أو تصحيف فنزير يسير لا يقاس أبداً إلى أمثاله في الشعر وكلام العرب ، (فكثير من الأشعار نفسها رويت بروايات مختلفة ، وبعضها موضوع) وربما كان ما فطنوا إلى وضعه منه أقل .

(١) في الحديث « وهل يكب الناس في النار على وجوهم » (أو قال على مناخرهم)
الاحصاء السنتهم . انظر الحديث (٢٩) في الأربعين النووية .

من القليل ، وجاز عليهم أكثر الموضوع إذ كان واضعه قد احسن المحاكاة ، قال الخليل بن احمد : « إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعנית . ^(١) »

وأنتم تحتجون بهذا الشعر والنثر على عجره وبجره ، هذا من حيث المتن ، وأما من حيث السند فقد عرف المجيزون والمانعون أن ما في روايات الحديث من ضبط ودقة وتحر لا يتحلى ببعضه كل ما يحتاج به النحاة واللغويون من كلام العرب .

وأغلب الظن أن من لم يستشهد بالحديث من المتقدمين لو تأخر به الزمن إلى العهد الذي راجت فيه بين الناس ثمرات علماء الحديث من **رواية** ودراية لقصر واحتجاجهم عليه بعد القرآن الكريم ، ولما التفتوا قط إلى الأشعار والأخبار التي لا تلبث أن يطوقها الشك إذا وزنت بموازين فن الحديث العلمية الدقيقة .

« وأما ما ادعاه أبو حيان من أن المتأخرين من نحاة الأقاليم تابعوا المتقدمين في عدم الاحتجاج بالحديث ، فردود بأن كتب النحاة من أندلسيين وغيرهم مملوءة بالاستشهاد بالحديث ، وقد استدلل بالحديث الشريف الصقلي ^(١) والشريف الغرناطي في شرحيهما لكتاب سيوييه ، وابن الحاج ^(٢) في شرح المقرب ، وابن الجباز في شرح ألفية ابن معطي ، وأبو علي

٥ الشلوين في كثير من مسائله ، وكذلك استشهد بالحديث السيراني والصفار في شرحيهما لكتاب سيدييه وقال ابن الطيب : « بل رأيت الاستشهاد بالحديث في كلام ابن حيان نفسه » (١).

وجرى على ذلك العلماء حتى عصرنا الحاضر ، منهم المرحوم الاستاذ طه الراوي ، فقد كان يذهب إلى الاحتجاج بما صح منها دون قيد ولا شرط ، ويعرض للذين اعترضوا بوجود أعاجم في رواة بعض الأحاديث فيقول « والقول بأن في رواة الحديث اعاجم ليس بشيء ، لأن ذلك يقال في رواة الشعر والنثر اللذين يحتج بهما فإن فيهما الكثير من الأعاجم ، وهل في وسعهم أن يذكروا لنا محدثاً ممن يعتد به يمكن أن يوضع في صف (حماد الراوية) الذي كان (يكذب ، ويلجن ، ويكسر) ومع ذلك لم يتورع الكوفيون ومن نهج منهجهم عن الاحتجاج بمروياته ، ولكنهم تحرجوا في الاحتجاج بالحديث . . . ثم لا ادري لم ترفع النحويون عما ارتضاه اللغويون من الانتفاع بهذا الشأن ، والاستقاء من ينبوعه الفياض بالعذب الزلال ، فأصبح ربع اللغة به خصيباً بقدر ما صار ربع النحو منه جديباً :

وكان حالهما في الحكم واحدة لو احتكنا من الدنيا إلى حكم (٢)

(١) مجلة مجمع اللغة العربية الملكية ٢٠٧/٣ بحث السيد محمد الحضر حسين - هذا ويقال لأبي حيان : ابن حيان أيضاً لأن أحد أجداده (حيان) .

(٢) نظرة في النحو (مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ١٤/٣٢٥ - ٣٢٧)

(وقبله بقليل عالج هذا الموضوع السيد محمد الحضر حسين في مجلة مجمع اللغة العربية الملكي على خير ما يعالجه عالم ثبت مترو وقاض منصف ، وانتهى من بحثه إلى النتيجة المرضية الآتية :

« من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف بالاحتجاج به في اللغة (والقواعد) وهو ستة أنواع :

أولها - ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته عليه الصلاة والسلام كقوله (حي الوطيس) وقوله (مات حتف أنفه) وقوله (الظلم ظلمات يوم القيامة) إلى نحو هذا من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان كقوله (ارجعن مأزورات غير مأجورات) وقوله (إن الله لا يعمل حتى تملوا) .

ثانيها - ما يروى من الأقوال التي كان يتعبد بها ، أو أمر بالتعبد بها كألفاظ القنوت والتحيات وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة .

ثالثها - ما يروى على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم . ومما هو ظاهر أن الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة إلى رواية الحديث بلفظه .

رابعها - الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها ، فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في

ألفاظها ، والمراد أن تتعدد طرقها إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى الصحابة أو إلى التابعين الذين ينطقون الكلام العربي فصيحاً ،

✓ خامسها - الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة ، كمالك بن أنس وعبد الملك بن جريج والامام الشافعي .

✓ سادسها - ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل ابن سيرين والقاسم بن محمدور جاء بن حيوة وعلي بن المديني^(١) .

ومن الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به ، وهي الأحاديث التي لم تدون في الصدر الأول وإنما روى في بعض كتب المتأخرين

والحديث الذي يصح أن تختلف الأنظار في الاستشهاد بألفاظه ، هو الحديث الذي دون في الصدر الأول ولم يكن من الأنواع الستة

(١) قلت : لعل ذلك هو الغالب على رجال الحديث وغيرهم ممن يروي الحديث ، ولذا كان أول المرغبات عندهم في تعلم العربية صيانة الفاظ القرآن والحديث من التحريف أولاً وحسن فهمها ثانياً ، قال الاصمعي « ان أخوف ما أخاف على طالب العلم اذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قول النبي صلى الله عليه وسلم : (من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار) لانه لم يكن يلحن ؛ فهما رويت عنه ولحنت فيه كذبت عليه . » - اهـ مخطوطة الظاهرية لتاريخ دمشق لابن عساكر ٥ / الورقة ٤٨١ / والاصمعي هذا هو الذي كان على جلالة قدره في اللغة العربية - « يتقي ان يفسر حديث رسول الله كما يتقي ان يفسر القرآن ! » مبالغة منه في التحري والورع . - انظر الورقة ٤٨٢ / الجزء نفسه

المبينة آنفاً وهو على نوعين : حديث يرد لفظه على وجه واحد ، وحديث
اختلفت الرواية في بعض ألفاظه :

١ — أما الحديث الوارد على وجه واحد فالظاهر صحة الاحتجاج
به ، نظراً إلى أن الأصل الرواية باللفظ ، وإلى تشديدهم في الرواية بالمعنى .
ويضاف إلى هذا كله عدد من يوجد في السند من الرواة الذين لا يحتاج
بأقوالهم ، فقد يكون بين البخاري ومن يحتاج بأقواله من الرواة واحد
أو اثنان وأقصاهم ثلاثة .

ومثال هذا النوع أن الحريري أنكر على الناس قولهم قبل الزوال
(سهرنا البارحة) قال : وإنما يقال (سهرنا الليلة) ، ويقال بعد الزوال
(سهرنا البارحة) اهـ . والشاهد على صحة ما يقوله الناس حديث أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان إذا أصبح قال : (هل رأى أحد منكم البارحة
رؤيا ؟) وحديث : (وإن من المجاهرة أن يعمل الرجل بالليل عملاً ثم
يصبح — وقد ستره الله — فيقول عملت البارحة كذا .) ففي قوله
(إذا أصبح قال : هل رأى أحد منكم البارحة) وقوله (ثم يصبح فيقول
عملت البارحة) شاهد على صحة أن يقول الرجل متحدثاً عن الليلة الماضية
وهو في الصباح : سهرنا البارحة ، أو وقع البارحة كذا .

٢ — وأما الأحاديث التي اختلفت فيها الرواية... فنجيز الاستشهاد

بما جاء في رواية مشهورة لم يغمزها أحد المحدثين بأنها وهم من الراوي^(١) ..
وأما ما يجي في رواية شاذة أو في رواية يقول فيها بعض المحدثين إنها غلط
من الراوي^(٢) فنقف دون الاستشهاد بها .

✓ وخلاصة البحث أنا نرى الاستشهاد بألفاظ ما يروى في كتب
الحديث المدونة في الصدر الأول وإن اختلفت فيها الرواية ولا نستثني إلا
الألفاظ التي تجي في رواية شاذة أو يغمزها بعض المحدثين بالغلط أو
التصحيح غمزاً لا مرد له ، ويشد أزرنا في ترجيح هذا الرأي أن جمهور
اللغويين وطائفة عظيمة من النحويين يستشهدون بالألفاظ الواردة في
الحديث ولو على بعض رواياته . ^(٣) اهـ .

(٣)

كلام العرب

أما العرب المحتج بهم فقد عرفت من هم في القسم الثالث من هذا
البحث بإسهاب فلا نعيد منه هنا شيئاً ، فقد اقتصر النحاة على تدوين كلام

- (١) مثل لها الاستاذ بكلمة (قام النبي صلى الله عليه وسلم ممثلاً) اي منتصباً ،
والمعروف في كلام العرب انما هو (مائل) . وانظرها في لسان العرب
(٢) مثل لها الاستاذ بـ (ان كلماته بلغت ناعوس البحر) . وفي بقية الروايات
« قاموس البحر » وناعوس غير معروفة في كلام العرب
(٣) مجلة مجمع اللغة العربية الملكية ٢٠٨/٣ - ٢١٠

القبائل الضاريين في وسط الجزيرة كأسد وقيس وتميم وهذيل ، والذي دون منه كلام لبعض أفراد منهم ، فإذا نسبت هؤلاء لأفراد إلى قبائلهم ثم نسبت هذه القبائل القليلة إلى قبائل العرب عامة عرفت صدق أبي عمرو بن العلاء وصحة مذهبه حين قال :

« ما انتهى اليكم مما قالت العرب إلا أقله ، ولو جاءكم وافر أجاكم كم علم وشعر كثير . » ومن ينعم النظر في معاجم اللغة وكتب قواعدهما يجد كتب اللغويين أوفر حظاً في الاستشهاد بالشعر والنثر على السواء في إثبات معنى أو استعمال كلمة ، ويجد النحاة يكادون يقتصرون على الشعر . وزادت غنايتهم بالشواهد الشعرية مع الزمن ، حتى « كان أبو بكر الانباري (٣٢٨ -) يحفظ فيما ذكر ثلاثمائة ألف بيت شاهد في القرآن الكريم » .^(١) ونحن ان قابلنا الشواهد النثرية عند هؤلاء وأولئك بالشواهد الشعرية وجدناها ضئيلة جداً . فإذا أضفت إلى ذلك كله حملهم على الضرورة الشعرية كل شعر لم ينطبق على قواعدهم ومقاييسهم^(٢) التي بنوها على استقرار ناقص جداً ، عرفت ان أساس تلك القواعد والقوانين غير متين من الناحية النظرية على الأقل .

(١) طبقات الحنابلة ص ٣٢٨

(٢) بل كان بعض قدماء النحاة لا يستشهد بشعر جرير والفرزدق والاختل ، ولا يتورع عن تلحينهم فيما لا ينطبق على قواعدهم . هذا عبد الله بن اسحق الحضرمي وهو مولى ياحن الفرزدق في قوله :

(٤)

بعض قواعدهم في الاصطلاح (١)

١ - المسموع إمّا مطرد وإمّا شاذ. والاطراد والشذوذ أربعة أضرب.

١ - مطرد في القياس والاستعمال معاً كرفع الفاعل ونصب المفعول. وهذا أقوى مراتب الكلام.

٢ - مطرد في القياس شاذ في الاستعمال نحو الماضي من يذر ويدع (٢).

== مستقبلين شمال الشام تضربنا بحاصب من نديف القطن منشور
على عمائنا تلقى ، وأرحلنا على زواحف تزجي نخها رير
ويقول له : « الا قلت : على زواحف تزجيها محاسير » فيغضب الفرزدق ويهجو
قائلاً : فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا
الشعر والشعراء ٣٥ (بتحقيق احمد محمد شاكر) ، فيستمر عبد الله في تلحينه
ذاهباً الى انه ينبغي ان يقول : مولى موال .

هذا « وقد ارتقى بعضهم الامر الى تلحين بعض فحول الجاهلية كما وقع لعيسى بن
عمر. فانه كان يقول : أساء النابغة بقوله : « ... في انيابها السم نافع » وكان عليه ان يقول
« نافعاً » ويقول ابن فارس : « ما جعل الله الشعراء معصومين يوقون الغلط والخطأ ،
فما صح في شعرهم فمقبول ، وما أبته العربية واصولها فهو مردود كقوله :

ألم يأتيك والانباء تنمي

وقوله : لما جفا اخوانه مصعباً

وقوله : قفا عندما تعرفان ربوع

فكله غلط وخطأ « ١ هـ - مجلة المجمع العلمي العربي ١٤ / ٣٢٧

(١) مقتبسة بتصرف من كتاب (الاقتراح للسيوطي) ص ٢٤ - ٤١

(٢) علمت ما في هذا الحكم من خطأ ص ٢٧

وقولهم (مكان مُقبل) هذا هو القياس ، والاكثر في السماع (باقل) ،
وكذا مجيء منصوب عسى اسماً صريحاً مثل (عسى زيد قائماً) غير ان
الاكثر مجيئه فعلاً .

٣ - مطرد في الاستعمال شاذ في القياس نحو قولهم (استحوذ ،
استنوق ، استصوب) والقياس الاعلال (استحاذ .. الخ) .
٤ - شاذ في القياس وفي الاستعمال معاً كقولهم : ثوب مصوون ،
وفرس مقوود^(١) .

٢ - لا تشترط العدالة في العربي المروي عنه وانما تشترط في الراوي
٣ - يقبل ما ينفرد به الفصيح لاحتمال أن يكون سمع لغة قديمة باد
المتكلمون بها .
٤ - اللغات على اختلافها حجة كلها . ألا ترى أن لغة الحجازيين
في اعمال (ما) ولغة التميميين في تركه ، كل منهما يقبله القياس فليس لك
أن ترد احدي اللغتين بصاحبتهما^(٢) .

(١) نثره قال ابن هشام :

اعلم انهم يستعملون (غالباً ، وكثيراً ، ونادراً ، وقليلًا ، ومطرداً) فالمطرد لا يتخلف
والغالب اكثر الاشياء ولكنه يتخلف والكثير دونه ، والقليل دونه والنادر اقل
من القليل . فالعشرون بالنسبة الى (٢٣) غالب ، والخمسة عشر بالنسبة اليها كثير لا
غالب ، والثلاثة قليل ، والواحد نادر .

(٢) قلت : اورد ابن فارس في كتابه (الصاحبي) طائفة من هذه اللغات ثم قال :
« .. وكل هذه اللغات مسماة منسوبة الى اصحابها . . وهي وان كانت لقوم دون قوم ،
فانها لما انتشرت تعاورها كل . » - الصاحبي ص ٢٢

✓ ٥ - في تداخل اللغات :

إذا اجتمع في كلام الفصيح لغتان فصاعداً كقوله :

وأشرب الماء مابي نحوه عطش الا لأن عيونه سال^(١) واديهـا

فقال (نحوه) بالاشباع و (و عيونه) بالاسكان ... اعتبرتـا معا لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة اليه في أوزان أشعارها وسعة تصرف أقوالها ويجوز أن تكون لغته احدهما ثم انه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى .. قال الاصمعي : اختلف رجلان في (الصقر) فقال أحدهما بالصاد وقال الآخر بالسين ، فتراضيا بأول وارد عليهما ، فحكيا ما هما فيه ، فقال : « لا أقول كما قلتما ، انما هو الزقر » وعلى هذا يتخرج جميع ماورد من التداخل نحو لغة (قلى يقلى) أخذ ماضيها من لغة (قلى يقلى) ومضارعها من لغة (قلى يقلى) ومثلها (سلى يسلى) .

✓ ٦ - إذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال .

† رد ابوحيان بهذه القاعدة على ابن مالك كثيراً في مسائل استدلالها ، منها استدلاله على قصر (الأخ) بقوله :

أخاك الذي إن تدعه للممة يحبك بما تبغي ويكفيك من يبغي

(١) كذا ، والذي في لسان العرب مادة (ها) : (سئل واديهـا) ولعلها الصواب

فانه يحتمل أن يكون منصوباً باضمار فعل (الزم) . وبذا لا يصح الاستدلال بالبيت على قصر (الاخ) .

٧ - كثيراً ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة ويكون الشاهد في بعض دون بعض .

روي قول الشاعر
ولا أرض أبقل إبقالها
على وجه ثان :
ولا أرض أبقلت إبقالها
بالتذكير مرة ، وبالتأنيث مع نقل حركة الهمزة إلى التاء مرة أخرى ،
فإن صح أن القائل بالتأنيث هو القائل بالتذكير صح الاستشهاد به على
الجواز من غير الضرورة ؛ وإلا فقد كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض
وكل يتكلم على سجيته التي فطر عليها ومن هنا تكثر الروايات في بعض الأبيات .
⑧ - لا يحتاج في اللغة العربية بكلام المولدين والمحدثين ، فابن هرمة
آخر الاسلاميين المحتج بأقوالهم (- ١٥٠) ، وبشار رأس المحدثين
(- ١٦٧) غير المحتج بكلامهم ^(١) .

⑨ - لا يجوز الاحتجاج بشعر ولا نثر لا يعرف قائله إلا إذا رواه
عربي ممن يحتاج بكلامه ^(٢) ، مخافة أن يكون لمولد أو لمن لا يوثق بفصاحته :
مثلاً أجاز الكوفيون :

(١) سبق هذا ص ١٤ ، ١٥

(٢) انظر القياس في اللغة العربية للسيد محمد الحضر حسين ص ٣٨

١ - إظهار (أن) بعد (كي) مستشهدين بقول الشاعر :

أردت لكما أن تطير بقرتي فتركها شنا ببداء بلقع

٢ - وأجازوا دخول اللام في خبر لكن واحتجوا بقول الشاعر :

ولكنني من حبا لعميد

وكلا الرأيين لا يثبت لأن البيت الأول مجهول القائل فلا يحتاج به ،

والشطر الثاني لا يعرف قائله ولا شطره الأول ، ومابني عليهما غير

صحيح (١) .

(٥)

مقدمة

الآن ، وبعد ماتقدم كله ، نستطيع أن نجمل الرأي في صنيع النحاة

المتقدمين حول الاحتجاج ، في النظرات الآتية :

١ - لم يصدروا في تنسيق شواهدهم عن خطة محكمة شاملة ، فأتت

تجدد في البحث من بحوثهم قواعد عدة ، هذه تستند الى كلام رجل من

قبيلة أسد وتلك الى كلام رجل من تميم والثالثة الى كلمة لقرشي ، وتجدد على

القاعدة تفريعا دعا إليه بيت لشاعر جاهلي ، واستثناء مبنيا على شاهد واحد

(١) وابن هشام لا يسلم دائما باسقاط الاحتجاج بالمجهول وهذه حجته : « ولو

صح ذلك لسقط الاحتجاج بخمسين بيتا من كتاب سيويه فان فيه الف بيت عرف

قائلوها وخمسين مجهولة القائلين » اه . قلت : وليكن ذلك ، وماذا فيه ؟ والمنهج الحق

يقتضي هذا الاسقاط .

اضطر فيه الشاعر إلى أن يركب الوعر حتى يستقيم له وزن البيت . ولعل
عذرهم في ذلك أنه ليس لديهم نصوص مصنفة على القبائل ، فلم يُعَنِّ
الرواة ولا المؤلفون الأولون بأن يذكروا كلام كل قبيلة في نسق ، حتى
يأتي النحوي فيستنبط قواعد كل لهجة على حدة خطوة أولى ، ثم يبحث عن
الاشيع في لهجات القبائل فيقعده عليه قواعد . ويصدق عليهم في ذلك تماماً
ما يأخذه الأستاذ أحمد أمين على واضعي المعاجم الذين حشروا اللغات
واللغيات واللهجات والتصنيفات والضرورات معاً فتضخمت معاجمهم تضخماً
زائداً « وكان الأولى أن تستبعد اللغات ويحقق التصحيف وترك
اللهجات ^(١) » ، وإذا لاختصرنا حيزاً كبيراً من معاجمنا . ولرمينا بكثير
من البلبلة والفوضى والاضطراب يعاينه متصفح هذه المعاجم ، الذي
كثيراً ما يحار بين الأقوال والروايات المتضاربة : أيها يأخذ وأيها يدع ؟
وهذا نفسه فعله النحاة . فلو سألنا : على لغة أية قبيلة ينطبق نحوكم
الذي تدرسونه اليوم ؟ ما استطعنا تسمية القبيلة باطمئنان ، بل نكون
أقرب إلى دقة إذا أجبنا إنه أسس على خليط لانظام له مما روي على أنه
تكلمت به العرب .

(١) انظر ضحى الاسلام ٣١٩/١ . فكثيراً ما تتغير اللهجات فتضع حرفاً مكان
حرف (عثا و عاث) و (الشائع والشاعي) وما إليها خلاف لهجات فحسب لكن
المدونين جعلوها مواد مستقلة فزادوا في حجم موسوعاتهم زيادة غير قليلة ، والمادة في
الاصل واحدة .

وعلى أن الخليل بن أحمد رحمه الله وضع بمأوتى من ذهن رياضي علمي
منظم خطة قريية ، وأخذ نفسه - فيما نظن - بها ، ان الذين أتوا بعده
انحرفوا كثيراً عن المنهج وحشروا في بحوثهم ما قرب وما بعد ، وما صح
ولم يصح ، إرادة المسكثرة والمفاخرة في العلم :

قال رجل للخليل : « أخبرني عما وضعت مما سميت عربية : أيدخل فيه
كلام العرب كله ؟ » فقال : « لا » فقال : « كيف تصنع فيما خالفتك فيه
العرب وهم حجة ؟ » فقال : « أحمل على الأكثر وأسمي ما خالفني
لغات . » (١)

فأنت ترى أن إمام البصريين خط للنحو خطة هي أشبه بالتشذيب
منها بالتنظيم ، فقد أهدر كثيراً مما يتكلم به العرب لتسلم له قواعد غالية
بقدر الامكان . — أيسر هذا في كلام الخليل ؟

وعلى قصور هذه الخطة فقد كان الخير في اتباعها وتعاهدها بالاحكام
مع الزمن ، فنهج قريب يتبع بأمانة وإصلاح خير من لانهج ، وهذا ما لم
يكن مع الاسف الشديد .

٢ - لم يدرسوا الرواة وأحوالهم ومن منهم الثقة الضابط ومن منهم
الوضاع والمخلط ، فلم نعرف عن طبقات رواة اللغة ما عرفنا عن طبقات

المحدثين ، ولا حظي فن الرواية اللغوية ببعض ما حظي به فن رواية الحديث . ومع أن بعضهم حاول تقليد المحدثين في الجرح والتعديل فكان ينص في ترجمة الخليل وأبي عمرو بن العلاء مثلاً على أمانتهما وينص في ترجمة قطرب بما يشعر بكذبه ، ويشير إلى تزييد الاصمعي . . إن صنعهم أشبه بتقليد ابتدائي لاعلمية فيه .

٣ — لم يحققوا النصوص التي بنوا عليها لا سنداً ولا متناً ، أما السند فكثيراً ما تجد الشاهد في كتبهم منسوباً إلى غير قائله ، وأما المتن فكثيراً ما تجده مروياً عندهم على غير الصحيح ويننون قاعدتهم على موضع الخطأ منه ^(١) . وكان عليهم أن يتقصوا الروايات المختلفة ويحققوها متحرين

(١) واليك امثلة على ذلك :

١ — استشهدوا بهذين البيتين :

أردت لكما أن تطير بقربتي فتركها شنا بيداء بلقع ،
فقال أكل الناس أصبحت مانحاً لسانك كما أن تغر وتخدعنا

على جواز ورود (أن) بعد (كي) في الشعر ، وقالوا في البيت الاول : (كي) اما تعليلية مؤكدة للام ، واما مصدرية مؤكدة بـ (أن) ، ويرى الاخفش أن (كي) حرف جر وأن الناصب للفعل كلمة (أن) اما ظاهرة كما في البيت الثاني واما مضمرة .

اما البيت الاول فلا يعرف قائله كما تقدم ، ولذا لا يصح الاحتجاج به ، واما البيت الثاني فرواياته خطأ ، وقد رآه السيوطي نفسه في ديوان جميل ليس فيه جمع (أن) و (كي) ورواية الديوان : لسانك هذا كي تغر وتخدعنا
واذا لا أصل لما ذكروا من جواز وضرة وتخريج ، فلا تجتمع (أن) و (كي) في نص صحيح .

صحيحهما من زائفها ، وإذا استطيعون الاطمئنان إلى ما يبنون عليها من قواعد .

= انظر معاً : مغني اللبيب لابن هشام . مادة (كي) ، و (أوضح المسالك) للمؤلف نفسه باب نصب المضارع ، وشرح شواهد المغني للسيوطي : (شواهد كي) ص ١٧٣ وشرح شذور الذهب لابن هشام ص ٣٤٧ (مطبعة الاستقامة بالقاهرة) .

٢ — قال سيويه : « وما جاء من الشعر في الاجراء على الموضع (أي مراعاة المحل لا اللفظ في الاعراب) قول عقية الاسدي :

معاوي انا بشر فأسجج فلسنا بالجبال ولا الحديد
أدير وهابني حرب عليكم ولا ترموا بها الغرض البعيدا « الكتاب ١/٣٤
وأبيات عقية هذا مشهورة ، كلها مجرور الآخر منها
أكلتم أرضنا فجردتموها فهل من قائم أو من حصيد

وإذا لا شاهد فيها على ما أورده سيويه . وقد حاول بعضهم الاعتذار عن سيويه بأن مقطوعة أخرى فيها هذا البيت ، منصوبة الآخرونها البيت الثاني لشاعر آخر هو ابن الزبير الاسدي ، ولا عذر بعد تصريح سيويه بأن شاعره عقية الاسدي .

انظر الشعر والشعراء لابن قتيبة ١/٤٥ (بتحقيق احمد محمد شاكر) وخزانة الادب للبغداد ٢/٢٢٥ (طبعة السلفية) .

٣ — استشهدوا على لغة (أكلوني البراغيث) بالحديث الصحيح :

« يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ... »

واكثر ابن مالك من الاستشهاد به حتى صار يسمي هذه اللغة (لغة يتعاقبون) . ولو تحروا الشاهد لعلوا أنه مختصر من حديث مطول رواه البزار أوله :

« ان لله ملائكة يتعاقبون فيكم : ملائكة بالليل وملائكة بالنهار .. »

وإذا لا شاهد فيه وبقيت لغة (أكلوني البراغيث) محتاجة الى شاهد صحيح .

— انظر الاقتراح للسيوطي ص ٢٢

٥ - تفريطهم بقسم كبير من اللغة حين أهملوا الاحتجاج ببعض
 القراءات التي قرىء بها القرآن الكريم، والاحتجاج بالحديث النبوي
 وفي ذلك إهدار جزء غير يسير من أبلغ الكلام العربي وأعلاه . بل لقد
 أخطؤوا حين تهاونوا بكتب الامام الشافعي ومن في طبقته من الفصحاء
 الذين نشؤوا في بيئة سليمة ولم يتطرق الفساد إلى لغتهم ، وهذه إضاعة أسف
 لها حتى علماء المشرقيات من الاجانب ، والحق كل الحق معهم ، فقد
 ذهبوا إلى أن « بتدوين مثل الشافعي علوم الشريعة إغناء للغة العربية
 بوسائل التأدية ، أكثر مما أغناها به كثير من الشعراء . وهذه الناحية
 - مع الأسف - أهملها علماء الشرق إهمالاً تاماً واشتغلوا بشواهد لشعراء
 مجهولين . فكان هذا الاشتغال عبثاً إذا قيس بذلك الاهمال . » (١)

ومما تقدم تعلم أن الصورة التي تتمثل في ذهن من يعالج النحو واللغة
 في كتبها القديمة غير صحيحة التعبير ولا صادقة عما كانت عليه اللغة العربية
 شعراً ونثراً ، وستسلم الى حد بعيد بما ذهب اليه إسرائيل ولفنسون من
 أن حالة اللغة العربية عند ظهور الاسلام يجب أن تبحث في القرآن
 أولاً ، ثم في الأحاديث ثانياً ، ثم في الأمثال ثالثاً . . . » ثم في الشعر

الجاهلي على تحفظ . » (١)

إن مامر بك من هذا البحث حتى الآن عن نقص في النظام
والتحري في مرويات اللغويين والنحاة ، يجعلك تسلم بما ذهب إليه هذا
العالم دون تردد .



(١) انظر تاريخ اللغات السامية لاسرائيل ولفنسون ص ٢١٣ - ٢١٧ (مطبعة
لجنة التأليف والترجمة والنشر) .

القياس

في اللغة العربية

القياس

- ١ — من تاريخ القياس والقياسيين . ب — أثر العلوم الدينية فيه .
ح — من احكام القياس . د — العصريون والقياس .

أبرز فرق بين علم اللغة وعلم الصرف والنحو أن الأول طريقه السماع والثاني طريقه القياس ولذلك عرفوا النحو بأنه :
« علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب » .
وأدق من ذلك في رأي قول الناظم :
« إنما النحو قياس يتبع » .

إذ لست أعقل النحو إلا استقراء ثم قياساً .
أما القياس نفسه هنا فيحمل غير المنقول على المنقول في حكم لعل
جامعة ^(١) وهم يعمدون إليه إذا كان المنقول عن العرب مستفيضاً بحيث

(١) قال ابن الانباري : مثل أن تركيب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول :

اسم أسند الفعل اليه مقدماً عليه فوجب ان يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل ،
فالفاعل : أصل مقيس عليه ، ونائبه : فرع مقيس ، والحكم الرفع ، والعللة الجامعة
الاسناد . (عن الاقتراح للسيوطي ٤٧) .

يطمان إلى أنه كثير في كلامهم كثرة أرادوا معها القياس عليه،
وسأناول طرفاً من تاريخه وما أفادت العربية منه ، ثم أتكلم على
أركانه ، ثم أختم بعمل المحدثين فيه وما يرجى للغتنا من فوائده لا يامنا هذه.

(أ)

من تاريخ القياس



استقرى مدونو النحو ما وصلهم من كلام العرب وراعوا الحكم
السائد في الأعم الأغلب منه ، فدققوا علله وصنفوها ثم وضعوا قوانينهم
المطرودة . ولا شك في أن بعض المنقول من مختلف اللهجات يخرج على
هذه القوانين ، فحاول النحاة تسجيله وتذييل بعض أحكامهم باستثناءات
وتفريعات ، وبذلوا في ذلك جهداً صادقاً حتى لا يشذ عن قوانينهم شيء
ذو بال ، وحتى تكون محيطة بكلام العرب على قدر الامكان ، ومع ذلك
شدت على استثناءاتهم وقبودهم بعض نواذر لا قيمة لها . وإنما العبرة بما
اُطرِد في أكثر كلامهم .

كان هناك فريقان من علماء العربية : فريق حاول قصر الناس على
السمع والتزامه والجمود عليه ، فلم يكتب لمذهبه البقاء لمخالفته طبائع الاشياء ،
ولأن من غير المعقول أن يكون كلامنا كله بمفرداته وتراكيبه وارداً عن
العرب ، فالعرب اذا قالت مثلاً (كتب زيد) « فانه يجوز ان يسند هذا

✓ الفعل إلى عمرو وبشر وأردشير .. إلى ما لا يدخل تحت الحصر وإثبات
مالا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال « (١) .

القياسيون : والفريق الثاني هم اهل القياس أصحاب مذهب « ماقيس
على كلام العرب فهو من كلام العرب ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك
اسم كل فاعل ولا مفعول وإنما سمعت بعضها فقست عليه غيره « (٢) ،
وإليهم يرجع الفضل في حياة اللغة الحياة النشيطة حتى أيامنا هذه ، فقد
حافظوا على روحها وتعهدوها بالغذاء فتمت وبسقت وأظلت فروعها
حضارات مختلفة (ومع انتسابهم جميعاً إلى مذهب القياس يتفاوتون فيما
ينهم فيه توسيعاً وتضييقاً)

لم يكن أرباب القياس على بدع من الأثر ، فأصحاب اللغة أنفسهم
اتسعوا في إطارها وتصريفها واشتقاقها بما سبقوا به أرباب القياس أنفسهم ،
(« فان الأعرابي اذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرف وارتجل مالم

(١) الاقتراح ص ٤٧ .

(٢) كلمة المازني وابي علي الفارسي - (انظر الخصائص ١ / ٤٢٤ و ٣٦٢) .
قال ابو علي « اذا قلت (طاب الحشكنان) فهذا من كلام العرب ، ويؤكد هذا
عندك أن ما اعرب من أجناس الاعجمية ، قد أجرته العرب مجرى أصول كلامها ،
ألا تراهم يصرفون في غير العلم نحو (آجر ، وبرسم ، وفرند ، وفيروزج ، وجميع
ما تدخله لام التعريف وذلك أنه لما دخلته اللام في نحو الديباج والفرند والآجر أشبه
أصول كلام العرب أعني التكررات فجري في الصرف ومنعه مجراها . » (١ / ٣٦٢)

يسبقه أحد قبله»^(١) هذا رؤبة وأبوه العجاج الراجزان المشهوران «إنهما قاسا اللغة وتصرفا فيها وأقدما على ما لم يأت به من قبلهما»^(٢) ، «وحكى إنهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ولا سبقا إليها»^(٣) ومن يتصفح شعر الراجزين يجد مصداق هذا القول .

ونحن نجد النزعة إلى تعميم القياس قديمة من أيام الخليل ، كما نجد إلى جانبها نزعة محافظة معتدلة يمثلها أمثال ابن قتيبة ، فقد ذهب في مقدمة كتابه (الشعر والشعراء) إلى أنه ليس لمتأخر الشعراء « أن يقيس على اشتقاقهم فيطلق ما لم يطلقوا »^(٤) واستشهد لذلك برأي الخليل فقد ذكر أن الخليل بن أحمد أتاه رجل فأنشده :

ترافع العزّ بنا فارّ فننعم

فقال الخليل : « ليس هذا شيئاً »^(٥) فقال الرجل : كيف جاز

(١) الخصائص ١ / ٤٢٤

(٢) الاقتراح للسيوطي ص ٥٣

(٣) الشعر والشعراء ص ٢٣ تحقيق وشرح احمد محمد شاكر (القاهرة ١٣٦٤ هـ)

(٤) وقد اعتذر ابن جني - وهو من رؤوس مدرسة القياس - لمنع الخليل بعذر

فني ، ذلك ان علة المنع كون لام الفعل حرف حلق وتكرير حرف الحلق مستنكر

عندهم مستنكر - (انظر الاقتراح للسيوطي ص ٥٣) وقال ابن جني أيضا : « العرب

لم تبين هذا المثال مما لامه أحد حروف الحلق ، (انما هو مما لامه حرف فوي وذلك

نحو اقعنسس واسحنكك واكنندد واعفجج فلما قال الرجل لاخليل (فارفعنا) أنكر

ذلك من حيث أرينا » - (الخصائص ١ / ٣٦٧) .

للعجاج أن يقول :

تقاس العزّ بنا فاقمّ عُنُسًا

ولا يجوز لي ؟! ^(١).

ويروى عن بشار أنه كان يقيس ما لم يرد على ماورد فرأى العرب صاغت (فَعَلَى) وصفا فقالت : جَمَزَى من (الجمز) وهو السرعة فقام هو أيضا (فَعَلَى) فقال :

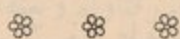
الآن أقصر عن سمية باطلي وأشار بالوَجَلَى علي مشير
وقال : على العزّ لي مني السلام فربما لهوت بها في ظل مُخَضَّلَة زهر
فعاوبه وقالوا « لم يسمع من العرب وَجَلَى ولا غَزَلَى » ^(٢) وقع هذا
وأمثاله في المئة الثانية للهجرة ، فأصبح من الطبيعي أن ينشأ حول القياس
أخذ ورد بين المجيزين والمانعين أو بين المجددين والمحافظين ، وأن ينتهي
هذا الجدل بنشوء مدرسة للقياس لها رسومها ونظمها ، حاولت فرض
سيطرتها حتى على أصحاب اللغة فخطئوا وبعض الشعراء الجاهليين والاسلاميين

(١) الخصائص ١/٢٤٤

(٢) محاضرة الاستاذ احمد امين بك في مجمع اللغة العربية الملكي في دورة ١٩٤٩
(مدرسة القياس في اللغة) — نقل ابن السكيت في كتابه (المقصود والممدود) مايلي :
قال الاصمعي : « لم اسمع (فعلى الا في المؤنث ، الا في بيت لامية بن ابي عائذ في المذكرة :
كأنني ورحلي اذا رعتها على حمزى جازى بالرمال » — المزهر ٧١/٢ الحمار
الحمزى : السريع والجازى : المكتفى . »

وحكموا على آيات بالشدوذ لعدم انطباقها على قواعدهم ، وما بلاء
الفرزدق بابن أبي اسحق ببعيد عنك فينسى ^(١) .

وكان أهم الأعلام في هذه المدرسة حينئذ الخليل وتلميذه سيديويه ، وكان
من لطيف المصادفات أن تعاصر هذه المدرسة مدرسة أخرى تشابهها في
الفقه هي مدرسة الرأي التي رفع بنائها أبو حنيفة النعمان وتلاميذه . ولا
غربة في ذلك فالقوم حينئذ كانوا مدفوعين بحكم الضرورة إلى تأسيس
بنائهم الفكري تلبية لحاجات الحضارة اذ ذاك ، فقد وضعت في هذا الزمن
أسس العلوم ومناهجها ، وانفرد في كل فن الاختصاصيون فيه يدفعون به
إلى الأمام ليساير حضارة لا يحظى بخيرها متخلف .



من قباس الخليل وسيديويه :

لم يكن الخليل أول القياسين في النحو كما لم يكن أبو حنيفة أول
القياسين بالفقه ، بل سبق كلا من شيوخه من ضرب في القياس بسهم ،
لكن كان الخليل فيهم كما قال ابن جني : « سيد قومه وكاشف قناع القياس
في علمه » ^(٢) وإذا ذكرت أنه واضع اساس المعاجم وله أول معجم ألف
في العربية ، وأنه بخصب ذهنه ابتكر العروض لقياس الشعر ، لم تستكثر
أن يكون لهذا الذهن تلك المراتة المولدة في النحو ، بحيث يرجع إليه

(١) انظر ص ٤٨ من هذا الكتاب .

(٢) الخصائص ١/ ٣٦٦

الفضل في إظهار معالم القياس ووضع رسومه ومناهجه ، وتجد في كتاب
سيبويه أنماطاً كثيرة من قياسه مبعثرة في أبواب شتى . وإليك نمطاً من
صنعه: نسبت العرب إلى (تَهامة) فقالت تَهامي على القياس و (تَهام)
على غير القياس كما قالت (شأمي وشآم) وجعلوا ألف (تَهام) بدلاً من إحدى
ياءي النسب؛ فسئل ابن جني « لم ذهب إلى أن الألف في تَهام عوض
من إحدى الياءين ؟ » فقال : « قال الخليل في هذا : إنهم كانوا نسبوهم
إلى (فَعَل أو فَعَل) وكانهم فكوا صيغة تَهامة فأصاروها إلى (تَهَم أو
تَهَم) ثم نسبوا فقالوا : تَهام . » وإنما ميّل الخليل بين (فَعَل وفَعَل) ولم يقطع
بأحدهما لأنه قد جاء هذا العمل في هذين المثالين جميعاً وهو (الشأم
واليمن) . وهذا الترخيم الذي أشرف عليه الخليل ظناً قد جاء به السماع
أيضاً : أنشدنا أبو علي : قال أنشدنا أحمد بن يحيى (ثعلب) :

أرقتي الليلة برق بالتَهَم يالك برقاً من يشقه لاينم .

فانظر إلى قوة تصور الخليل إلى أن هجم به الظن على اليقين ، فهو

المعني بقوله :

(الألمعي الذي يظن بك الظن كأن قد رأى وقد سمعا)^(١)

وسيمر بك نمط من قياس سيبويه عندما نصل إلى الفقرة (ح) .

استمر القياس على الطريق التي لحبها الخليل وسيبويه حتى كانت المئة

الرابعة للهجرة فيبلغ ذروة مجده بأبي علي الفارسي وتلميذه (ابن جني) ونهض به هذان الامامان نهضة لم يحظ بمثلا قبلهما ولا بعدهما حتى اليوم.

من قياس الفارسي :

فأما الفارسي (- بغداد ٣٧٧ هـ) فقد عرف فارس والعراق والشام وأقام طويلاً ببلاد الشام وكان أكثر مقامه بحلب في بلاط سيف الدولة، وطار صيته في النحو وأخذ في القياس يفكر فيه ليله ونهاره ، حتى استقام له منه مذهب وسع الشقة بين الجامدين على السماع وأنصار القياس. والظاهر أن عشق القياس بهره وأخذ على فكره السبل ، فصار يمتحن به كل مسألة تعرض له ، وعلى رسومه يصدر فتاواه ويعتقد آراءه، وقد كان الخطأ في خمسين مسألة في اللغة أحب إليه من الخطأ في مسألة واحدة من القياس كما قال لتلميذه ابن جني^(١) . وكذلك كان رحمه الله ، فقد حظيت مدرسة القياس من ثمرات تفكيره بفيض غزير حتى قال ابن جني «أحسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا»^(٢) وليس هذا بالقليل. ولعل خير ما يترجم العالم في مثل مقامنا هذه معرفة نمط من منهجه وإنتاجه : ذكر ابن جني أنه شاهد أبا علي غير مرة «إذا أشكل عليه الحرف الفاء أو العين أو اللام ، استعان على علمه ومعرفته بتقليب أصول المثال

(١) سنة ٣٤٦ بحلب — انظر الخصائص ١/٤٨٢

(٢) ١١/١

الذي ذلك الحرف فيه ، فهذا أغرب مأخذاً مما تقتضيه صناعة الاشتقاق» (١)
ونعت هذه الطرائق بأنها « حزنة المذهب والتوردها وعزم المسلك » ..
وقد كان أبو علي رحمه الله يراها ويأخذ بها ، ألا تراه غلب كون لام
(أثفية) - فيمن جعلها أفعولة - واواً على كونها ياء (وإن كانوا قد قالوا
« جاء يثفوه ويثفيه ») بقولهم (جاء يثفه) قال : فيثفه لا يكون إلا من
الواو ، فلما وجد فاء (وثف) واواً قوًى عنده في (أثفية) كون لامها واواً
فتأنس اللام بموضع الفاء على بعد بينهما » (٢) « ومن لطيف ما ألقاه رضي
الله عنه علي أنه سألتني يوماً عن قولهم (هات لا هاتيت) فقال : « ما
هاتيت ؟ » فقلت : « فاعلت ؛ فهات من هاتيت كعاطٍ من عاطيت » فقال :
« أشيء آخر ؟ » فلم يحضر إذ ذاك ، فقال : « أنا أرى فيه غير هذا ..
يكون ففعلت » قلت : « ممة ؟ » قال : « من الهوئية وهي المنخفض من
الأرض .. وكذلك (هيت) لهذا البلد ، لأنه في منخفض من الأرض ،
فأصله (هوئيت) ثم أبدلت الواو التي هي عين (فعلت) وإن كانت
ساكنة .. فصار هاتيت وهذا لطيف حسن » (٣).

كان ابن جني يقرأ على الفارسي كتابا للمازني ، فلما جاء ذكر قول

(١) الخصائص ١١/١

(٢) ١٠/١

(٣) الخصائص ٢٨٥/١

أبي عثمان في الإلحاق المطرد : « إن موضعه من جهة اللام نحو قَعْدَد ،
ورَمَدَد و شَمَلل وصَعَرَر . وجعل الإلحاق بغير اللام شاذاً لا يقاس عليه
مثل : جوهر ويطر وجدول .. الخ » قال أبو علي :

« لو شاء شاعر أو ساجع أو متسع أن يبنى بإلحاق اللام اسماً وفعلاً وصفة
لجاز له ولكان ذلك من كلام العرب ، وذلك نحو قولك : خَرَجَج
أَكْرَمٌ من دَخَلَل ، وَضَرَبَ زيدٌ عمرًا ، ومررت برجل (ضَرَبَبِ
و كَسَرَمِ ونحو ذلك) فاعترضه ابن جني قائلاً : (أفترجل اللغة
ارتجالاً ؟) قال : « ليس بارتجال ، لكنه مقيس على كلامهم ، فهو إذن
من كلامهم : ألا ترى أنك تقول : (طاب الحشكنان) فتجمله من كلام
العرب وإن لم تكن العرب تكلمت به هكذا ، فرفعك إياه كرفعها
(أصار) ذلك محمولاً على كلامها ومنسوباً إلى لغتها » (١) .

وسأله ابن جني يوماً (هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب
أولاً ؟) فقال : « كما جاز أن نقيس منشورنا على منشورهم ، فكذلك يجوز
لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم ، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا ، وما
حظرت عليه حظرت علينا ، وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم
فليكن من أحسن ضروراتنا ، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من

أقبحها عندنا ، وما بين ذلك بين ذلك » (١) .

وسأله أيضاً عن إثبات النون في قول الشاعر :

أن تقرأن على أسماء ويحكما مني السلام وألا تشعرا أحدا

فقال : « أن مُحففة من الثقيلة ، وأولاها الفعل بلا فصل للضرورة

أيضا ، فهذا شاذ عن القياس والاستعمال جميعاً ... لأن الغرض فيما ندونه

من هذه الدواوين ونقننه من هذه القوانين إنما هو لياحق من ليس من

أهل اللغة بأهلها ، ويستوي من ليس بفصيح ومن هو فصيح ، فإذا ورد

السمع بشيء لم يبق غرض مطلوب وعدل عن القياس إلى السماع » (٢) .

وذهب أبعد من ذلك فتكان يرى رسم الألف اللينة ألفاً دائماً سواء كان

أصلها واواً أم ياء ، وعله ذلك عنده أن الأصل أن يطابق الرسم اللفظ (٣) .

وبعد فسيمر بنا كثير من آراء الفارسي في مواضع شتى ، وسنعجب

كل الإعجاب بهذا الذهن المنهجي الغواص وسنقر أن ابن جني لم يكن إلى

المباغة حين قال فيه بعد أن نقل بعض تخريجاته :

« والله هو ! وعليه رحمته ، فما كان أقوى قياسه ، وأشد بهذا العلم

(١) ٣٢٩/١

(٢) الضرائر ٧٧٣ نقلا عن شرح تصريف المازني . قلت : وزيد اليوم عكس

ما كان يريد في القرن الرابع ، زيد افعال اللغات واطراد القياس ولن يضيع بذلك شيء ذوبال .

(٣) المطالع النصرية ص ١٢٤ نقلا عن المسائل الحلبية للفارسي .

اللطيف الشريف أنسه إفكاً نه إنما كان مخلوقاً له. وكيف لا يكون كذلك وقد أقام على هذه الطريقة مع جلة أصحابها وأعيان شيوخها سبعين سنة زائحة عله ، ساقطة عنه كلفه ، وجعله همه وسدمه ، لا يعتاقه عنه ولد ولا يعارضه فيه متجر ، ولا يسوم به مطلباً ولا يخدم به رئيساً إلا بأخرة وقد حط من أثقاله وألقى عصا ترحاله . » (١)

من قباس ابن جني :

أما إذ وصلنا إلى ابن جني فقد تبوأنا ذروة القياس وفلسفته . لقد كان أعلى علماء العربية كعباً في جميع عصورها ، وأغوصهم عامة على أسرار العربية ، وانجحهم في الاهتداء إلى النظريات العامة فيها . وكتابه (الخصائص) لا يزال محط إعجاب علماء العرب والغرب على السواء ، وحسبك أن ابن جني مبتدع نظرية الاشتقاق الكبير ومؤسس علم فقه اللغة على ما يحسن أن يفهم عليه هذا العلم اليوم ، أما التصريف فهو إمامه دون منازع ، وقلما تقرأ كتاباً فيه ولا يكون ابن جني مرجع كثير من مسائله . وكتابه (سر الصناعة) من خير ما حفظ الزمان من هذا التراث ، ومما يؤسف له أنه لا يزال ينتظر الطبع حتى اليوم . (طبع)

ولد بالموصل من مملوك رومي لسليمان بن فهد الأزدي الموصلية وتوفي

(١) الخصائص ١/ ٢٨٤ . السدم : الحرص والاهج بالشيء ، وفي الحديث (من

كانت الدنيا همه وسدمه جعل الله فقره بين عينيه .) — تاج العروس .

ينغداد سنة (٣٩٢ هـ). صاحب أستاذه الفارسي أربعين سنة ، وعاش مدة طويلة يلاط سيف الدولة بجلب حيث أُملى المسائل الحلية، ونشأت هناك بينه وبين المتنبي صداقة أساسها إعجاب كل منهما بمواهب الآخر ، وكان من نتائج ذلك أنه شرح ديوان المتنبي ودافع عنه هجمات النقاد ، وأن المتنبي كان يقول فيه : « هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس » ويقول / « ابن جني أعرف بشعري مني ! » (١).

ونحن نتعرف الى منهجه في القياس من كتابه (الخصائص) الذي يدور على الغوص على اسرار اللغة الشاملة ، ويُطرد القياس ما استطاع إلى ذلك سبيلاً ، وستجد أثر الفارسي في تلميذه بارزاً في هذا الكتاب ، وأن هذا التلميذ الذي لقن هذا المذهب عن استاذه قد مضى به بعيداً وتقدم إلى الامام مسافات شاسعة ، ولعل الحافز له على تأليفه سموهته إلى جعل أصول للنحو كأصول الدين ، فقد جاء في مطلع كتابه قوله « لم نر أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه » (٢).

ابن جني كثير الأئس بالتجربة اللغوية يقلبها على وجوها مختلفة ويكثر التفكير فيها ، ثم يقابل بين اللغات التي يعرفها ليكون حكمه الشامل في اللغة العربية حين يردّه الى طبيعة الحس صحيحاً إلى حد بعيد ، والظاهر أنه يعرف الفارسية فقد عرض لها في حديثه عن اجتماع الساكنين ، قال :

(١) انظر ترجمته في ارشاد الارب المعروف بمعجم الادباء لياقوت .

(٢) الخصائص ٣/١

« ومن طريف حديث اجتماع السواكن شيء وإن كان في لغة العجم ، فإن طريق الحس موضع تتلاقى عليه طبائع البشر ، ويتحاشون إليه الأسود والأحمر ؛ وذلك قولهم (أرد) للدقيق و (ماست) للسين ، فيجمعون بين ثلاثة سواكن . إلا أنني لم أر ذلك إلا فيما كان ساكنه الأول ألفاً وذلك أن الألف لما قاربت بضعفها وخفائها الحركة صارت (ماست) : كأنها (مست) ^(١) .

وعرض لأمر هام دقيق وهو ما يفيدنا إياه رؤية وجه العربي وجملة حاله حين يتكلم ، وإن رواية كلامه مجرداً قد يفوت علينا من مقصوده شيئاً ذا بال :

« فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو وابن أبي إسحاق ويونس وعيسى ابن عمر والحليل وسيبويه وأبو الحسن وأبو زيد وخلف الأحمر والاصمعي ومن في الطبقة والوقت من علماء البلدين ، وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها وتقصد له من أغراضها ، لاستفادت بتلك المشاهدة وذلك الحضور مالا تؤديه الحكايات ولا تضبطه الروايات . » ^(٢) ونحن نعرف بركة هذا الغوص في كثير من النصوص التي يختلف فيها العلماء لورودها مجردة من الإشارة إلى لهجة المتكلم أو حاله . ترد الجملة عن العرب فيجعلها بعضهم

(١) الخصائص ٩٣ وانظر بقية البحث حتى ص ٩٥ .

(٢) الخصائص ٢٥٨/١

تقريراً وبعضهم استفهاماً حذف أداته ، وبعضهم استفهاماً أريد به الإنكار والتهم . . الخ ولو ورد مع النص حال المتكلم لا تقطع الخلاف .

والطريف أن ابن جني يورد بعد كلامه هذا أمثلة كثيرة وينتهي من هذا الباب إلى الابراه على أن العرب أرادت من العلل والاعراض ما ذكره النحاة تماماً ، يقول في آخر باب (أن العرب قد أرادت من العلل والاعراض ما نسبناه إليها وما حملناه عليها) ^(١) :

سألت الشجري يوماً فقلت : « يا أبا عبد الله كيف تقول : (ضربت أخاك ؟) فقال : « كذاك » فقلت : « أف تقول : (ضربت أخوك ؟ » فقال : « لا أقول أخوك أبداً » . قلت : « فكيف تقول : (ضربني أخوك) ؟ » فقال : « كذاك » فقلت : « أأست زعمت أنك لا تقول : (أخوك) أبداً ؟ » فقال : « إيش هذا ؟ ! اختلفت جهتا الكلام » . فهل هذا في معناه إلا كقولنا نحن : صار المفعول فاعلاً ، وإن لم يكن هذا اللفظ البتة فإنه هو لا محالة . ثم جعل ابن جني قول النبي لبني غنّان (بل انتم بنو رِشدان) بمنزلة قول أهل الصناعة : إن الالف والنون زائدتان ، والنبي وإن لم يتفوه بهذا قد صدقه بفعله حين اشتق من الرشد : رِشدان . « وكذلك قولهم : « إنما سميت هاتئناً لهنّ » ^(٢) كقول النحاة : إن الالف زائدة للدلالة على من

(١) ص ٢٤٦/١

(٢) ص ٢٥٩/١

قام به الفعل ، فعل ابن جني هذا كله ليقول : ان العلل النحوية والقياس شيء أرادته العرب وفعلته وان لم تنطق بمصطلحاته .

والذي يعجب حقاً في ابن جني مزية الشمول في نظراته ، فان غوصه على السر أداه الى أن يجمع في حكم واحد مالا يجمعه النحاة عادة لعدم انتباههم اليه ، فقد جمع نصب جمع المؤنث السالم والمثنى وجمع المذكر السالم في علة واحدة فقال :

« واعلم ان العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الاصل ما اذا تأملتته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن وأنه منها على اقوى بال ، ألا ترى انهم لما عربوا بالحروف في التثنية والجمع الذي على حده ، فأعطوا الرفع في التثنية الالف ، والرفع في الجمع الواو ، والجر فيهما الياء ، وبقي النصب لا حرف له فيماز به ، جذبوه الى الجر فحملوه عليه دون الرفع .. ثم لما صاروا الى جمع التأنيث حملوا النصب أيضاً على الجر فقالوا ضربت الهندات كما قالوا امررت بالهندات ... فدل دخولهم تحت هذا - مع ان الحال لا تضطرهم اليه - على ايثارهم حمل الفرع على الاصل وان عري من ضرورة الاصل . »
« ومن ذلك حملهم حروف المضارعة بعضها على حكم بعض في نحو حذفهم الهمزة في نكزرم وتكزرم ويكزرم لحذفهم اياها في أكرم لما كان يكون هناك من الاستشغال لاجتماع الهمزتين في نحو أو كرم .. »^(١)

(١) الخصائص ١١٦/١ وانظر مزية الشمول عنده في باب (ترفع الاحكام)

هذا ابن جني حذو استاذه الفارسي بل شاه في تعميم القياس وتوسيع طرق الاشتقاق وكان يقول : « مسألة واحدة من القياس انبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس »^(١)

ولما عرض للابدال وذكر لغات (فُسطاط ، فُستاط ، فُساط) وان الجمع فيها (فساطيط وفساطيط) فقط وذهابهم الى ان (التاء) في (فستاط) بدل من الطاء أو السين، رجح ابن جني كونها بدلا من السين بقوله : « اذا حكمت بأنها بدل من سين (فساط) فقيه شيان جيدان : احدهما تغيير ثاني المثليين وهو أقيس من تغيير الاول من المثليين لان الاستكراه في الثاني يكون لافي الاول ، والآخر ان السينين في (فساط) ملتقيتان والطائين من (فسطاط) منفصلتان بالف بينهما ، واستثقال المثليين ملتقيين أخرى من استثقالهما متفرقين ، فعلى هذا الاعتبار ينبغي أن يلقي ما يرد من حديث الابدال »^(١)

وقد أراد أن يشرح كتاب يعقوب بن السكيت في (القلب والابدال) على هذا النمط المنهجي لان « معرفة هذه الحال فيه أمثل من معرفة عشرة أمثال لغته »^(١) كما قال .

لم يتخذ ابن جني القياس مذهباً لنفسه فحسب ، بل كان يغري به ويدعو اليه ويحض عليه ويبيح فيه الارتجال فيقول : « للانسان أن يرتجل من

المذاهب ما يدعو اليه القياس ما لم يلو بنص او ينهك حرمة شرع .^(١)
حتى اذا أدرك القياس الى ما لم تنطق به العرب قط فليس لك أن ترمي
به، بل تعدّه لشاعر مولد أو لساجع أو لضرورة، لانه قياس على كلامهم^(٢)»

والأساس عنده في القياس الاعتبار المعنوي فهو يرجح القياس المعنوي
على القياس اللفظي، بل يذهب الى أن القياس اللفظي إذا تأملت لم تجده
عارياً من اشتغال المعنى عليه، ألا ترى أنك إذا سئلت عن (إن) من قوله:
ورج الفتى للخير ما إن رأيته على السن خيراً لا يزال يزيد^(٣)

فإنك قائل: دخلت على (ما) وإن كانت (ما) ها هنا مصدرية
لشبهها لفظاً بما النافية.. وشبه اللفظ بينهما يصير (ما) المصدرية كأنها
(ما) التي معناها النفي. أفلا ترى أنك لو لم تجذب إحداها إلى أنها
كأنها بمعنى الأخرى لم يجز لك الحاق (إن) بها. فالمعنى إذا أشيع وأسير
حكماً من اللفظ لا أنك في اللفظي متصور لحال المعنوي، ولست في
المعنوي محتاج الى تصور حكم اللفظي»^(٤).

ومن أعود بحوثه على العربية بالخير والنماء لو أن هناك من يفيد منه،

(١) ١٩٦/١

(٢) ١٣٢/١

(٣) البيت المملووط القرعبي

(٤) الخصائص: باب مقاييس العربية ١١٥/١

المبحث الذي ابتدعه وهو (الاشتقاق الكبير)، البحث الذي قال فيه آدم متر: «إنه لا يزال يؤتي ثمره الى اليوم، ولم يكن لعلماء اللغة من العرب إنتاج أعظم منه»^(١) وسنخصه بالذكر عندما نعرض للاشتقاق. على أن له أيضاً بحوثاً كثيرة الفائدة في (الخصائص) منها بحث خلاف الألفاظ مع تقارب المعاني المشتقة^(٢)، وهو هام جداً يصح أن يعتبر أساساً لـ (فقه اللغة)، فقد أوضح فيه مذهبه ودعمه بأمثلة كثيرة، ورسم له نهجاً شاملاً^(٣) لمن يريد التوسع على طريقته. ولو ترسم من أتى بعده خطاه لكان لنا اليوم في (فقه اللغة) تراث قيم جداً.

(ب)

أثر العلوم الدينية في القياس اللغوي

لا شك في أن الباعث الأول لنشأة العلوم العربية هو الدين الجديد الذي أتاهم به محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم؛ فاهتمامهم بأحكامه حفز على تدوين الفقه والحديث ثم نشأة العلوم المتعلقة بهما، وعنايتهم بالقرآن الكريم صرفتهم الى الاهتمام بقراءاته وتفسيره وتاريخه، وذلك جعلهم

(١) الحضارة الاسلامية في القرن الرابع ٣٣٠/١ لآدم متر.

(٢) انظر الخصائص ٥٠٧/١

(٣) ٥٢٤/١

على ضبط اللغة وإحكام قواعدها . ولم تنقض المئة الثانية حتى كان للفقهاء كتبهم ومذاهبهم وأصولهم ، كما كان للدين أيضاً كتبهم وجدلهم وأصولهم ومتكلموهم وفرقهم . دون أولاً الفقه وأصوله والحديث ، ثم جاء النحو يتقدم رويداً رويداً ، وبدأ يدون وتنسق أبوابه وفصوله ، ثم جاءت بعد الطبقة الأولى طبقات وتميزت المذاهب فيه بعضها من بعض ، ثم كان له أصوله أيضاً :

يقر النحاة بأنهم احتدوا في أصولهم أصول الفقه عند الحنفية خاصة ، فهذا ابن جني يصرح فيقول :

« يتزع أصحابنا العلل من كتب محمد بن الحسن (الشيخاني صاحب أبي حنيفة) لأنهم يجدونها منشورة في أثناء كلامه ، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق ^(١) بل إنه هو نفسه يعقد باباً في الخصائص يثبت فيه أن علل جل النحويين وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لألفافهم المستضعفين ، أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقيين ، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس . . الخ » ^(٢) .

(١) الخصائص ١/١٦٨

(٢) ٤٦/١ وفيه يورد أمثلة ومقاييس ، منها تعليقه اختصاص الفاعل بالرفع دون النصب لأن للفعل فاعلاً واحداً ومفعولات متعددة أحياناً ، فخصوه بالرفع لقلته وخصوا المفعول بالنصب لأنه أخف على ألسنتهم « ليقل في كلامهم ما يستقلون » وانظر بعد ذلك كلامه على : ميزان ، موسى .

هذا في المئة الرابعة، واستمر الحال بعده، فهذا السيوطي في المئة العاشرة يؤلف كتاب (الاقتراح) ويذكر أنه « بالنسبة الى النحو كأصول الفقه بالنسبة الى الفقه . . . ورتبته على نحو أصول الفقه في الأبواب والفصول والتراجم . . فيعرف به القياس وتركيبه وأقسامه من قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد الى غير ذلك على حد أصول الفقه ، فإن بينهما من المناسبة مالا خفاء به لأن النحو معقول من منقول كما ان الفقه معقول من منقول . . . » (١) .

وإذا عرفت أن القياس أداته العقل وأن أئمة القياس في النحو سيدييه والفراء وأبو علي الفارسي وابن جني والزمخشري وأضرابهم كلهم كانوا معزلة، والاعتزال كما تعلم منهج يستند إلى « تحكيم العقل مع المحافظة على الدين وهو منهج في البحث والتجربة والاستدلال العقلي والشك والقياس . . . » وقد كان للمعتزلة أثر كبير في القياس في اللغة ، يظهر ذلك في قولهم بأن اللغة اصطلاحية من وضع البشر لا توقيفية، وكما يظهر في تحرر الجاحظ وأمثاله من المعتزلة في تشقيقهم الكلام واستعمالهم للمولد من الألفاظ بل الأعجمي، وكما يظهر أيضاً في أن زعيمي مدرسة القياس وهما أبو علي الفارسي وابن جني كانا من المعتزلة ، وكما يظهر في البحوث اللغوية الطريفة التي حققها الزمخشري في كتبه وتفريقه بين دلالة الألفاظ عن طريق الحقيقة ودلالاتها

عن طريق المجاز ، وهو معتزلي أيضاً - فلما ذهبت دولة المعتزلة غلبت دولة المحافظين في اللغة كما هو الشأن في كل علم^(١) .

هذا في القياس خاصة ، وقد علمت أن علماء العربية احتذوا طريق المحدثين من حيث العناية بالسند ورجاله وتجريحهم وتعديلهم ، وطرق تحمل اللغة ... فكانت لهم نصوصهم اللغوية كما كان لأولئك نصوصهم الحديثة ولهم طبقات الرواة كما لأولئك ، ثم احتذوا المتكلمين في تطعيم نحوهم بالفلسفة والتعليل ، ثم حاكوا الفقهاء أخيراً في وضعهم للنحو أصولاً تشبه أصول الفقه ، وتكلموا في الاجتهاد فيه كما تكلم الفقهاء ، وكان لهم طرازهم في بناء القواعد على السماع والقياس والاجماع كما بنى الفقهاء استنباط أحكامهم على السماع والقياس والاجماع ؛ وذلك أثر واضح من آثار العلوم الدينية في علوم اللغة .

(ج)

من اعظام القياس^(٢)

للقياس أربعة أركان :

١ - أصل وهو المقيس عليه

(١) (مدرسة القياس في اللغة) محاضرة الاستاذ احمد امين بك في مجمع اللغة العربية في دورة ١٩٤٩ .

(٢) مختصر بتصرف عن (الاقتراح) للسيوطي ص ٤٦ فما بعد .

٢ - وفرع وهو المقيس

٣ - وحكم

٤ - وعلة جامعة

وقد عرفت أن ذلك مثل أن تتركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله
فتقول : اسم أسند الفعل إليه مقدماً عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل .
١ - فالأصل هو الفاعل ، ٢ - والفرع هو ما لم يسم فاعله ، ٣ - والحكم
هو الرفع ، ٤ - والعلة الجامعة هي الاسناد .

١ - في المقيس عليه :

١ - من شروطه ألا يكون شاذاً خارجاً عن سنن القياس ، فما كان
كذلك لا يجوز القياس عليه كتصحيح مثل : استحوذ ، استصوب ، استنوق
وحذف نون التوكيد في قوله :

« اصرف عنك الهموم طارقها »

أي (اصرفن) ووجه ضعفه في القياس أن التوكيد للتحقيق وإنما يليق
به الاسهاب والاطناب لا الاختصار والحذف .

٢ - كما لا يقاس على الشاذ نطقاً لا يقاس عليه تركاً كما متناعك من
(وذر ، ودع) مع جوازهما قياساً لأن العرب تحامتها (١) .

(١) عرفت من ص (٢٥-٢٧) أن العربية ماتحامتها ، فاعرف الآن أن ابن
درستويه وهو الذي سلم خطأ بأن العربية أهملتتها قال : « واستعمال ما أهملوا من هذا
جائز صواب وهو الأصل ، بل هو في القياس الوجه » - انظر الزهر ٢/٤٦ (طبعة
عيسى البابي الحلبي) بعناية (محمد احمد جاد المولى ورفيقه) .

٣ -- ليس من شرط المقيس عليه الكثرة فقد يقاس على القليل لموافقته
للقياس ويمتنع على الكثير لمخالفته له :

مثال الأول : شئني نسبة إلى شئوة :

اكتفى سيديوه بهذا الوارد ، لأن السماع لم يرد بخلافه لا في هذا
اللفظ ولا فيما كان من نوعه ، فقياس عليه وجعل وزن (فَعَلِيّ) قياساً في
(فَعُولَة) مع أنه لم يقع إليه من شواهد إلا هذه الكلمة المفردة ، فهو
يقول في النسب إلى (ركوبة ، حلوبة : رَكْبِي ، حَلْبِي) .

أما الأُخفش فجعله شاذاً لا يقاس عليه ، ونسب إلى الكلمتين بقوله :
(رَكُوبِي وحَلُوبِي) لكن القياس يؤيد سيديوه في قياسه على شئوة
شئني بما يأتي :

فعولة = فعيلة ، فكل منهما ثلاثي ثالثه حرف لين وانتهى بتاء التانيث ،
فجعلوا واو شئوة كياء خفيفة وعاملوها مثلها في النسبة . (ولا يقول في
ضرورة : ضرري لأنه لا يقال في جلية : جلي) .

قال أبو الحسن : « فَإِنْ قُلْتَ : إِنَّمَا جَاءَ هَذَا فِي حَرْفٍ وَاحِدٍ (يعني
شئوة) فَالْجَوَابُ : أَنَّهُ جَمِيعٌ مَا جَاءَ » .

ومثال الثاني : قولهم في (ثَقِيفٌ وَقَرِيشٌ وَسُلَيْمٌ) : ثَقْفِي وَقَرِشِي
وسُلَيْمِي .. وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّهُ عِنْدَ سِيْدِيُوهِ ضَعِيفٌ فِي الْقِيَاسِ

فليس لك أن تقول في سعيد : سعدي (١)

٤ - للقياس أربعة أقسام :

١ - حمل فرع على أصل كإعلال الجمع لا علال المفرد مثل (قيمة : قيم) أو تصحيحه لصحة المفرد مثل : (ثور : ثورة) .

٢ - حمل أصل على فرع كإعلال المصدر لا علال فعله (قام : قياماً) أو تصحيحه لصحة فعله مثل : (قاومت : قواماً) ، وكحذف الحروف في الجزم وهي أصول حملا على حذف الحركات .

٣ - حمل نظير على نظير : منعوا (أفعّل التفضيل) من رفع الظاهر لشبهه بـ (أفعّل التعجب) ، وأجازوا تصغير أفعّل التعجب حملاً على اسم التفضيل .

٤ - حمل ضد على ضد : من أمثلته النصب بـ (لم) حملاً على الجزم بـ (لن) ، أو لهما لنفي الماضي والثاني لنفي المستقبل . (٢)

(١) هذا « والكلمة أو الكلمتان لا تقومان في وجه القاعدة التي يجري عليها الفصحاء في عامة مخاطباتهم ولو نقلت عن فصيح عربي : اذ يجوز أن تكون قد صدرت منه على وجه الغلط أو القصد الى تحريف اللغة ، فإن السنة الفصحاء قد تقع في زلة الخطأ وتطوع لهم متى قصدوا الى تغيير الكلمة عن وضعها المعروف لهزل ونحوه . » اهـ عن القياس في اللغة العربية ص ٤٣ .

(٢) قلت : شاهد الجزم بـ (لن) قول أعرابي يمدح الحسين بن علي : لن يخب الآن من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة وشاهد النصب بـ (لم) قراءة بعضهم : « ألم نشرح لك صدرك » وقول الحارث بن منذر الجرمي :

في أي يومي من الموت أفر
أيوم لم يقدر أم يوم قدر
انظر (لم) ، (لن) في مغني اللبيب

ب - في القياس :

وهل يوصف بأنه من كلام العرب أم لا (تقدم هذا ص ٦٤)
وقد قال ابن جني : « اللغات على اختلافها كلها حجة ، والناطق على قياس
لغة من لغات العرب مصيب غير مخطيء » .

د - في الحكم وفيه مسألتان :

جواز القياس على حكم ثبت بالقياس (اذ الأصل ان يثبت بالسمع) .
وجواز القياس على أصل اختلف في حكمه كقولهم في (إلا) إنها نابت
مناب فعل فهي تعمل عملها قياساً على (يا) ، فإن إعمالها يا مختلف فيه .

في العلل :

(تقدم كون علل النحويين أقرب الى علل المتكلمين منها الى علل الفقهاء)

١ - « اعتلالات النحويين صنفان : علة تطرد على كلام العرب »

وتنساق إلى قانون لغتهم ، وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم
ومقاصدهم في موضوعاتهم .

فالأولى : أكثر استعمالاً وأشد تداولاً وهي واسعة الشعب (عدها

السيوطي ٢٤) منها :

١ - علة سماع : يقال امرأة ثدياء (ولا يقال رجل أئدى) لعدم السماع .

٢ - علة تشبيه : كإعراب المضارع لمشابهة الاسم ، وبناء بعض الاسماء
لمشابتها الحروف .

عنه استئقال : كاستئقالهم الواو في (يعد) بين ياء وكسرة .

عنه فرق : فيما ذهبوا اليه من رفع الفاعل ونصب المفعول .

(قلت : تقدم لابن جني تعليل يرد هذا إلى علة الاستئقال وهو جد وجيه)

عنه نظير: مثل كسرهم أحد السالكين إذا التقيا في الجزم حملاً على الجر إذ هو نظيره .

عنه صمل على المعنى : « فمن جاءه موعظة من ربه ^(١) » ذكر الفعل (جاء) مراعاة لمعنى (الموعظة) .

عنه مشاركة : في قوله (سلاسلاً وأَغْلالاً) ^(٢) في قراءة من نون سلاسل ... الخ العلل ^(٣) .

٢ — يجوز التعليل بعلتين: كقولك (هؤلاء مسلمي) فإن الأصل : مسلموي : قلبت الواو ياء لأمرين كل منهما موجب للقلب : اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بسكون ، والثانية أن ياء المتكلم توجب كسر ما قبلها فوجب قلب الواو ياء وادغامها .

٣ — يجوز التعليل بالأمور العدمية كتعليل بعضهم بناء الضمير

(١) سورة البقرة ٢٧٥/٢

(٢) سورة الدهر ٤/٧٦

(٣) انظرها في الاقتراح ص ٥٦

باستغنائه الأعراب وباختلاف صيغه لحصول الامتياز بذلك .
 أنت ترى أن بعض العلل النحوية حسية مقبولة ، وبعضها فرضية ؛
 لكن لهم قسماً ثالثاً من العلل وهو (العلل الخيالية) ومثلوا لها بـ (هل)
 « فإن الأصل فيها دخولها على الفعل ، وقد تخرج عن الأصل فتدخل
 على اسم خبره اسم ، ولا تدخل على اسم خبره فعل مثل (هل عمرو
 كتب) وعللوا ذلك بأن (هل) إذا لم تر الفعل في حيزها تسلت عنه
 ذاهلة ، وإن رآته في حيزها حنت إليه لسابق الالفه فلم ترض حينئذ إلا
 بمعانقته ! (١) .

وقد ضاقت تعليلاتهم وقياسهم وتعقبهم ، معاصريهم من الشعراء
 فقال عمار الكلبي وقد عابوه في بعض شعره :

ماذا لقينا من المستعربين ومن	قياس نحوهم هذا الذي ابتدعوا
إن قلت قافية بكرة يكون بها	بيت خلاف الذي قالوه وأذرعوا
قالوا: «لحنت ، وهذا ليس منتصباً ،	وذاك خفض ، وهذا ليس يرتفع
وحرصوا بين عبد الله من حمق	وبين زيد ، فطال الضرب والوجع
كم بين قوم قد احتالوا لمنطقهم	وبين قوم على إعرابهم طبعوا
ما كل قولي مشروحا لكم فخذوا	ما تعرفون ، وما لم تعرفوا فدعوا
لأن أَرْضِي أرض لا تشب بها	نار المجوس ولا تبني بها البيع

(د)

العصر يون والقياس

وبعد ، فليت الأمر وقف بالقياس عند المدى الذي وصل إليه الفارسي وابن جني ، إنه بدأ يراجع القهقري بعد القرن الرابع ، وغلب على اللغة وعلومها الجمود ، ثم آل هذا التراث إلى علماء لاسليقة لهم فغشوه بأغشية من مؤلفاتهم لاروح فيها ، فلما كانت مبشرات النهضة آخر المئة الماضية وأول هذه المئة ، وتدفق سيل حاجات الحياة من الحضارة الغربية ، وجد القوم أنفسهم إزاء مستحدثات لا قبل لهم بها إلا إذا جدوا متكاتفين ، وهذا ما لم يكن ، لعوامل ليس هذا مكان ذكرها .

كثرت الصحف والمجلات والمؤلفات واحتاجوا إلى فيض من المصطلحات يعبرون بها فكانوا إزاء حاجات العصر الخديثة فريقين : فريقاً دعا إلى إدراج لغة السوق في الكتابة والمدارس على عاميتها وعجمتها ، وفريقاً أحمد على ماورد عن العرب الأولين ، وكان تجاذب بين الفريقين معها أنصارهما ... إلى أن قيس الله فريقاً ثالثاً ترفع عن ابتدال الدهماء في الاسواق ، وحرص على التراث العربي الكريم ، فشمر عن ساعد الجد يتحرى لهذه المستحدثات مصطلحات عربية ، فإن لم يجد أحدث لها عن طريق الاشتقاق أو المجاز أو التعريب أحياناً قليلة . ثم كانت في مصر

محاولات لتأسيس مجامع لغوية تسهر على سلامه الفصحى وتمدها بما تستطيع معه استمرار الحياة بنشاط ، ولم تثبت للزمن تلك المحاولات بمصر ؛ وإنما قام بالعبء - على قدر استطاعته - المجمع العلمي العربي بدمشق الذي أنشئ على عهد المرحوم الملك فيصل الأول سنة (١٩١٨ م) وكان نشيطاً كل النشاط أول حياته ، فأمد الصحافة ودواوين الحكومة والمدارس والمعاهد بفيض صالح من الاسماء والمصطلحات ، كما انصرف الى اصلاح لغة الدواوين والصحف والكتب المدرسية بحيث لم يكن يجوز طبع كتاب لم ينظر في لغته احد اعضاء المجمع . ولم يطل بمجمع دمشق هذا النشاط أكثر من عشر سنين ، لكن الأمر استمر خارجه ، وسهرت المعاهد العليا والثانوية على اطراد النهضة .

قرارات المحدثين

تعددت المحاولات في مصر كما أسلفت ، حتى صار الشعور بضرورة المجمع رغبة عامة للأمة ، لبهاها الملك فؤاد الأول رحمه الله بأخرة ، حين أسس (مجمع فؤاد الأول للغة العربية ^(١)) وبدأ عمله سنة (١٩٣٤ م) يضم أعلاماً من خير علماء العربية حين التأسيس ، وكان في جملة ما عالج من موضوعات

(١) ليحافظ على سلامة اللغة العربية وجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون في تقدمها ، ملائمة حاجات الحياة في العصر الحاضر . — انظر المادة الثانية من مرسوم انشاءه ٦/١ من مجلته .

قضية القياس في اللغة (فأصدر فيها - بعد مذاكرات حول المشروعات المقدمة - قرارات سديدة يصح ان نعدّها بعثاً لحركة القياس بعد نوم امتد ألف

سنة ، من المئة الخامسة للهجرة حتى اليوم . ✓

وبإثباتنا هذه القرارات نختتم الكلام على القياس مادة وتأريخاً :

قرار التضمين^(١) :

التضمين أن يؤدي فعل أو ما في معناه مؤدى فعل آخر أو ما في معناه

فيعطى حكمه في التعدية وال لزوم .

ومجمع اللغة العربية يرى أنه قياسي لاستماعي بشروط ثلاثة :

١ - تحقق المناسبة بين الفعلين .

٢ - وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ويؤمن معها اللبس .

٣ -- ملائمة التضمين للذوق العربي .

ويوصي المجمع ألا يلجأ الى التضمين الا لغرض بلاغي .

أمثلة التضمين في القرآن الكريم :

«..وإذا خلوا الى شياطينهم قالوا إنا معكم»^(٢) ضمن (خلا) معنى (انتهى)

(١) مجلة مجمع اللغة العربية الملكي ٣٣/١ وانظر الاحتجاج لهذه القرارات في

ص ١٧٧ - ٢٦٣ من الجزء نفسه .

(٢) سورة البقرة ١٤/٢

« الله يستهزئ بهم ويمدهم في طغيانهم

يعمّهون. » (١)

«.. والله يعلم المفسد من المصلح..» (٢)

«.. ولتكبروا الله على ما هداكم..» (٣)

«.. فأما ته الله مئة عام ثم بعثه..» (٤)

«.. لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يآلونكم

خبالاً..» (٥)

«.. وما يفعلوا من خير فلن يكفروه..» (٦)

«.. ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم..» (٧)

— «ألم تر إلى الذين أوتوا نصيباً من الكتاب..» (٨)

«.. ولو جاءهم أمر من الأئمن أو الخوف

أذاعوا به » (٩)

(١) سورة البقرة / ١٥

(٢) سورة البقرة / ٢٢٠

(٣) سورة البقرة / ١٨٥

(٤) سورة البقرة / ٢٥٩

(٥) سورة آل عمران / ١١٥

(٦) سورة آل عمران / ١١٥

(٧) سورة النساء / ٢/٤

(٨) سورة آل عمران / ٢٣

(٩) سورة النساء / ٨٢/٤

- «.. وما نحن بتاركي آلِهتنا عن قولك..»^(١) ضمن (تارك) معنى (صا در)
- «.. وَاَعْتَوَا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ..»^(٢) ضمن (اعتوا) معنى (انحرفوا)
- «أولم يهد للذين يرثون الأرض من بعد أهلها»^(٣) ضمن (يهد) معنى (يتضح)
- «حقيق على ألا أقول على الله إلا الحق..»^(٤) ضمن (حقيق) معنى (حريص)
- «يا أيها الذين آمنوا مالكم إذا قيل لكم انفروا
في سبيل الله اثنا قتلتم إلى الأرض..»^(٥) ضمن (اثنا قاتم) معنى (أخذتم)
- «ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من
الأعراب أن يتخلفوا عن رسول الله ولا يرغبوا
بأنفسهم عن نفسه»^(٦) ضمن (يرغبوا) معنى (يخلوا)
- «ويا قوم من ينصرني من الله أن طردتهم..»^(٧) ضمن (ينصر) معنى (يحير)
- «ولا تخاطبني في الذين ظلموا إني مخوفون»^(٨) ضمن (تخاطب) معنى (راجع)

(١) سورة هود ٥٣/١١

(٢) سورة الاعراف ٧٦/٧

(٣) سورة الاعراف ٩٩/٧

(٤) سورة الاعراف ١٠٤/٧

(٥) سورة التوبة ٣٩/٩

(٦) سورة التوبة ١٢١/٩

(٧) سورة هود ٣٠/١١

(٨) سورة هود ٣٧/١١

قرار التعريب^(١) :

يجوز المجمع أن يستعمل بعض الألفاظ الأعجمية - عند الضرورة - على طريقة العرب في تعريبهم .

قرار المولد^(١)

المولد هو اللفظ الذي استعمله المولدون على غير استعمال العرب ، وهو قسمان :

- ١ - قسم جروا فيه على أقيسة كلام العرب من مجاز^١ واشتقاق أو نحوهما ، كاصطلاحات العلوم والصناعات وغير ذلك ؛ وحكمه أنه عربي سائع .
 - ٢ - وقسم خرجوا فيه عن أقيسة كلام العرب إما باستعمال لفظ أعجمي لم تعربه العرب (وقد أصدر المجمع في شأن هذا النوع قرار التعريب السابق) ، وإما بتعريف في اللفظ أو في الدلالة لا يمكن معه التخريج على وجه صحيح ، وإما بوضع اللفظ ارتجالاً^(٢) .
- والمجمع لا يميز النوعين الأخيرين في فصيح الكلام .

(١) مجلة مجمع اللغة العربية الملكي ١/ ٣٣ وانظر الاحتجاج لذلك في ص ١٧٧ - ٢٦٣ من الجزء نفسه .

(٢) ترتب له السوقه وتروجه ، وربما سرى الى بعض الخاصة في كلامهم العادي كالجلسة والشرشة مثلاً .

في الصباغة والاستقاق ^(١) :

١ قرار (فَعَالَة) للمحرقة :

يصاغ للدلالة على الحرفة أو شبهها من أي باب من أبواب الثلاثي مصدر على وزن (فَعَالَة) بالكسر .

٢ قرار (فَعَلَّان) للقلب والاضطراب ^(١) :

يقاس المصدر على وزن (فَعَلَّان) لفعل اللازم مفتوح العين إذا دل على القلب والاضطراب .

٣ قرار (فُعَال) للمرض ^(١) :

يقاس من (فَعَل) اللازم المفتوح العين مصدر على وزن (فُعَال) للدلالة على المرض .

٤ قرار (فُعَال و فَعِيل) للصوت ^(٢) :

إذا لم يرد في اللغة مصدر لفعل اللازم مفتوح العين الدال على صوت، فيجوز أن يصاغ له قياساً مصدر على وزن (فُعَال) أو (فَعِيل) .

٥ قرار المصدر الصناعي ^(٢) :

إذا أريد صنع مصدر من كلمة، يزداد عليها ياء النسب والتاء .

ر قرار (فعّال) للنسبة الى الشيء^(١):

يصاغ (فعّال) قياساً للدلالة على الاحتراف أو ملازمة الشيء .
فإذا خيف لبس بين صانع شيء وملازمه ، كانت صيغة (فعّال) للصانع
وكان النسب بالياء لغيره ، فيقال (زجاج) لصانع الزجاج ، (وزجاجي) لبائعه .

ر قرار اسم الآلة^(١):

يصاغ قياساً من الفعل الثلاثي على وزن (مفعّل ، ومفعّال ، ومفعّلة)
للدلالة على الآلة التي يعالج بها الشيء^(٢):

قرار الاشتقاق منه أسماء الاعيان^(٣):

اشتق العرب كثيراً من أسماء الأعيان^(٤) .

والمجمع يميز هذا الاشتقاق - للضرورة - في لغة العلوم^(٥) .

(١) ٣٥/١

(٢) قلت : أحكام هذه القرارات كانت موضع خلاف منذ القديم بين من يقصرها
على ما لم يسمع له صيغة مخصوصة ، ومن يرى اطراد القياس فيها الى جانب ما يسمع له
صيغة أخرى ، والخطوة التي خطاها المجمع هي حسمه الخلاف بميله الى اطراد القواعد ،
وخيراً صنع .

(٣) ٣٦/١

(٤) ٣٧/١

(٥) فنقول مثلاً : منحّس (كما قالوا مفضّض) ، مزنّخ ، مبلر ، مقصّدر ،
مكهرب ممغنط ، منشّي ، (مُعْضَى ، متعض) ، استماه البخار ، استماس الفحم ، استرب

قرار مطاوع (فعل) التمرني^(١):

كل فعل ثلاثي متعد دال على معالجة حسية فطاويعه القياسي: (انفعل)
 ما لم تكن فاء الفعل واواً، أو لاماً، أو نوناً، أو ميماً، أو راءً، ويجمعها
 قولك (ولنمر) فالقياس فيه (افتعل).

قرار مطاوع (فعل) بتشديد العين^(١):

قياس المطاوعة لفعل مضعف العين (تفعّل)، والاغلب فيما ضعف
 للتعديّة أن يكون مطاوعه ثلاثيه.

قرار مطاوع (فاعل)^(١):

(فاعل) الذي أريد به وصف مفعوله بأصل مصدره مثل (باعدته)،
 يكون قياس مطاوعه (تفاعل) كتباعد.

قرار مطاوع (فعل لل)^(٢):

(فعلل) وما ألحق به قياس المطاوعة منه على (تفعلل) نحو دحرجته
 فتدحرج، وجلببته فتجلبب.

النشا (الرب الغليكووز = عسل الفاكهة) كما قالوا: حنّيته - بوبته - تربت يده، أترّب،
 جوّرتّه فتجورّب... - ارض مذبة، المذبة.. - المزفت - زتّ الطعام (وتجد في
 احتجاجات السكندري كثيراً جداً ما اشتق العرب من أسماء الاعيان) ص ٢٣٦-٢٦٨
 من المجلة نفسها.

٣٦ / ١ (١)

٣٧ / ١ (٢)

قرار التعرّبة بالهمزة^(١) :

يرى المجمع أن تعدية الفعل الثلاثي اللازم بالهمزة قياسية .

قرار صيغة (استفعل) للطلب والصيرورة^(١) :

يرى المجمع أن صيغة (استفعل) قياسية لإفادة الطلب أو الصيرورة .

ملحقات الاصول العامة^(١) :

الأول — يفضل اللفظ العربي على المعرب القديم إلا إذا اشتهر المعرب .

الثاني — ينطق بالاسم المعرب على الصورة التي نطقت بها العرب .

الثالث — تفضل الاصطلاحات العربية القديمة على الجديدة ،

إلا إذا شاعت .

الرابع — تفضل الكلمة الواحدة على الكلمتين فأكثر عند وضع

اصطلاح جديد ، إذا أمكن ذلك ، وإذا لم يمكن تفضل الترجمة الحرفية^(٢) .

(١) ٣٧ / ١

(٢) وفي ٣٣ / ٢ فما بعد قرار :

١ — بكلمة مادة لغوية ورد بعضها في المعجمات ونحوها ولم ترد بقيتها .

٢ — قرار النسبة الى جمع التكسير (عند ضرورة التمييز ونحوها)

٣ — قرار قياس (مفعلة) للمكان يكثر فيه الشيء .

=

وأنت قد عرفت أن أكثر هذه القرارات كانت حول القضايا التي كان فريق من العلماء يقصرها على السماع وآخر يقيس عليها ما لم يرد عنهم فيه سماع ، اما المجمع الحديث فقد نهج منها يستطيع ان يحقق به مقتضيات الزمن ، وقد سبقه الى سد الثلمة - وان كان على نحو علمي اضيق - مجمع دمشق . اما الجامعة السورية فقد اضطرت استيذها ورجال الطب منهم خاصة إلى مصطلحات علمية كثيرة ؛ وضعوها على ماتقتضيه الأصول العربية تعريباً واشتقاقاً ووضعاً فأغنوا بعض الغناء .

والذي نختم به هذا البحث أن الواجب لا ينتهي برسم الخطة ، بل إن رسم الخطة شيء وتحقيقها شيء آخر ؛ فإذا شرع المجمع يحقق مارسم ويمد المعاهد والمؤسسات والمجتمع كله بما يحتاج إليه من أسماء وأفعال لحاجتنا اليومية والاجتماعية والعلمية والفنية والوجدانية ، والحضارية بصورة عامة ، إذا فعل ذلك كان في طريق أداء الواجب عليه وتحقيق المصلحة التي من أجلها أنشأه منشئه رحمه الله .

ويبقى بعد ذلك للغة العربية فيض زاخر من المراتبة ، على أهلها أن يفيدوا منه ولا يعطلوه . إذ قد ثبت على مر الزمن أمها تسبق الباحثين

٤ - قرار قياس (فعال) للمبالغة من الثلاثي اللازم والمتعدي .

وفي ١٤ / ١٧٤ بحث ثم قرارات في قياسية جموع التكسير - فليرجع الى ذلك كله .

والمستبطين ولا يعجزونها ، وأن كل عصر أفاد منها على قدر استعداد أهله
ومواهبهم وملكاتهم . وحسبك أن تقابل بين الأصمعي والخليل وقد
كانا في زمن واحد ، وبين ابن خالويه وابن جني وهما متعاصران
أيضاً ، لتمييز مدى ما يفيد ذو الملكة المبدعة الخلاقة من الدائرة الضيقة التي
يدور فيها ذو الذهن المقيد ، واللغة بعد واحدة والفرص المتاحة أيضاً واحدة :
ولكن تأخذ الازدهان (منها) على قدر القرائح والفهوم



الإشتقاق

في اللغة العربية

الاشتقاق

١ معناه — ٢ أنواعه — ٣ مصدره — ٤ أحكامه — ٥ خاتمة .

(١)

معنى الاشتقاق

أقدم استعمال لهذه الكلمة في معناها المعروف ماورد في الحديث الصحيح :
« يقول الله : أنا الرحمن خلقت الرُّحَم وشققت لها من اسمي . » (١)

ومعناها الاصطلاحي :

أخذ لفظ من آخر مع تناسب بينهما في المعنى وتغيير في اللفظ يضيف
زيادة على المعنى الأصلي ، وهذه الزيادة هي سبب الاشتقاق .

(٢)

أنواع

حصره في أنواع أربعة : صغير ، وكبير ، وأكبر ، وكُبَّار .

١ - الاشتقاق الصغير أو الاصغر :

وهو المراد حين يطلق لفظ الاشتقاق مثل كلمتي (عالم ، ومعلوم) من (العلم) .
 لا يتفق هنا المشتق والمشتق منه في الأحرف الأصلية وفي ترتيبها .
 وأفراد هذا الاشتقاق عشرة : الفعل الماضي ، والفعل المضارع ، وفعل الأمر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، واسم التفضيل ، واسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآلة .
 وأمرها جميعاً من حيث قواعد الاشتقاق معروفة للجميع فلا نعرض لها هنا بشيء .

٢ - الاشتقاق الكبير :

أن يكون بين الكلمتين تناسب في المعنى واتفاق في الأحرف الأصلية دون ترتيبها مثل : حمد ومدح ، وجبذ وجذب ، وكلم ولكم .
 وسنعرض له بشيء من البيان .

٣ - الاشتقاق الأكبر :

أن يكون بين الكلمتين تناسب في المعنى واتفاق في الأحرف الثابتة وتناسب في مخرج الأحرف المتغيرة ، مثل : نهق ونعق ، وعنوان وعلوان .
 لكن تتبعات اللغويين هدت إلى عدم لزوم هذا القيد (تناسب المخارج) كما يظهر لك من الزمر الآتية :

أ - صرير البكرة وصريفها - الحرق والحرب (كل ثقب

مستدير والحرب ثقب الأذن) - هديل وهدير .

ب - الحرف المضعف مع آخر : كدّ وكدح ، رصّ ورصف ، زحّ وزحل ، رجّ ورجف ، ضمّ وضمد ، ردّ وردع .

ح - الناقص مع حرف آخر : رسا ورسب ، سما وسمق ، زجا وزجر هذى وهذر ، محا ومحق ، احتفى واحتفل ، دهدى ودهده ، أسى وأسف ، رخا ورخص ، الحجى والحجر ، هباء وهباب .

د - المضعف يحول ناقصاً : ربّ وربا ، طمّ وطمى ، تمطّط وتمطّى ، تقضّض وتقضى ، تظنن وتظنّى .

ه - المضعف يحول أجوف : ضرّ وضار ، كعّ وكاع ^(١) .. الخ .
ومن المحدثين من هذا حدو ابن جني الذي سيأتي بيانه بعد في الكلام على الاشتقاق الكبير ، فاستقرى بعض الكلم التي تشترك في الحرفين الأولين فوجد فيها كلها معنى مشتركاً ، ولو تيسر له مواصلة استقراءه لطلع علينا - فيما أقدر - بنظرية تؤيد القائلين اليوم بأن الأصل في الكلمات العربية ثنائي لا ثلاثي ، قال :

« والذي يتقرى كلم اللغة العربية بإنعام نظر يجد أن لمعظم موادها أصلاً يرجع إليه كثير من كلماته إن لم نقل كلها ، خذ على ذلك مادة (فل)

وما يثلها تجد الجميع يدور حول معنى الشق والفتح مثل : فـلـح ، فـلـج ، فـلـع ، فـلـق ، فـلـذ ، فـلـى . ومثل ذلك مادة (قـط) وما يثلها تقول : قـطـّ ، قـطـع ، قـطـر ، قـطـف ، قـطن . . وكلها بمعنى الانفصال . » (١)

وإليك مثلاً آخر لمحدث أيضاً :

الهمزة والباء مدلولهما النفور والبعد والانفصال بين الشئين :

أَبٌ للسير : تهيأ له . أَبز الظبي : وثب وانطلق .

أَبَت اليوم : اشتد حره فقطع الناس أبق العبد : نفر عن مولاه .

عن أعمالهم . أبل : توحش .

أبد الوجش : نفر . أبه عن الشيء : تنزه عنه .

أبر النخل : قطع منها شيئاً . أبقى عن الضيم : فر عنه . (٢)

ولأمر ماجرى صاحب (المصباح المنير) في أبواب معجمه على أن

يقول مثلاً (الهمزة والباء وما يثلها) ... هكذا إلى آخر الأبواب ، فهل

كان يشير إلى أن وراء كل أصلين معنى مشتركاً يكمن في كل ما تفرع منهما

من كلام ؟ وإذا تكون نظرية (المعجمية الثنائية) التي يشيد بها بعض

المعاصرين قد فطن إليها لغويو العرب ومروا بها غير متلبشين لقلّة

جدواها العملية .

(١) المرحوم الاستاذ طه الراوي : مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ٢٢٠/١٣

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية الملكى ٢٤٥/٢

ع - الاشتقاق الكبّار :

زاده بعضهم ^(١) مطلقاً إياه على ما يسمى بالنحت ، فجعل منه :
(عبشمي من : عبد شمس) و (حولق من : لاحول ولا قوة الا بالله) ،
ومراعاة معنى الاشتقاق تنصر جعل النحت نوعاً منه ، وإن فضل المتسكون
بالاصطلاح الفني إفراذه من الاشتقاق .

وهذا النحت ذو أنواع أربعة :

١ - فعلي : ينحت من الجملة دلالة على النطق بها أو حدوث مضمونها
فأمثلة الحالة الأولى : بأباً = قال : بأبي أنت ، جَعْفَل = قال : جعلت
فذاك ، سَبَحَل = قال : سبحان الله ، دَمَمَز = قال : أدام الله عزك ،
سَمَعَل = قال : السلام عليكم ، فذ لك = قال : فذلك .. الخ
ومثال الحالة الثانية : بعثر = بعث وأثار ،

٢ - وصفي : ينحت من كلمتين دلالة على صفة بمعناها أو أشد منه :
ضَبَطَر : من الضبط والضبر (الاكتناز) ، صَلَدَم (شديد الحافر) :
من الصلد والصدَم ، صَهَصَلِق : من الصهيل والصلق .. الخ .

٣ - اسمي : ينحت من اسمين جامعاً بين معنيهما :
جلمود : جلد + جمد ، حَبْقُر (بمعنى البرد) = حبُّ قُرّ ، عقايل
(بقايا العلة في الجسد) = عقبى الحمى وعقبى العلة .. الخ . وهي كلمة لا مفرد لها .

(١) انظر مجلة مجمع اللغة العربية الملكي ٢٨٣/١ : بحث الاستاذ عبد الله أمين

٤ — نسبي : ينحت نسبة إلى علمين :

طبرخزي : نسبة إلى طبرستان وخوارزم ، شفعني : نسبة إلى الشافعي وأبي حنيفة ^(١)

وسمع عن العرب : عبشمي : نسبة إلى عبد شمس ، عبدري : نسبة إلى عبدالدار ، مرقسي : نسبة إلى امرئ القيس ، تيملي إلى تيم اللات .. الخ .

هذا ويتعلق النوع الأول من الاشتقاق بعلم الصرف ، أما الأنواع الأربعة الباقية فتتعلق ببحوث اللغة .

وسنعرض بشيء من الإفاضة إلى الاشتقاق الكبير خاصة لشأنه المرموق دون بقية الأنواع .

في الاشتقاق الكبير

إذا قلبت فعلاً ثلاثياً على أوجه الستة ، فأنت واجد بين معانيها قدراً تشترك فيه الكلمات المستعملة منها ؛ فكان هذا القدر هو المعنى الأساسي لها جميعاً ، ثم تنفرد كل منها بمعنى ليس في سائرهما ، وهذه حال تشبه حال المشتقات مع المصدر في الاشتقاق الأصغر .

مؤسس هذه (النظرية) ومبدعها وواضع اصطلاحها الفيلسوف اللغوي ابن جنى أحد الأئمة الأعلام في المئة الرابعة الهجرية ، فقد صرح في كتابه الخصائص في (باب الاشتقاق الأكبر) ^(١) بما يلي :

« هذا موضع لم يسمه أحد من أصحابنا ، غير أن أبا علي (الفارسي) رحمه الله كان يستعين به ويخلد اليه مع إعواز الاشتقاق الأصغر ، لكنه مع هذا لم يسمه ^(٢) وإنما كان يعتاده ويستروح إليه ويتعلل به ، وإنما هذا التلقب لنا نحن وستراه فتعلم أنه لقب مستحسن ، وذلك أن الاشتقاق عندي على ضربين : كبير وصغير ، فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم : كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتقرأه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغته ومبانيه ،

(١) ٥٢٥/١ . « وهو البحث الذي لا يزال يؤتي ثمره الى اليوم ، والذي يختص بمادة الكلمة دون هيئتها ، ولم يكن لعلماء اللغة من العرب إلتاج أعظم من هذا » — آدم منز في كتابه (الحضارة الاسلامية في القرن الرابع ٣٣٠/١ الطبعة الثانية سنة ١٩٤٧ هذا ويريد ابن جنى بـ (الاشتقاق الأكبر) ما اصطلاحنا في تقسيمنا على تسميته بـ (الكبير) كما تقدم آنفاً فتنبه إلى ذلك .

(٢) قلت : في الفهرست لابن النديم ص ٩٥ (الطبعة الرحمانية بمصر) أن للرماني كتاب : (الاشتقاق الصغير) وكتاب (الاشتقاق الكبير) ؛ والرماني من أرباب الفارسي وأقرانه ، فلعل ابن جنى لم يطلع على كتابيه هذين . توفي الرماني سنة (٣٨٤) وهو ممن كان يمزج النحو بالمنطق ، حتى كان الفارسي يقول : « إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء ، وإن كان ما نقوله نحن فليس معه منه شيء » .

وذلك كتركيب (سلم) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه نحو :
سلم ويسلم وسلم وسلمان وسلمى والسلامة والسليم ..

وأما الاشتقاق الأكبر فإن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثة فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً تجتمع التراكيب الستة وما تصرف من كل واحد منها عليه ، وإن تباعد شيء من ذلك رد بلطف الصنعة والتأويل إليه ، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد ، ثم مضى ابن جني يضرب الأمثلة على قاعدته وإليك نمطاً منها :

مادة (قول) في جميع تراكيبها الستة تدل على الإسراع والحركة :
قول : وهو القول وذلك أن القم واللسان يخفان له ... وهو بضد السكوت الذي هو داعية إلى السكون .

قلو : القلّو حمار الوحش وذلك لحفته وإسراعه ، ومنه (قلوت البسر والسويق) وذلك لأن الشيء إذا قلّ جف وخف ، وكان أسرع إلى الحركة والطف .

وقل : الوقل للوعل وذلك لحركته ، توقل في الجبل إذا صعديه وذلك لا يكون إلا مع الحركة والاعتمال .
ولق : ولق يلق إذا أسرع .

لوق : في الحديث (لا آكل من الطعام إلا ما لوق لي) أي ما خدّم وأعملت اليد في تحريكه ، ومنه اللوقة : الزبدة وذلك لحفتها وإسراع حركتها وأنها ليست لها مسكة الجبن .

لقو : اللقوة للعقاب ، قيل لها ذلك لحفتها وسرعة طيرانها^(١).

وقد احتذى المتأخرون حذو ابن جني فقدموا لنا أمثلة كثيرة على منواله ، وبعضهم انحرف في تطبيقها فأتى بجديد كما رأيت في صنيع الاستاذ طه الراوي رحمه الله وغيره . وإليك مثالا آخر :

انظر تقاليد مادة (نجد) تجدها كلها تفيد القوة فهي المعنى المشترك لها :
ف النجد : الشجاع ، وما ارتفع من الأرض ، والنجدة القتال ، والنجدة
الفرع ؛ وفي كل ذلك قوة .

والجند : بهم تكون القوة .

وَالْجَدَن : حسن الصوت وهو قوة ، وأجدن استغنى بعد فقر ؛
وفي الاستغناء قوة .

والدِناج : إحكام الأمر وهو قوة .

والدجن : المطر الكثير وفيه قوة .

والدجنة : الظلمة والظلمة ترهب فقيها قوة^(٢).

على أن هذه النظرة العميقة مكنت الاشتقاقين « من رد الكلمات التي
اشتركت في معنى واحد بعضها الى بعض بالقلب والابدال ، وأطلعهم على
سر تولد اللغة ونموها »

(١) الخصائص ١/٤ - ١٠ وقد فعل مثل ذلك بمادة (ك ل م) ص ١٢ - ١٥
فانظرها ثمة بانعام .

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية الملكية ٢٠٠/٢

ولم يعد هذا المذهب مبالغين فيه حملتهم قلة بضاعتهم وسوء بصارتهم على أن يخرجوا الى غير الاعتدال ، فقد حكى السيوطي في (المزهري)^(١) أن أحدهم سئل : « من أي شيء اشتق الجرجير ؟ » فقال : « لأن الريح تجرجره ... ومن هذا قيل للجبل الجرجير لأنه يجرجر على الأرض » قال : « والجرة لم سميت جرة ؟ » قال : « لأنها تجرجر على الأرض » فقال « لوجرت على الأرض لانكسرت » ، فالجرة لم سميت جرة ؟ » قال : « لأن الله جرها في السماء جراً » قال : « فالجرجور الذي هو اسم المثة من الابل لم سميت به ؟ » فقال : « لأنها تجرجر بالآزمة وتقاد .. الخ وقال آخر انما سمي الثور ثوراً لأنه يثير الأرض ..

وركب هذا المثير بعض العصرين فأولع برد السكيات الأعجمية الى العربية ، حتى إن بعضهم سئل عن^(٢) (البنجرة) وهي الشباك بالتركية ، فقال إنها من (فنجز الرجل) إذا فتح عينيه والنافذة في الجدار فتحت .^(٢)

(٣)

مصدر المشتقات

ليست هذه المسألة موضع اتفاق بين البصريين والكوفيين ، فالأولون يذهبون إلى أن المصدر أصل الفعل ، والكوفيون يرون أن

(١) الجزء ١/ ٣٥٤

(٢) مجلة الجمع العلمي العربي ١٣/ ٢٢٠ . ثم اتخذ بعض الظراف الدعابة مركباً في هذا الباب ، فذهب يرد كثيراً من الكلمات الأجنبية الى العربية : تعريضاً بالمتعربين ، فيقول مثلاً أصل (الالكتريك) : آلة تريك ، وأصل المادة الهاضمة (الكاربونات) : (الكرب نط) .. الخ .

المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه ، وللفريقين أدلة وردود سردها ابن الأتباري في كتابه (الإيضاح في مسائل الخلاف) في المسألة الثامنة والعشرين (١٤٤ / ١ - ١٥٢) وكان قد أفرد لها في تأليف مستقل .

فمن أدلة الكوفيين : أن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن له فعل فاعل ، فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلاً للمصدر ،

وأن المصدر يذكر توكيداً للفعل ورتبة التوكيد بعد رتبة المؤكد ، وأنا نجد أفعالاً لا مصادر لها مثل : نعم ، بئس ، عسى ، ليس .. الخ ومن أدلة البصريين : أن المصدر يدل على مطلق الزمان لا اختصاص له بزمان دون زمان ، فلما احتاجوا إلى الدلالة على زمن محدد اشتقوا منه الفعل ليدل على الحدوث والظرف معاً ،

وأنه لو كان مشتقاً من الفعل لكان يجب أن يجري على سنن في القياس : كاشتقاق الأفعال وأسماء الفاعلين ..

وأنه لو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن يدل على ما في الفعل من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث هو سبب الاشتقاق ، كما دل اسم الفاعل مثلاً على معنى الفعل (الحدث والزمن) وعلى الذات الفاعلة .. الخ ... إلى أدلة كثيرة صناعية لكل من الفريقين . يجد المدقق فيها كلها اجتهاداً في النظر ووجهاً من الحق .

ومن الباحثين المحدثين من دعم رأي الكوفيين وعممه على كل اللغات

السامية، ذاهباً إلى أن القائلين بأن المصدر أصل الاشتقاق متأثرون بعقليتهم الفارسية قال إسرائيل ولفنسون مدرّس اللغات السامية بالجامعة المصرية سابقاً: « وقد رأى بعض علماء اللغة العربية أن المصدر الاسمي هو الأصل الذي يشتق منه أصل كل الكلمات والصيغ؛ ولكن هذا الرأي خطأ في رأينا - لأنه يجعل أصل الاشتقاق مخالفاً لأصله في جميع أخواتها السامية. وقد تسرب هذا الرأي إلى هؤلاء العلماء من الفرس الذين بحثوا في اللغة العربية بعقليتهم الآرية، والأصل في الاشتقاق عند الآريين أن يكون من مصدر اسمي، أما في اللغات السامية فالفعل هو كل شيء، فنه تتكون الجملة ولم يخضع الفعل للاسم والضمير، بل نجد الضمير مسنداً إلى الفعل ومرتباً به ارتباطاً وثيقاً»^(١).

ثم ذكر هذا المستشرق اليهودي أن هذه نظريته الخاصة إذ لم يشر إليها أحد من علماء الأفرنج. ومع رغبته في أن يعم بنظريته هذه اللغة العربية ولغته العبرية يجدر بالتأمل الوقوف وعدم القطع بما لم يقيم عليه البرهان الساطع، فما أكثر الظواهر التي خالفت فيها العربية أخواتها الساميات. وربما ذهب إلى تأييد نظرة الكوفيين غيره من الباحثين المحدثين،

(١) تاريخ اللغات السامية ص ١٤ (لجنة التأليف والترجمة والنشر - الطبعة

والمسألة بعدُ نظرية صرف لم يقيم فيها دليل حاسم ، ولأننا منها اليوم جدوى عملية .

• • •

وأي كان فالذي نميل إليه الآن هو أنه إذا كان في المشتق زيادة معنى على المشتق منه، وكان البسيط مقدماً على المركب - وذلك مسلم عند الفريقين - فأصل المشتقات كلها - صناعة - المصدر لا الفعل ، لأن المصدر يدل على حدث والفعل يدل على حدث وزمن ، والاسماء المشتقة تدل على حدث وزمن مع زيادة ثالثة كالدلالة على الفاعل أو المفعول أو التفضيل أو المكان . فهذه الكثرة من المشتقات التي جعلت للغة سعتها ومراتها أخذت من المصادر التي هي جميعاً أسماء معان .

على أن العرب لم تحجم أحياناً عن الاشتقاق من غير المصادر ، فاشتقت من أسماء معان ومن ذوات حسية ومن أسماء اللازمة والامكنة ومن أسماء الأصوات ومن الحروف ، وإليك البيان ^(١) :

١ - عمدوا إلى الأعداد وهي أسماء معان جامدة فقالوا : وحد وتوحد : بقي وحده ، وثنيته ثنية جعلته اثنين ، وثلاثهم جعلتهم ثلاثة ، وربعتهم وخمسهم .. إلى (عشرتهم) ، وفي المخصص : « كانوا تسعة وعشرين فثلاثهم : أي صرت لهم تمام ثلاثين ، وكذلك جميع العقود إلى المئة ،

(١) عن مجلة مجمع اللغة العربية الملكي ٣٨٥/١ فما بعد ، باختصار وتصرف

فإذا بلغت المئة قلت : « كانوا تسعة وتسعين فأمايتهم ، وكانوا تسعمائة وتسعة وتسعين فآلفتهم . »

٢ - واشتقوا من أسماء الازمنة وهي أيضاً أسماء معان جامدة ، اشتقاقاً صريحاً يكاد يكون مطرداً ، ففي اللسان : أخرف القوم : دخلوا في الخريف ، وشتوت بموضع كذا وتشيت : أقمت به في الشتاء ، وأربعوا : دخلوا في الربيع ، وتربعوا الموضع : أقاموا فيه بالربيع ، وأصافوا : دخلوا في الصيف وصافوا بمكان كذا ، وأجفروا دخلوا في الفجر ، ومثلها : أصبحوا ، وأشرقوا : دخلوا في وقت الشروق ، وأظهروا وأعصروا وأصلوا ، وفي الحديث : (كان في سفر فاعتشى في أول الليل أي سار وقت العشاء) واستحروا وابتكروا . وسأوعه : استأجره الساعة أو عامله بها ، وأيلوا .. الخ .

٣ - واشتقوا من أسماء الذوات كأعضاء الانسان ، فقالوا أذنه وراة وسره ، أي ضرب أذنه ورئته وسرته .. الخ وتأبط الشيء وضعه تحت أبطه .. ومن غير أعضاء الانسان قالوا : أبرته العقرب : لسعته بأبرتها ، وأبّل الرجل : كثرت إبله ، وأزرتة : ألبسته إزارا ، واستأسد وأسد : صار كالأسد .. الخ .

وقالوا : أوراق الشجر ، وعقرب الصدغ ، وفلفل الطعام الخ ومن الشجر قالوا : شجرت فلاناً بالرمح تأويله : جعلته فيه كالغصن في الشجرة (١)

٤ — واشتقوا من أسماء الأصوات حتى لقد ذكر ابن جني أنه
 « ذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات
 كدوي الريح وحنين الرعد وخير المياه ، ونعيق الغراب وصهيل الفرس...
 ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد . وهذا عندي وجه صالح ومذهب
 متقبل ، ^(١) .

وأصل حكاية الأصوات في اللغة العربية على حرفين مثل (طَقْ ،
 قَبْ) أو ثلاثة أوسطها لين مثل (غاق) ومنها اشتقت الأفعال . فكلمة
 (صَلْ) يحكى بها صوت شيء يابس إذا تحرك والفعل المشتق منه (صَلَّ) ، فإن
 تكرر قالوا (صلّص) ، قالوا : صلّ اللجام إذا صوت . فإذا تكرر قلت :
 صلّصل ، وسمي الطين اليابس (صلصالاً) لذلك . وكلمة (جىء جىء)
 دعاء الابل للشرب فاشتقوا منه فعلاً فقالوا : « جأجأ بالابل » إذا دعاها
 للشرب ، وقال الراجز :

وما كان على الهيء ولا الجيء امتدا حيكاً

اي على الطعام والشراب

ودعاء المغز بكلمة (عا ، عا) فجعل الراجز لاسم الصوت هذا فعلاً
 ومصدراً فقال :

ياعنز هذا شجر وماء عاعيتُ لو ينفعني العياء

وآخر الأمثلة التي تقدمها كلمة (صخْ) وهي حكاية صوت حادث

من ضرب صخرة بصخرة ، فاشتق العرب منها فعل (صخَّ) واستعملوا كلمة (الصاخَّة) وهي الصيحة تصخ الاسماع ، واشتقوا : أصاخ بمعنى استمع للصوت ، وربما كان اسم (الصخر) نفسه مشتقاً من اسم صوته ، ثم اشتقوا منه فقالوا : أمكان مصخر كثير الصخر . وربما كان منه (صرخ) و (صخب) و (صخند) وهو صوت الصرد . وقريب منه الصماخ للأذن لأنه جزء من أداة السمع . وجعل ما ذكره بعض المحدثين ^(١) من جعلهم بعض الحروف

(١) أحمد أمين بك في محاضرة له في (القياس) بمجمع اللغة العربية الملكي في دورة ١٩٤٩ وقال عقب ذلك : « وعند تحري هذا الباب نراهم يحاكون أولاً صوت المسموع بالأذن ، ثم ينقلونه الى المبصر بالعين ، ثم ينقلونه الى المحسوس بباقي الحواس الخارجية ، ثم إلى العقول بالعقل ، فمثلاً لو نظرنا الى كلمة (حس) وتبعناها وجدنا أن المصدر الأصلي لـ (حس) كان صوتاً سينياً تخيلوا أنه يسمع عند الحس أي عند المس باليد ، ثم انتقلوا من الاحساس باليد الى الاحساس بغيرها فسموا كل ما يشعر به محسوساً وسموا الآلات التي يحس بها حواس ، ثم أطلقوها على العلم الحادث من الحواس ، وعلى اليقين الحاصل من العلم بها ، واشتقوا أحس بالشيء إذا أدركه بحاسته ، ونقلوه إلى أحسست بالشيء أي أيقنت به . ثم نوعوا هذا الصوت السيني فجعلوه مرة (حساً) ومرة (لمساً) ومرة (مساً) .. وتارة يلحظون ما بين الحرف والمعنى من مناسبة فيلاحظون في الحاء آخر الكلمة دلالة على الاتساع والانتشار : (ساح ، باح ، صاح ، شرح ، مرج) ، والكلمة المبدوءة بالشين على التشتت والتفرق مثل (شن ، شطر ، شعت ، شع) .. والمبدوءة بالعين على الغموض : (غمض ، غباب ، غبش ، غار ، غطس ، غم .. »

اساساً في كلمات عدة يلاحظ صوته في معانيها جميعاً : كالنون في الطن والرن والغن ، والقاف في الطرق والشق والدق .

٥ — واشتقوا من حروف المعاني أفعالاً ومصادر فقالوا : أنعم الرجل قال نعم ، سوف الحاجة : إذا ما طل وقال مرة بعد مرة : سوف أقضيها ، وقالوا : (سألتك حاجة فلوليت لي : قلت لي لولا) ، ^(١) وقالوا : لالى الرجل : قال : لا ، وقالوا : لوى الكاتب لاء جيدة ، وقالوا : موى إذا كتب (ما) ، وكوف كافاً حسنة ، ودلى دالا جيدة وزوى زايلاً قوية ^(٢) .

٦ — بل كان الاشتقاق عندهم كالعصارة المعدة تخالط كل غذاء فتحضمه و (تمثله) للجسم متحولاً إلى جنس دمه ، فقد صبت هذه العصارة على الأسماء الأعجمية وما زالت بها حتى لينها للعربية وطوعتها فاشتقت منها ، قال أبو علي الفارسي :

« إن العرب اشتقت من الأعجمي النكرة كما تشتق من أصول كلامها ، قال رؤبة :

هل ينجيني خلف سخيت أو فضة أو ذهب كبريت ^(٣)

(١) الخصائص ٤٣٦/١

(٢) انظر الخصائص ٢٨٣/١

(٣) الحلف جمع خلفه وهي الناقة الحامل .

وفي اللسان : هل ينجيني كذب سخيت ، والسخيت : الصاب الشديد ، أصله

فارسي ، والدقيق الحواري ، والغبار الشديد الارتفاع

« فسختت من السخت كز حليل من الزحل . » وحكى أيضاً عن ابن الاعرابي « يقال ذرهمت الحُبَازَى أي صارت كالدرهم فاشتق من الدرهم وهو اسم أعجمي »^(١)

« ومما اشتقه العرب من كلام العجم ما أنشدناه من قول الراجز :
 هل تعرف الدارلاءم الحزرج منها فظلتُ اليوم كالمرزرج
 أي الذي شرب الزرجون وهي الخمر ، فاشتق المرزرج من الزرجون^(٢)
 أما (زنديق ، ودينار ، وديوان ، وجام ، ومهرجان ... الخ) . فأشهر
 من أن يجهلها أحد ، فقد عربتها العرب وأكثرت من استعمالها حتى ظن
 أنها عربية صرف ، واشتقوا منها أفعالاً ومصادر وصفات فقالوا : زندقة
 زندق ، ومدنر ، ودون تدويناً ، ومهرجوناً كل يوم .. الخ .^(٣)
 (٤)

اصطلاح متعلق بالاشتقاق

المحقق وغيره — المطرد وغيره — اركان الاشتقاق — تغييراته — ما يمنع على
 الاشتقاق — كتبه .

الاشتقاق المحقق وغير المحقق

الاشتقاق المحقق : أن تظهر الدلالة على المعنى المراد بالاشتقاق ، مثل
 اشتقاق (عالم) من (العلم) .

(١) الحصائص ١/ ٣٦٣

(٢) الحصائص ١/ ٣٦٤

(٣) قالها علي بن ابي طالب لما قدم إليه حلوى يوم المهرجان ، ولما قدمت إليه
 حلوى يوم النيروز قال : « تيرزونا كل يوم » — تاج العروس ، مادة (رز)

وهو ثلاثة أنواع :

الأول — المفرد : وهو الاشتقاق الذي لا يعارضه اشتقاق آخر
كـ (ضارب) من (الضرب) .

الثاني — الراجع : وهو الاشتقاق الذي يعارضه اشتقاق آخر ، ولكن
الأول أرجح ؛ وذلك مثل كلمة (الموسى) :

قليل : هي (مُفْعَل) من أَوْسَى بمعنى حلق ، وقيل هي (فُعْلَى)
من ماس بمعنى تبخر (وقيل من رجل ماس أي خفيف طيَّاش) ؛
إلا أن كونها من (أوسى) أرجح من (ماس) ، لأن (مُفْعَل) في
كلامهم أكثر من (فُعْلَى) ، وهو أقيس لأن (مُفْعَل) يشتق من كل
(أَفْعَل) ، أما (فُعْلَى) فليس كذلك ؛ ولأن مُفْعَل منصرف و (فُعْلَى)
غير منصرف .

الثالث — الواضح ، وهو الذي يعارضه اشتقاق آخر بلا ترجيح ،
مثاله كلمة (الأُولَى) قيل هي من أَلِقَ بمعنى (جُن) فهي
(فَوْعَل) ، وقيل هي (أَفْعَل) من (الوَلَق) وهو السرعة ، ولا
مرجح لأحدهما ^(١) .

والاشتقاق غير المحقق أن تكون فيه شبهة اشتقاق فلا يكون اللفظ دالاً

(١) ابن جني يجعلها فوعلاً على كل حال (أصلها وولق) ثم قلبت

على المعنى المراد، فكلمة (هَجَرَ ع) للرجل الطويل، قيل إنها من (الجرع : وهو السهل الطويل) .

المطرر وغيره :

الاشتقاق المطرد عشرة أنواع : الأفعال الثلاثة، والاسماء المشتقة

السبعة (اسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبهة أحياناً، واسم الزمان واسم المكان واسم التفضيل واسم الآلة) . وبقية المشتقات غير مطردة كالتي مرت بك وك (القارورة) للزجاجة التي يقر فيها الماء .

أركان : لا بد في الاشتقاق من أركان أربعة : ١ - المشتق ٢ - المشتق منه ٣ - تشار كهما في المعاني والحروف . ٤ - أن يكون بينهما تغيير لفظاً مثل (طالب من الطلب) أو تقديراً مثل (طلب من طلب) . ونعرف اشتقاق كلمة من أخرى بتقليبها على جميع الصيغ، حتى نرجع إلى صيغة توجد في جميع تصاريفها، فكلمة (عالم) ليست مشتقة من معلوم لنقص بعض الحروف منها .

تغييراته : رد السيوطي تغييرات الاشتقاق إلى خمسة عشر :

١ - زيادة حركة : علم و علم .

٢ - زيادة مادة : طالب و طلب .

٣ - زيادتهما : ضارب و ضرب .

٤ - نقصان حركة : الفرس والفرس .

- ٥ — نقصان مادة : ثبت و ثبات .
- ٦ — نقصانها : نزا و نزوان .
- ٧ — نقصان حركة و زيادة مادة ك غضبي و غضب .
- ٨ — نقصان مادة و زيادة حركة ك حرم و حرمان .
- ٩ — زيادتهما مع نقصانها ك استنوق و الناقة .
- ١٠ — تغاير الحركتين ك بطر و بطراً .
- ١١ — نقصان حركة و زيادة حركة و حرف ك اضرب من الضرب .
- ١٢ — نقصان مادة و زيادة أخرى ك راضع من الرضاعة .
- ١٣ — نقصان مادة و زيادة أخرى و حركة ك خاف من الخوف .
- ١٤ — نقصان حركة و حرف و زيادة حركة فقط ك (عَد) من (الوعد) : فيه نقصان الواو و حركتها ، و زيادة كسرة العين .
- ١٥ — نقصان حركة و حرف و زيادة حرف ك (افخر) من (الفخار) نقصت الف وفتحة و زادت الف ^(١) .

الممنوع من الاشتقاق :

قالوا : لا يدخل الاشتقاق ستة أشياء :

(١) المزهر ٣٤٨/١ هذا والذي في الأصل ك (فاخر) من الفخار نقصت ألف و زادت ألف وفتحة ، ولم تظهر لنا صحته فرجعنا ما أثبتناه ، لأنه هو المثل الذي يطابق الوصف المذكور .

١ — الاسماء الاعجمية .

٢ — أسماء الاصوات .

٣ — الاسماء المتوغلة في الابهام مثل (من ، ما ، مهما) وما شابهها .

٤ — الالفاظ النادرة مثل : طوبى .

٥ — الاسماء التي لها معان متقابلة كـ (الجون) فهو الابيض والاسود وكذا سائر أسماء الازداد .

٦ — الحروف .

وما ورد من ذلك فهو نادر مقصور على السماع — ١ هـ .

وقد عرفت مما تقدم لك أنهم لم يقتصروا على السماع ، فاشتقوا من الحروف والاسماء الاعجمية وأسماء الاصوات وغيرها .

كتب الاستغفار :

قال السيوطي :

« أفرد الاشتقاق بالتأليف جماعة من المتقدمين : منهم الاصمعي ، وقطرب ، وأبو الحسن الاخفش ، وأبو نصر الباهلي ، والمفضل بن سلمة ، والمبرد ، وابن دريد ، والزجاج ، وابن السراج ، والرماني ، والنحاس ، وابن خالويه » ^(١) — ١ هـ .

وقلما نجد أحداً من أعلام العربية ممن يذكر في فهرست

ابن النديم أو غيره من كتب الطبقات إلا عالج هذا الموضوع ،
إن لم يكن في كتاب مستقل فقي ضمن بحث آخر . وعاد إلى طريقه في
هذا العصر المشتغلون باللغة في مناسبات شتى في الصحف والمجلات العلمية .
من هؤلاء الشيخ عبد القادر المغربي فقد أخرج كتابه (الاشتقاق
والتعريب) قبل أكثر من أربعين سنة ^(١) .

(٧)
خاء

إذا صح أن ولد إسماعيل لم يزالوا « على مر الزمان يشتقون الكلام
بعضه من بعض ، ويضعون للأشياء أسماء كثيرة بحسب حدوث الأشياء
الموجودات وظهورها » ^(٢) فالذي لا شك فيه أننا لم نجار هؤلاء العرب
الأولين في عملهم ، ولعل في تحجير علماء العربية الأقدمين عاملاً هاماً في
صدأ هذه الآلة الخيرة : الاشتقاق .

كل من يتصفح معاجم اللغة يعرف بعد شيء من الممارسة ، أن مواد
اللغة فيها ناقصة ، فلسنا نجد في مادة ما كل الصيغ المجردة والمزيدة في
الأفعال والأسماء . وقد أحييت أن أورد لك مثلاً على ذلك مادة
(الاشتقاق) نفسها ، فرجعت إلى هذه المادة في (لسان العرب) و (تاج
العروس) وهما أكبر المعاجم المطبوعة على الإطلاق ، فوجدت فيهما من

(١) طبع سنة ١٩٠٨ وأعيد طبعه سنة ١٩٤٧ .

(٢) ابن النديم في الفهرست ص ٧ (المطبعة الرحمانية بمصر)

هذه المادة الصيغ الآتية وقد رتبها لك مجردة فزيدة :

الأسماء

الأفعال

شَقَا

شَقَّ

شَقَّ

أَشَقَّ النخلُ : طلعت أكامه

{ شَقَّ
المشَقَّ

شَقَّقَ الكلام

شَاقَّ

الشَّقَق : الطول

شَقَّقَ

الشُّقَّة

انْشَقَّ

المشقة

تَشَقَّقَ

الشقة

اشتق

الأَشَقَّ : الطويل

تَشَاقَّ الرجلان

الشقيق

استشَقَّ بالجوالق : جزمه على أحد شقيه

الشقيقة

الشقوقة : طائر

الشَّقَاق : شق في الجلد من داء

الشَّقَاق : موضع

الشَّقَشَقَّة : للبعير

فإذا عارضنا ما وجدنا من هذه الأفعال بالأوزان التي جمعها الصرفيون للفعل ، وجدنا هذه المعاجم سكنت عن الصيغ الآتية :

من مزيد الثلاثي : اشَّقَّقَ ، اشَّقَّقَ ، اشَّقَّقَ ، اشَّقَّقَ .

من مزيد الرباعي : تشَّقَّقَ ، اشَّقَّقَ ، اشَّقَّقَ .

ولئن كان حسنا اللغوي يميل إلى إهمال مثل (اشَّقَّقَ ، اشَّقَّقَ) لثقلهما في النطق والسمع ، إن هذا الثقل أصاب هذه المادة خاصة لمكان القافين المتتاليتين .

أما الأسماء فإذا نحن قابلناها مثلاً بما حشر لنا السيوطي في مزهره من أوزان الاسماء والمصادر التي ذهب هو وغيره إلى قصرها على السماع وجدنا أكثر من سبعين صيغة لم يرد عليها من مادة (شق) ولا كلمة من أمثال (فَعُول ، فَعَال ، فَعَل ، أَفْعَل ، أَفْعَل ، فُعَاعِل ، فَعُول ، فعليل ... إلخ)^(١) .

إن هذه الصيغ ضربت عليها الأسداد حتى ماتت ، فلنستعمل منها في لغتنا اليوم إلا قدراً ضئيلاً يستوي هو والعدم .

وما أكثر ما نجد في دواوين اللغة وكتب القواعد مثل قولهم (ليس في العربية على وزن كذا إلا كلمتان أو كذا كلمات) ، ولما قال بشار على هذا الوزن (الوَجَلِي والغَزَلِي) طعنوا عليه وقال الأَخْفَش : « لم يسمع

(١) ارجع إليها مسرودة في المزهرة ٤٩/٢ — ٦٩/٢ و ١١٧ — ١٥٦ .

من الوجل والغزل : (فَعَلَى) وإنما قاسهما بشار ؛ وليس هذا مما يقاس ،
إِنَّمَا يَعْمَلُ فِيهِ بِالسَّمَاعِ » (١) .

فيحار المرء ويتساءل ؛ من جمع لهم العربية كلها في طبق فأحصوا كلها
عداً ثم حكموا مثبتين : « ليس في العربية من كذا إلا كذا » ؟ ولو قال
قائلهم : « لا أعرف من كذا إلا كذا » لكان أقرب إلى النصفة وأصدق
قيلاً . هذا وهم جميعاً موقنون أنه ما وصل إلى الرواة من اللغة إلا أقلها ،
ولم تدون المعاجم كل ما روت الرواة .

وأبعد في الغرابة مما تقدم أنهم نقلوا الحظر إلى الأوزان المطردة في
الأفعال ، فذهبوا إلى أنه لا يشترط في كل مجرد أن تكون له كل
الأوزان المزیدة ؛ وغالى الرماني منهم فضرب في حظه الرقم القياسي كما
يقولون ، حين منع ما أجمعوا على قياسه ، وهو اشتقاق اسم المفعول من
الثلاثي المتعدي ، فقال : « لا يقال من (نفع) اسم مفعول !! » (٢) .

وبعد ، فالاعتدال أن نشق ما نحتاج إليه اليوم على أوزان العرب
وأساليبها في تشقيق الصيغ دلالة على تنويع المعاني ، فإذا أردنا أن ندل
على الثبوت مثلاً في صفة ما من مادة لم يرد فيها عن العرب صفة مشبهة
اشتققنا منها (فعيلاً) ، إذ كانت (فعيل) أكثر الصيغ دوراناً في الصفات

(١) القياس في اللغة العربية ص ٥١

(٢) القياس في اللغة العربية ص ٦٤

المسموعة ، وكذلك فعل في مزيادات الافعال وصيغ الاسماء .
وقد خطا مجمع فؤاد الاول خطا مباركة في إطاراده القياس ، في
المصادر والصفات ، ورأيت نمطاً من قراراته في الاشتقاق آخر بحث
القياس^(١) فلا نعيد هنا منها شيئاً .

فإذا خطونا خطوة تالية فأبجنا للكتاب والشعراء اشتقاق المزيادات
والصيغ كلها في الافعال والاسماء من كل مادة ، بشرط الحاجة والتوفيق في
الاشتقاق ، ومراعاة المعنى الذي أراده العرب من كل صيغة ، إذا
تم ذلك رجونا أن يكون على أيدي العبريين من المطبوعين ، استجابة
للغة العربية لكل المطالب الحضارية في حياتنا المادية والوجدانية .

لا بد إذن من إعادة النظر في باب الاشتقاق ، والوقوف على استعداد
اللغة العربية فيه ، والإفادة من مرانها وطواعيتها وكنوزها المعطلة ،
لتلبي حاجات عصرنا الحديث بل حاجات كل عصر ؛ فنطرد من قواعده
ما كان غير مُطرد ، ونكمل المواد الناقصة في المعاجم ، ونشتق من
الأعيان وغيرها كل ما تدعو اليه حاجة ؛ فلا تزال لغتنا غنية بإمكاناتها ،
تنتظر إقدام المتقدمين من الواقفين على مزاياها وأسرارها بعد أن طال
بلاؤها من إجمام المحججين أحقاباً طوالاً .

ومن نعم النظر في هذه المشتقات التي أوردناها من أسماء المحسوسات

ومن أسماء الأصوات والحروف . . . ، ويرد الفكر إلى القواعد التي وضعوها بين أيدينا ، يجد العرب والعربية قد سبقا تلك القواعد أشواطاً بعيدة جداً ؛ فقد أفادوا من لغتهم أضعاف ما يتصور القاعديون .

للتنا غنى وافر وطبيعة مسعفة يحسدها عليهما كثير من اللغات ، فهي كنز يطلب من يكتشفه ويحسن استخدامه والافادة منه . وعلى أن مجمع فؤاد الاول قد التفت قليلاً إلى هذه الناحية ، لا تزال الشقة - كما قلت سابقاً - بعيدة بين همته وأن يحسن الانتفاع بمزايا العربية حق الانتفاع .



الخلايف

بين نحاة البصرة والكوفة

الخريف

لمحة تاريخية (مدرسة البصرة - مدرسة الكوفة) ٢ - نشأة الخلاف
٣ - الفروق بين المذهبين ٤ - أثر العصبية في الخلاف ٥ - كتب الخلاف ٦ - بعد
المذهب البصري والمذهب الكوفي .

(١)

لمحة تاريخية (مدرسة البصرة - مدرسة الكوفة)

ما مضى لك يئانه من أحداث اللحن ^{الحماس} حمل القوم على الاجتهاد لحفظ
العربية وتيسير تعلمها للأعاجم ، فشرعوا يتكلمون في الاعراب وقواعده
حتى تم لهم مع الزمن هذا الفن . والذي تجمع عليه المصادر أن النحو
نشأ بالبصرة وبها نما واتسع وتكامل وتفلسف ، وأن رؤوسه بنزعتيه
كلهم بصريون .

أول من أرسل في النحو كلاماً أبو الأسود الدؤلي ، وقيل إن علياً
هو الذي ألقى على أبي الأسود شيئاً من أصول النحو ثم قال له : (انح
هذا النحو) ، وقيل ان أول من تكلم فيه : نصر بن عاصم ، وقيل : عبد
الرحمن بن هرمز ، وقيل لم يصل الينا شيء عن أحد قبل يحيى بن يعمر
وابن أبي اسحق الحضرمي . . الخ .

ومن يقرأ بامعان ترجمة أبي الأسود في تاريخ دمشق لابن عساكر مثلاً ، ثم يفكر في توارده أكثر المصادر على جعله واضع الأساس في بناء النحو لا يستبعد ذلك ، فالرجل ذو ذكاء نادر وجواب حاضر ، وبديهة نيرة ، ثم هو بعد بليغ أريب مرز الذهن ، وحسبك اختراعه (الشكل) ^(١) الذي عرف بنقط أبي الأسود للدلالة على الرفع والنصب والجر والتنوين ، وهو ما أجمعوا عليه قديماً ولم يشك فيه أحد حديثاً . و (الشكل) أعود على حفظ النصوص من حدود النحو ، ولعله أعظم خدمة قدمت للعربية حتى الآن ، وكان الخطوة الأولى إلى النحو كما ذهب إليه الاستاذ أحمد أمين . ^(٢)

وليس يعنينا هنا تحرير هذه الأولية فذلك بتاريخ النحو أشبه ،

(١) اختار ابو الاسود كاتباً وامره ان يأخذ المصحف وصبغاً يخالف لون المداد وقال له : « اذا رأيتني قد فتحت في الحرف فانقط نقطة فوقه على اعلاه ، فان ضمنت في فانقط نقطة بين يدي الحرف ، وان كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف ، فان أتبع شيئاً من ذلك غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين » فهذا نقط ابي الاسود . — أخبار النحويين البصريين لابي سعيد السيرافي (ص ١٦) (المطبعة الكاثوليكية في بيروت) . وتهذيب تاريخ ابن عساكر ١٠٩/٧ . والفهرست لابن النديم ص ٦٠ وهذا سبب اطلاق الفتح والكسر والضم على الحركات المعروفة فيما أرى ، اذ كان ابو الاسود اول من استعملها . اما السكون في هذا المصحف فعلامته التجرد من العلامة .

ورأيت ما يدل على ان النحوي عن ابي الاسود ما هذه حكايته: وهي اربع اوراق احسبها من ورق الصين ترجمتها: هذه فيها كلام في الفاعل والمفعول عن ابي الاسود رحمة الله عليه بخط يحيى بن يعمر وتحت هذا الخط بخط عتيق هذا خط علان النحوي، وتحت: هذا خط النضر بن شميل.

ثم لما مات الرجل فقدنا القمطر وما كان فيه، فاسمنا له خبراً... على كثرة بحثي عنه. (١)
فليسعنا من الاسف والحسرة على تعلية أبي الاسود ماوسع العلماء قبلنا بألف عام إذ كان لاسبيل إلى المعرفة الشافية.

أخذ عن أبي الاسود: يحيى بن يعمر، وعنبسة القليل، وميمون الأقرن ونصر بن عاصم، وعن هؤلاء أخذ علماء البصرة طبقة بعد طبقة، ثم نشأ بعد نحو مئة عام من تلاميذهم من ذهب إلى الكوفة فعلم بها، فكان منه ومن تلاميذه ما يسمى بمدرسة الكوفة.

وهذا جدول (٢) يوضح لك تتابع هذه الطبقات إلى المئة الثالثة للهجرة:

(١) الفهرست ص ٦١

(٢) عن ضحى الاسلام ٢/٢٨٤. وتكرر الاسم معناه تعدد مشايخ صاحبه، اما الاعلام المدرجة اسمائهم بخط رقعي فهم كوفيون، والباقون بصريون.

ابو الاسود الدؤلي (٦٧ -)

عنبسة القيل
ميمون الاقرن
نصر بن عامر (٨٩ -)
يحيى بن يعمر (١٢٩ -)

ابو عمرو بن العلاء (٧٠ - ١٥٤)
ابن ابي اسحق الحضرمي (١١٧ -)

عيسى بن عمر النخعي (١٤٩ -)

الاخفش (١٧٧ -)
عيسى بن عمر النخعي
ابو جعفر الرواسي

ابو زيد
يونس (٩٠ - ١٨٢)
سعيد بن اسلم
ابو جعفر

سيبويه (١٨٠ -)

ابو زيد (٢١٥ -)

الكسائي (١٨٩)

يونس

سيبويه

ابو زيد الخليل بن احمد (١٧٥ - ١٠٠)

ابو جعفر الرواسي

الفراء
سيبويه
ابو زيد
الكسائي

الكسائي

الفراء (١٤٤ - ٢٠٧)

الكسائي

الفراء

يونس
ابو زيد
الخليل
ابو جعفر الرواسي
عنبسة القيل

ولكننا لا نرى بداً من أن نشير إلى أن اتفاقهم على أنه واضع (الشكل)
أن شبه الاجماع على أنه أول من تكلم بالنحو، وأن هؤلاء الذين تزعم
لهم الأولوية في بعض الأقوال: نصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر، وعنبسة
لقيل، وميمون الأقرن... كلهم تلميذ أبي الأسود أو تلميذ تلميذه،
عنه اخذوا العربية والقراءة بالبصرة؛ كل أولئك مع ما عرف عن أبي
الأسود من ذكاء وقاد، وفكر متحرك، وعقل وروية يجعلنا نقطع بأنه
وضع أساساً بني عليه من بعده. ولكن، ما هو هذا الأساس؟

لسنا نجد لهذا السؤال جواباً يشفي الغليل؛ فصحيفة أبي الأسود
تعرف عند الحاجة بـ (التعليقة)، فإذا أردنا معرفة محتوياتها لم نخط بما
يطمان إليه ^(١)، بل فات معرفتها العلماء منذ المئة الرابعة مع شدة حرصهم عليها

(١) أما ابن الأنباري فقد اطمان إلى خبر ذكره في أول كتابه (تزهة الالباء في
طبقات الادباء ص ٥) حين روى ان علي بن ابي طالب دفع إلى ابي الاسود رقعة فيها:
« الكلام كله اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ به، والحرف
ما أفاد معنى. واعلم ان الاسماء ثلاثة: ظاهر ومضمر، واسم لا ظاهر ولا مضمر، وانما
يتفاضل الناس فيما ليس بظاهر ولا مضمر... » ثم يذكر ابن الأنباري ان ابا الاسود
وضع ابواب (العطف، والتعت، والتعجب، والاستفهام) إلى ان وصل إلى باب إن
واخواتها ما خلا لكن؛ فلما عرضها على علي امره بضم لكن إليها، وكلما وضع
باباً من ابواب النحو عرضه عليه. « اهـ

ولست ادري هل ابقت امور الخلافه والحروب والفن لعلي وقتاً فرغ فيه =

فيروي ابن النديم خبراً طريفاً عن رجل جماعة للكتب له خزانة لم ير
لأحد مثلها بما جمعت من خطوط العلماء الأولين ونوارد الكتب والرقاع
فهي متحف كل ما فيه نادر ثمين ، قال الذي شاهدها :

« . . . ورأيت عنده امانات وعهوداً بخط امير المؤمنين علي عليه السلام وبخط
غيره من كتاب النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن خطوط العلماء في النحو واللغة مثل ابي
عمرو بن العلاء وابي عمرو والشيباني والاصمعي وابن الاعرابي وسيبويه والفراء والكسائي
ومن خطوط اصحاب الحديث مثل سفيان بن عيينة وسفيان الثوري والاوزاعي وغيرهم

== للتأليف في العلوم وتنقيحها واختراعها؟ ولعل الاستاذ احمد امين لم يكن بعيداً من الصواب
حين روى هذا الخبر فعلق عليه بما يأتي :

« وكل هذا حديث خرافة فطبيعة زمن علي وابي الاسود تأبى هذه التعاريف وهذه
التقاسيم الفلسفية ، والعلم الذي ورد الينا من هذا العصر في كل فرع علم يتناسب مع
الفطرة ليس فيه تعريف ولا تقسيم ، انما هو تفسير آية او جمع لاحاديث ليس فيها ترتيب
ولا تبويب ، فأما تعريف واما تقسيم منطقي فليس في شيء مما صح نقله الينا عن عصر
علي وابي الاسود واخشى ان يكون ذلك من وضع بعض الشيعة الذين ارادوا ان
ينسبوا كل شيء الى علي وأتباعه » — ضحى الاسلام ٢ / ٢٨٥

وانا مع عدم استبعادي صدور كلام مثل هذا عن أبي الاسود بعد موت علي بسنين
حين اعتزل العمل الرسمي وفرغ لئلا هذه الشؤون ، لأطمئن الى ماروى ابن الانباري
حتى ابن فارس الذي ذهب الى قدم النحو قبل زمن ابي الاسود بكثير لا ينكر
امامته وتجديده فقد قال : « فان قال قائل : لقد تواترت الروايات بان ابا الاسود
اول من وضع العربية وان التحليل اول من تكلم في العروض » قيل له : نحن لا ننكر
ذلك ، بل نقول : ان هذين العلمين قد كانا قديماً واثبت عليهما الايام وقلا في ايدي
الناس ، ثم جددهما هذان الامامان . » — الصاحبي في فقه اللغة ص ١٠ ونقله بنصه

السيوطي في المزهري ٢ / ٣٤٥

(فأنت ترى أن أعلام الكوفة كلهم أخذوا عن أئمة البصريين بأخذه.)

الطبقة الاولى من البصريين

فأما عنبسة فقد « تعلم النحو وروى الشعر وظرف ^(١) حتى صار - على ما يروى عن الحليل - أبرع اصحاب أبي الاسود » ^(٢)

واما ميمون فرأس الناس بعد عنبسة ويروون عن ابي عبيدة قوله: « اول من وضع العربية ابو الاسود ثم ميمون الاقرن ثم عنبسة الفيل ثم عبد الله بن ابي اسحق الحضرمي » ^(٣).
واما نصر بن عاصم الليثي فكان « احد القراء والفصحاء واخذ عنه ابو عمرو بن العلاء والناس » قال فيه الزهري: « انه ليفلق بالعربية تغليقاً » بل منهم من ذهب الى انه « اول من وضع العربية » ^(٤)

واما يحيى بن يعمر فقد عرفت علمه وفصاحته وعرفت شأنه مع الحجاج ووصفوه بالعلم والامانة ، وقد روى عن ابن عمر وابن عباس وغيرهما ^(٥)

والذي يجب التنبيه اليه قبل الانتقال الى الطبقة الثانية ان تلميذي ابي الاسود: نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر خطوا الخطوة الكبرى التي تلت خطوة ابي الاسود في ضبط الكتابة العربية ، اذ ابتكرا نقط الحروف افراداً وازواجاً لتمييز الحروف المتشابهة كالباء والتاء والياء والنون ، فعلا ذلك باشارة الحجاج على ما ذكرنا ، وبعد تردد منها في ان يزيد شيئاً على رسم مصحف عثمان ، ثم بان لهما صواب الاصلاح بعد روية ، فأقدا عليه .

(١) اخبار النحويين البصريين ص ٢٤ .

(٢) المزهر ٣٩٨/٢ .

(٣) اخبار النحويين البصريين ص ٢٥ .

(٤) المصدر نفسه ص ٢١ ، ٢٠ والفهرست لابن النديم ص ٥٩ .

(٥) ص ٨ من هذا الكتاب وص ٦٢ من الفهرست وص ٢٢ من اخبار النحويين البصريين

الطبقة الثانية من البصريين

وفيهما أبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي اسحق الحضرمي .
 فأما الاول فمن اشراف مازن واحد الاعلام في القرآن واللغة والنحو ، وهو واحد
 القراء السبعة ، قال فيه أبو عبيدة : « أعلم الناس بالقراءات والعربية وایام العرب
 والشعر ، وكانت دفاتره ملاء بيته الى السقف ^(١) » كان مرجع الناس في عصره ، وخير
 ما يعبر عن مكانته في عيون معاصريه حديث سفيان بن عيينة ، قال : « رأيت النبي صلى
 الله عليه وسلم في النوم فقلت : يا رسول الله لقد اختلفت علي القراءات ؛ فقراءة من
 تأمرني ؟ فقال : بقراءة أبي عمرو بن العلاء . » ^(٢) واخذ عن نصر بن عاصم المتقدم
 ذكره ، وعن يحيى بن يعمر ، وعن قارىء مكة عبد الله بن كثير .
 وأما عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي ، فقد مر بك امره مع الفرزدق ، وهو في زمن
 أبي عمرو والناس يفاضلون بينها فيقدمون ابا عمرو في اللغة ويقدمون ابن أبي اسحق
 في النحو وهو « اعلم اهل البصرة واعقلهم ، فرع النحو وقاسه ، وتكلم في الهمز
 حتى عمل فيه كتاباً مما املاء » ^(٣) ويذكرون انه اول من علل النحو .

ويمكن ان يالحق بهذه الطبقة عيسى بن عمر الثقفي مولى خالد بن الوليد ، اخذ
 العلم عن أبي عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي اسحق الحضرمي ، وعد في القراء البصريين
 وهو امام في العربية والنحو ، ولعله اول من ألف فيها كتاباً جامعاً ، وقد اشتهر اسم
 كتابيه دون ان يصل الينا منها خبر او أثر ، والغريب ان تلميذه الحليل بن أحمد قرأهما
 ووعاها ، وأعجبه حتى جعل مؤلفها مجدد هذا الفن والمعفى على آثار من سبقه قال :

ذهب النحو جميعاً كله غير ما أخذت عيسى بن عمر
 ذلك (إكمال) وهذا (جامع) فيها للناس شمس وقر

(١) بغية الوعاة .

(٢) مراتب النحويين ص ٢٠ والمزهر ٢ / ٣٩٨ .

ثم « فقد الناس هذين الكتابين منذ المدة الطويلة ولم يقعا الى أحد علمناه ، ولا خبر أحد انه رآهما » ، وهذا السيرافي وليس بينه وبين زمن المؤلف الا مئتان من السنين يقول : « لم يقعا الينا ولا رأينا احداً ذكر انه رآهما » (١) فان تكن نسبة البيتين الى الحليل صحيحة يكن اختفاء هذين الكتابين من اعجب الامور في تاريخ النحو .

* * *

اذا نحن انتقلنا الى الطبقة التي تلي هذه كنا ازاء ماسمونه بالمذهب الكوفي ، فقد تلمذ على عيسى بن عمر هذا : الحليل وسبويه وابو زيد الانصاري أئمة البصريين الاعلام ، وابو جعفر الرؤاسي الذي صار فيما بعد رأس الكوفيين وخلفه في ذلك تلميذاه الكسائي والفراء .

ولسنا نفيض في الكلام عليهم فكلهم مشهور ، ولكننا نذكر بالنواحي التي تعيننا منهم بكلمات :

فأما الحليل « فقد كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه ، وهو اول من استخرج العروض وحصر اشعار العرب بها ، وعمل اول (كتاب العين) المعروف المشهور الذي به تها ضبط اللغة » (٢) الى نواح اخرى له مجيدة مشرفة ليس

(١) انظر الفهرست لابن النديم ص ٦٢ وبغية الوعاة . اما ابن الانباري في زهرة الالباء فقد نقل عن المبرد انه قال : « قرأت اوراقاً من احد كتابي عيسى بن عمر ، وكان كالاشارة الى الاصول . » وبين هذه الكلمة الدالة على انه خطوة ابتدائية وتقرير الحليل بون كما ترى . - هذا ويذكر ان كان فصيحاً ويتقعر احياناً ، امر والي العراق بحمله اليه ودعا بالحداد فأمر بتقييده ، ف قيل له لا بأس عليك ، اما اراد الامير لتؤدب ولده . « قال : « فما بال القيد لداً ؟ ! » فذهبت بالبصرة مثلاً . وله الجملة المأثورة في كتب البلاغة حين سقط عن حمارة فاجتمع عليه الناس فقال « ما لكم تكافون علي كلكم كلكم علي ذي جنة ، افرقعوا عني . » - بغية الوعاة واخبار النحويين البصريين ص ٣٢ .

(٢) اخبار النحويين البصريين ص ٣٨ .

من غرضنا هنا الإشارة إليها ، وقد مر بك نمط من آرائه في باب القياس . « وهو استاذ سيويه ، وعامة الحكاية في كتابه عنه . وكلها قال سيويه : سأله ، اوقال (قال) من غير ان يذكر قائله فهو الحليل . » (١) ونفع الله به الناس وعاش من قناعته وعفته وترفعه في عزة دونها عزة الملوك ، وصدق النضر بن شميل في قوله : « اقام الحليل في خص بالبصرة لا يقدر على فلسين وتلامذته يكسبون بعلمه الاموال » (١) .

واما ابو زيد الانصاري فقد كان ثقة صدوقاً راوية ، وهو — وان قدم في النحو على الاصمعي وابي عبيدة — غلبت عليه اللغة والنوادرو الغريب ، وحولها يدور اكثر مصنفاته (٢) .

مدرسة الكوفة

وندع سيويه — لشهرة امره وكتابه وشيوخه وتلاميذه — الى ابي جعفر الرؤاسي رأس الكوفيين :

طلب العلم في البصرة على أتمها ، قرأ علي ابي عمرو بن العلاء ، وعلى عيسى بن عمر الثقفي ، لكنه لم يقارب احداً من تلامذتهم فلم ينه وعاش بالبصرة غير معروف (٣) . وكان اول كوفي الف في العربية ، وكتابه (الفيل) عرضه — فيما ذكروا — على اصحاب النحو بالبصرة فلم يلتفتوا اليه ولا جسر على اظهاره لما سمع كلامهم ، اما هو فيزعم ان الحليل طلب الكتاب فأطلعه عليه ، « فكل ما في كتاب سيويه (وقال الكوفي : كذا) فانما عن الرؤاسي هذا » (٢) وزعم جماعة من البصريين ان الكوفي الذي يذكره الاخفش في آخر المسائل ويرد عليه هو الرؤاسي (٢) .

ويعد من قراء الكوفيين وسرى من اسماء كتبه الموضوعات التي غني بها : كتاب التصغير ، الافراد والجمع ، الوقف والابتداء ، معاني القرآن . ولما رجع الى الكوفة وجد فيها عمه معاذ بن مسلم الهراء (— ١٨٧) مرجع الناس

(١) بغية الوعاة .

(٢) المصدر السابق .

(٣) انظر معجم البلدان ١٨/١٢٣ .

في العربية وعنى بالصرف ومسائله خاصة ، وتبعه في هذه العناية من قرأ عليه من الكوفيين ، حتى قيل انهم فاقوا البصريين فيها ، ومن هنا عدهم بعض العلماء واضعي علم الصرف . وتخرج بالرؤاسي تلميذاه المشهوران : الكسائي والفراء .

اما الكسائي فانت تعرف انه اعجمي الاصل واحد القراء السبعة وامام الكوفيين في العربية ، اخذ عن يونس احداً ثمة البصرة وجلس في حلقة الخليل ، ثم خرج الى بوادي نجد والحجاز وتهامة يأخذ عن الاعراب « فأنفذ خمس عشرة قتيبة حبراً في في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ . فقدم البصرة فوجد الخليل قد مات وفي موضعه يونس . فجرت بينهما مسائل اقر له فيها يونس وصدره في موضعه » (١) .

ثم انتقل الى بغداد فعاش في قصر الرشيد مؤدباً للامين والمأمون ، ونال الحظوة وأقبلت عليه الدنيا : يخدمه وليا العهد ، ويعنى به ويعوده الرشيد نفسه . ولما خرج الرشيد الى الري اصطحب معه الكسائي ومحمد بن الحسن الشيباني فاتفق أن ماتا سنة ١٨٩ في يوم واحد فقال الرشيد : « دفنت الفقه والنحو في يوم واحد » (١) .

واما الفراء فقد قرأ بالبصرة على يونس بن حبيب ثم قرأ على الفراء ، ثم لازم الكسائي ببغداد . والذي حثه على الخروج الى بغداد شيخه الرؤاسي . ولندع الفراء نفسه يحدثنا باول امره ببغداد قال :

قال لي الرؤاسي : « قد خرج الكسائي [الى بغداد] وانت اسن منه » فجيئت الى بغداد فرأيت الكسائي فسألته عن مسائل من مسائل الرؤاسي ، فاجابني بخلاف ما عندي ، فغمزت قوماً من علماء الكوفيين كانوا معي ، فقال : « مالك قد انكرت ؟ لعلك من اهل الكوفة ؟ » فقلت : « نعم » فقال : « الرؤاسي يقول كذا وكذا .. وليس صوابا وسمعت العرب تقول كذا وكذا . . » حتى اتى على مسائي ، فلزمته . اه (٢)

(١) المصدر السابق .

(٢) الفهرست ص ٩٦ .

والطريف تشاد البصريين والكوفيين في قراءة الفراء على يونس بن حبيب البصري
استاذ سيديوه تشاداً على غير المنتظر ، فالكوفيون يزعمون انه استكثر عنه والبصريون
يدفعون ذلك . ثم كان الفراء « زائد العصبية على سيديوه وكتابه تحت رأسه ! »
صنف (معاني القرآن) الذي قال فيه مادحه « لم يعمل احد قبله مثله ولا احسب
ان احداً يزيد عليه » . (١)

وكتبه التي تركها تدور حول مسائل من اللغة والنوادر والصرف والنحو والقرآن ،
اما كتابه الكبير في النحو المسمى بـ (الحدود) فقد ذكرناه انه يشتمل على ستة واربعين
حداً في الاعراب . وبعيننا منه هنا قصته فهي تدل على بدع عجيب عرف به بعض النحاة
واثر في سير هذا العلم اثرأ سيئاً ، ذلك هو الاء غراب والتعقيد ، قالوا :

كان السبب في املائه الحدود ان جماعة من اصحاب الكسائي صاروا اليه وسألوه
ان يملئ عليهم ابيات النحو ففعل ، فلما كان المجلس الثالث قال بعضهم لبعض : « ان دام
هذا على هذا علم النحو الصبيان ! والوجه ان يحدد عنه » ففعدوا ، فغضب وقال : «
سألوني القعود فلما تعدت تأخروا ، والله لا ملين النحو ما اجتمع اثنان » فأملئ ذلك
ست عشرة سنة . (١)

وانا حائر في التوفيق بين نزعة التسهيل والتبسيط هذه التي في القصة وقولهم في ترجمته
« كان يتفلسف في تأليفاته ومصنفاته ، يعنى يسلك في الفاظه كلام الفلاسفة . » (١)
وتكفيننا هذه الاملاءة عن رجال المدرستين محاولين تتبع الخلاف ومعرفة طبيعته.



(٢)

نساء الخلف

أول ما يعرف من الخلاف بين البصريين والكوفيين ما أثبتته سيديوه

في (الكتاب) من حكاية أقوال (الكوفي) أبي جعفر الرؤاسي على ما علمت آنفاً. والظاهر أن مرافقة الرؤاسي للخليل في القراءة على عيسى ابن عمر جعلت بينهما نوعاً من الأئس سمح للخليل أن يطلب من الرؤاسي كتابه، فروى منه بعض أقوال لتلميذه سيويه، فأثبتها هذا في كتابه.

ولم يكن في هذا الخلاف ولا في غيره مما حدث بين البصريين أنفسهم يومئذ، أكثر من المذاكرة وحكاية الأقوال المخالفة والرد عليها أحياناً. فانت كثيراً ما تجد سيويه يورد لشيخه يونس والخليل أقوالاً يخالفها فيقول: (.. وزعم الخليل)، (.. وزعم يونس).

ولم تدخل الدنيا بين المشهورين من رجال هذه الطبقة، فالخليل والرؤاسي مثلاً كلاهما صالح غفيف، ومتى خلت المناقشات العلمية مما يؤرثها من حوافز المادة أو الجاه بقيت هادئة جميلة صافية.

فلما قرّب العباسيون الكسائي وتلاميذه وخصوهم بتزية أولادهم وبالأغداق عليهم إذ كان أهل الكوفة بالجملة أخلص لهم وأحسن سابقة معهم على عكس أهل البصرة، اجتهد المقربون بالتمسك بديناهم التي نالوها، ووقفوا بالمرصاد للبصريين الذين يفوقونهم علماً خالوا بينهم وبين النجاح المادي أو المعنوي بكل ما يستطيعون من قوة، وإذا كان لبصري كلاً أصممي مثلاً حظوة عند خليفة ولم يقدرُوا على إبعاده مادياً، اجتهدوا في الغض من علمه.

وأنا أعرض أنماطاً من خلافهم في المجالس الرسمية تفصح عن العصبية والحدة وحب النيل من المنافس، أعرض ذلك ليكون مدخلاً للكلام على المذهبيين بعد أن عرفنا رجاها الأولين . ولا تستغرب أن تكون الحدة والعصبية على الكوفيين أظهر ، وحب الغلبة عندهم أشد ، فهم عن دنياهم وجاههم يدافعون ، إذ علموا علم اليقين أن علمهم إزاء علم البصريين قليل ^(١) ، ولذا كان الخطر من هؤلاء ماثلاً أمام الكوفيين ، ولعين الكسائي منهم خاصة ، ولم يرو عن كوفي عنف مثل عنف الكسائي هذا ، ولا حرص على الاجهاز على الخصم المنافس كما روي عنه ، وإليك الشواهد :

١ - بين الكسائي والاصمعي

حدث أحمد بن يحيى ثعلب أحد أئمة الكوفيين قال :

(١) قال ابو حاتم : « لم يكن لجميع الكوفيين عالم بالقرآن ولا كلام العرب ، ولولا ان الكسائي دنا من الخلفاء فرفعوا ذكره لم يكن شيئاً ، وعلمه مختلط بلا حجاج ولا علل الا حكايات الأعراب مطروحة ، لانه كان يلقنهم ما يريد ، وهو على ذلك اعلم الكوفيين بالعربية والقرآن ، وهو قدوتهم واليه يرجعون . » - ارشاد الارب لياقوت ١٩٠/١٣ نقلا عن مراتب النحويين .

هذا وقد علمت آنفاً ان الرؤاسي شيخ الكسائي اقام بالبصرة فلم يرتفع له فيها ذكر ، ولا عد علمه شيئاً ازاء علم البصريين . ومهما جعلت للمبالغة نصيباً في قول ابي حاتم فانت مطمئن الى ستر الكوفيين قصورهم عن منافسيهم بالشغب والسلطان الذي كان لهم .

كان الكسائي والأصمعي بحضرة الرشيد ، وكانا ملازمين له يقيمان بإقامته ويظعنان بظعنه ، فألشد الكسائي :

أنى جزوا عامراً سوءاً بفعلهم أم كيف يجزوني السوءى من الحسن
 أم كيف ينفع ما تعطي العلوقُ به رثمانُ أنفٍ إذا ماض بالابن
 فقال الأصمعي « إنما هو رثمانُ أنفٍ ، بالنصب » فقال له الكسائي :
 « اسكت ، ما أنت وذالك ؟ يجوز بالرفع والنصب والخفض : أما الرفع
 فعلى الرد على (ما) لأنها في موضع رفع بـ (ينفع) فيصير التقدير (أم
 كيف ينفع رثمانُ أنفٍ) ، والنصب بـ (تعطي) ، والخفض على الرد على
 الهاء التي في (به) . » فسكت الأصمعي ولم يكن له علم بالعربية ، وكان
 صاحب لغة ، لم يكن صاحب إعراب .^(١)

(١) ارشاد الأريب ١٣/٨٣ ، واملإ الزجاجة ص ٣٤ (المطبعة المحمودية التجارية
 بالأزهر بمصر) . والبيتان لأفنون التغلبي (النظر المفضليات للضي ٦٣/٢ طبعة دار
 المعارف بالقاهرة) .

العلوق : الناقة تفقد ولدها بنحر أو موت ، فيسلخ جلده ويحشى تبناً ويقدم إليها
 لترأه (أي تعطف عليه) ويدبر لبنها فينتفعون به ، فهي تشمه وينكره قلبها فتعطف
 عليه ولا ترسل اللبن فشبه ، ذلك بهذا .

والبيت مثل يضرب لمن يعدك بلسانه كل جميل ولم يفعل منه شيئاً لأن قلبه منطو
 على ضده ، كانه قيل له : كيف ينفعني قولك الجميل اذا كنت لاتفي به . - اه عن
 المصدر الاول بتصرف يسير .

عدوا الكسائي فأزراً في هذه المناظرة، ولعل المجلس تقوض على ذلك. ولكننا الآن لانعه كذلك، فالاصمعي راوية ثبت صدوق وهو في الرواية والاخبار اقوى من الكسائي، والكسائي اورد وجوه الاعراب المحتملة، اما الاصمعي فانما يرد صاحبه الى الرواية (١)، وشتان ما بين الامرين.

وللاصمعي مجلس آخر مع الكسائي امام الرشيد كالله فيه الصاع صاعين وحكم له الرشيد حكماً لزم الكسائي عاره :

قال له الاصمعي وهما عند الرشيد . « مامعنى قول الراعي :
 قتلوا ابن عفان الخليفة محرماً ودعا فلم ار مثله مخذولاً ؟ »
 قال الكسائي : « كان محرماً بالحج » قال الاصمعي : « فقله :
 قتلوا كسرى بلبيل محرماً فتولى لم يتمتع بكفن
 هل كان محرماً بالحج ؟ ! ! »
 فقال هارون للكسائي : « يا علي اذا جاء الشعر فاياك والاصمعي . » (٢)

٢ — بين الكسائي وسيبويه

قال الفراء « قدم سيبويه على البرامكة فعزم يحيى بن خالد ان يجمع بينه وبين الكسائي وجعل لذلك يوماً ، فلما حضر تقدمت وخلف الاحمر ، فدخل فاذا بمثال

(١) بل ان المعنى لينصر رواية الاصمعي ويرفض رواية الرفع «وصوب ابن الشجري انكار الاصمعي فقال : لان رثائها للبو بانفها هو عطيتها اياه لاعطية لها غيره ، فاذا رفع لم يبق لها عطية في البيت ، لان في رفعه اخلاء تعطي من مفعوله لفظاً وتقديراً ، والجر اقرب الى الصواب قليلاً ؛ وانما حق المعنى والاعراب النصب . » انظر مغني اللبيب : بحث (أم) .

(٢) اخبار النحويين البصريين ص ٥٩ — محرم اي لم يحل من نفسه شيئاً يوجب القتل ، وقوله (محرماً) في كسرى يعني حرمة العهد الذي له في اعتناق اصحابه .

في صدر المجلس فقعده عليه يحيى، وقعد الى جانب المثل جعفر والفضل ومن حضر بحضورهم، وحضر سيويه فأقبل عليه الآخر فسأله عن مسألة فأجابها فيها سيويه فقال له: «أخطأت»، ثم سأله عن ثانية وثالثة كل ذلك يقول له «أخطأت»، فقال له سيويه: «هذا سوء أدب» فأقبلت عليه فقلت: «ان في هذا الرجل حدة وعجلة، ولكن ماتقول فيمن قال: «هؤلاء أبون، ومررت بأبين» كيف تقول على مثال ذلك من (أويت) او (أويت)! فأجاب فأخطأ فقلت له: «أعد النظر». ثلاث مرات تجيب ولا تصيب^(١). فلما كثر عليه ذلك قال: «لست اكلمكما او يحضر صاحبكما حتى اناظره.»

فحضر الكسائي فأقبل على سيويه فقال: «أتسألني أم أسألك؟» فقال: «بل سلني أنت.» فقال له الكسائي: «كيف تقول: قد كنت أظن العقب أشد لسعة من الزبور فإذا هو هي، أو (فإذا هو إياها)؟» فقال سيويه: «(فإذا هو هي)» ولا يجوز النصب. فقال له الكسائي: «لنت.»

ثم سأله عن مسائل من هذا النوع: (خرجت فإذا عبد الله القائم) أو (القائم)؟ فقال سيويه في ذلك كله بالرفع دون النصب، فقال الكسائي: «ليس هذا من كلام العرب، العرب ترفع في ذلك كله وتنصب.» فدفع سيويه قوله، فقال يحيى بن خالد: «قد اختلفتما وأنتما

(١) قال ابن هشام الانصاري بعد شرحه هذه المسألة: وليس هذا مما يخفى على سيويه ولا على اصاغر الطلبة ولكنه كما قال ابو عثمان المازني: «دخلت بغداد فألقيت علي مسائل فكنت اجيب فيها على مذهبي ويخطئونني على مذاهمهم» وهكذا اتفق لسيويه رحمه الله. — مغني اللبيب (مادة اذا)

رئيسا بلديكما ، فمن ذا يحكم بينكما ؟ » فقال له الكسائي : « هذه العرب في بابك قد جمعهم من كل أوب ، ووفدت عليك من كل صقع وهم فصحاء الناس ، وقد قنع بهم أهل المصرين وسمع أهل الكوفة وأهل البصرة منهم ، فيحضرون ويسألون . » فقال يحيى وجعفر : « قد أنصفت . » فأمر بإحضارهم فدخلوا فهم : أبو فقّس وأبو دثار وأبو الجراح وأبو ثروان فسئلوا عن المسائل التي جرت بين الكسائي وسيبويه فتابعوا الكسائي وقالوا بقوله ، فأقبل يحيى على سيبويه فقال : « قد تسمع أيها الرجل . » فاستكان سيبويه (١) .

ولم يختلف البصريون حتى اليوم في ان القول ما قال سيبويه وان الموضع ليس بموضع نصب ، وان هؤلاء الأعراب أعراب الخطمية الذين كان الكسائي يقوم بهم ويأخذ عنهم . ثم جاء ثعلب فاحتال وجهاً للنصب فقال : « وانما أدخل الفاء في قوله (فاذا هو اياها) لان (فاذا) : مفاجأة اي (فوجدته ورأيت) ، فوجدت ورأيت (ينصب شيئين ويكون معه خبر فلذلك نصبت العرب . » (١)

قلت : وهو وجه غير صحيح ولو صح ان (فاذا = وجدت) لوجب ان يقال (فاذا اياه اياها) . ولم يدع ذلك حتى الكوفيون .

(١) ارشاد الارب ١٣/١٨٥ - ١٨٨ ومغني اللبيب في بحث اذا . - وأقبل الكسائي على يحيى فقال : اصلح الله الوزير ، انه قد وفد عليك من بلده مؤملا فان رأيت ألا ترده خائباً » فأمر له بعشرة آلاف درهم ، فخرج وصير وجهه نحو فارس فاقام هناك حتى مات ولم يعد الى البصرة . اه
فيقال ان هؤلاء الاعراب رشوا فوافقوا الكسائي ، وقيل تملقوه ارضاء للوزير ، وقيل لم ينطقوا بالنصب وانما قالوا : القول قول الكسائي .

٣ — بن الكسائي و البزيري

لقد سلط الله على الكسائي من يثار منه للاصمعي وسيبويه ، فأذاقه على يد يحيى ابن المبارك اليزيدي ما كان كفاء لعصبته على البصريين . ويحيى هذا بصري قرأ على ابي عمرو بن العلاء والحليل بن احمد ، واتصل بخال المهدي يزيد بن منصور الحميري فأدب اولاده ، واليه نسب فقيل (اليزيدي) . ولم يستطع الكسائي ان يغلبه بجاهه ، فعاش حياته تنزل عليه منه الضربات في المناظرة والهجاء بالاشعار . ثم كان مؤدب المأمون كما كان الكسائي مؤدب الامين ، واليك مجلسين من مجالسهما اولهما قبل مناظرة سيبويه وثانيها بعدها :

١ — قال البزيري :

« كنا في بلد مع المهدي في شهر رمضان قبل أن يستخلف بأربعة أشهر ، فتذاكروا عنده النحو والعريية ، وكنت متصلاً بخاله يزيد بن منصور والكسائي مع ولد الحسن الحاجب ، فبعث إلي وإلى الكسائي ، فصرت إلى الدار فإذا الكسائي بالباب قد سبقتني فقال لي : « أعوذ بالله من شرك يا أبا محمد » فقلت : « والله لا تؤتى من قبلي أو أوتى من قبلك . »

فلما دخلنا على المهدي أقبل علي فقال : « كيف نسبوا إلى البحرين فقالوا : (بحراني) وإلى الحصنين فقالوا : (حصني) ؟ هلا قالوا حصناني كما قالوا بحراني ؟ » فقلت : « أيها الامير ، لو قالوا في النسب إلى البحرين (بحري) لالتبس فلم يدر : النسبة إلى (البحرين) وقعت أم إلى البحر ، فزادوا ألفاً للفرق بينهما كما قالوا في النسب إلى الروح : روحاني ؛ ولم يكن

١ (حصنين) شيء يلبس به فقالوا : (حصني) على القياس .
 فسمعت الكسائي يقول لعمر بن زريع : « لو سألتني الأمير عنهما
 لأجبت به بأحسن من هذه العلة . » فقلت : « أصلح الله الأمير ، إن هذا
 يزعم أنك لو سألته أجاب بأحسن من جوابي » قال : « فقد سألته . » قال :
 « كرهوا أن يقولوا (حصناني) فيجمعوا بين نونين ، ولم يكن في البحرين
 إلا نون واحدة فقالوا : (بحراني) لذلك . »

قلت : « كيف تنسب إلى رجل من (بني حنان) ؟ إن لزمتم قياسك
 فقلت : (جني) جمعت بينه وبين المنسوب إلى الجن ، وإن قلت (جناني)
 رجعت عن قياسك وجمعت بين ثلاث نونات . »

ثم تفاوضنا إلى أن قلت له : « كيف تقول . إن من خير القوم
 وأفضلهم أو خيرهم بته زيد ؟ » فأطرق مفكراً وأطال الفكرة فقلت :
 « أصلح الله الأمير ، لأن يجب فيخطيء فيتعلم ، أحسن من هذه الإطالة . »
 فقال : « إن من خير القوم وأفضلهم أو خيرهم بته زيداً » فقلت : « أخطأ أيها
 الأمير . » قال : « وكيف ؟ » قلت : « لرفعه قبل أن يأتي باسم إن ، ونصبه
 بعد الرفع ، وهذا لا يجيزه أحد . »

فقال شيعة بن الوليد عم ذفافة متعصباً له : « أراد بـ (أو) : بل
 فقلت : « هذا لعمرى معنى » ، فلقنه الكسائي فقال : « ما أردت غيره . »
 فقلت : « أخطأتما جميعاً ! لأنه غير جائز أن يقال : إن من خير القوم

وأفضلهم ، بل خيرهم زيداً » فقال المهدي : « يا كسائي ، مامر بك مثل اليوم . » قال : « فكيف الصواب عندك ؟ » فقلت : « إن من خير القوم وأفضلهم أو خيرهم بته زيد ، على معنى تكرير إن . » فقال المهدي : « قد اختلفتما وانما عالمان ، فمن يفصل بينكما ؟ » قلت : « فصحاء العرب المطبوعون . » فبعث إلى أبي المطوق ، فعملت آياتاً إلى أن يجيء ، وكان المهدي يميل إلى أخواله من اليمن فقلت :

يا أيها السائي لا أخبره عمن بصنعاء من ذوي الحسب
 حمير ساداتها ، تقر لها بالفضل طراً ججاجح العرب
 فإن من خيرهم وأفضلهم أو خيرهم بته أبو كرب
 فلما جاء المطوق أنشدته الأبيات وسألته عن المسألة ، فوافقتني ^(١) «

٢ - في مضرة الرشيد :

سأل اليزيدي الكسائي بحضرة الرشيد قال : « انظر ، في هذا الشعر عيب ؟ » وأنشده :

(١) أمالي الزجاجي ص ٤ . ثم قال الزجاجي : المسألة مبنية على الفساد المغالطة ، فاما جواب الكسائي فغير مرضي عند احد . وجواب اليزيدي غير جائز عندنا لانه اضمحل (ان) واعلمها وليس من قوتها ان تضرر فتعمل والصواب عندنا في المسألة ان يقال : « ان من خير القوم وأفضلهم او خيرهم بته زيد » فتضمن اسم ان فيها وتستأنف مابعدا . اهـ - قلت : يريد ان اسمها ضمير شأن محذوف .

ما رأينا خرباً نـقـر عنه اليـض صـقـر^(١)
لا يكون المير مهراً لا يكون ، المهر مهر
فقال الكسائي : « قد أقوى الشاعر . » فقال له اليزيدي : « انظر
فيه . » فقال : « أقوى ، لا بد أن ينصب المهر الثاني على أنه خبر كان . »
فضرب اليزيدي بقلنسوته الأرض وقال : « أنا أبو محمد ، الشعر
صواب . وإنما ابتداءً فقال : المهر مهر »
فقال له يحيى بن خالد : « أتكنني بحضرة أمير المؤمنين وتكشف
رأسك ؟ والله لخطأ الكسائي مع أدبه أحب إلينا من صوابك مع
سوء فعلك . »
فقال : « لذة الغلبة أنستني من هذا ما أحسن . »^(١)

٤ — بين المبرد ومسلم

« حكى ان بعض الاكابر من بني طاهر سأل ابا العباس ثعلباً ان يكتب له مصحفاً
على مذهب اهل التحقيق ، فكتب (والضحى) بالياء ، ومذهب الكوفيين انه اذا كان
كلمة من هذا النحو اولها ضمة او كسرة كتبت بالياء وان كانت من ذوات الواو ، والبصريون
يكتبون بالالف . فنظر المبرد في ذلك المصحف فقال : « ينبغي ان يكتب (والضحى)
بالالف لانه من ذوات الواو ، فجمع ابن طاهر بينهما :

(١) ارشاد الارب ١٣/ ١٧٨ . — الحرب ذكر الجباري ، والمعنى لا يحاول الحق استخراج
صقر من بيضة الجباري . و (يكون) الثانية تؤكد لفظي الاولى . وأراد بأقوى : لحن

فقال المبرد لثعلب : « لم كتبت (والضحي) بالياء ؟ » فقال : « لضمّة
أوله . » فقال له : « ولم إذا ضمّ أوله وهو من ذوات الواو تكتبه بالياء ؟ »
فقال : لأنّ الضمة تشبه الواو ، وما أوله واو يكون آخره ياء ،
فتوهّموا أنّ أوله واو » فقال المبرد : « أفلا يزول هذا التوهم
إلى يوم القيامة ؟ !!! » (١)



في هذه الأخبار مجال لمن شك فيها أو توقف ، فما فاز فيه الكسائي
على خصمه عرفناه من رواية أنصاره الكوفيين ، فراوي خبر الأصمعي
والكسائي : ثعلب وهو من أئمتهم ، وراوي خبر سيبويه والكسائي :
القراء تلميذ الكسائي ، وراوي خبر اليزيدي والكسائي : اليزيدي
نفسه ولم نسمع رواية الطرف الآخر ممن شاهد الوقائع ؛ ومع هذا
نستطيع اعتبارها واقعة كما رووها لنا ونمضي في بحثنا ، جاعلين عدم نقض
البصريين لهذه الروايات إقراراً منهم بمضمونها . ونلاحظ بعد ذلك
الأمرين الآتين :

١ - لا يحتاج القارئ إلى كثير روية حتى يطمئن إلى أن الحق في
كل هذه المناظرات كان بجانب البصريين : الأصمعي ، وسيبويه ، واليزيدي
والمبرد . وأن حجج الكوفيين في هذه المسائل الأربعة واهية .

٢ -- لم تكن أكثر هذه المجالس عادلة ، فإل السلطان إلى أحد الخصمين وتقريبه له ومكانته عنده ، كل ذلك قوى نفسه فاستطال على خصمه بدالته ولسانه وجاهه في القصر وعند الشهود ، وتحدث هذه المجالس بغلبته ، إلى أن مضت الأيام وانقضت تلك الاعترافات وحكم التاريخ فرد الحق إلى أهله .

وبعد ، فقد بلغ هذا الخلاف أجله ، ودرج العلماء والمؤرخون على أن هناك مذهباً بصرياً وآخر كوفياً ، فما معالم كل من المذهبين وما أهم الميزات لهذا وذاك ؟

أبادر قبل بسط هذه المعالم إلى تسجيل أمرين لا بد منهما إذا أردنا الدقة في البحث والاحتياط في الأحكام :

١ -- نحن اليوم نملك من كتب البصريين عدداً صالحاً يساعدنا في إرسال الأحكام بشيء من الاطمئنان ، فقد راجت في الأقطار منذ تأليفها حتى اليوم ، وشرح منها الشيء الكثير ، وتداولته الطلبة على مر السنين . ثم كان الذين ألفوا في طبقات النحويين وَاخبارهم ممن طبعت كتبهم ينصرون أكثرهم المذهب البصري ، وكان النحو في الشام ومصر والمغرب والأندلس .. بصري الطابع في أكثر مسائله أغلب الأزمان ، وهذا كله قد خدم كتب البصريين ونحوهم خدمة لم يحظ ببعضها المذهب الآخر .

أما الكوفيون فلم يطبع من كتبهم النحوية حتى الآن شيء فيما أعلم وإنما اطلعنا على أقوالهم في كتب المتأخرين منشورة على المسائل ، أي إن آراءهم وردت في كتب خصوصهم - مع شيء من التجوز - للرد عليها؛ فإن نحن اعتمدنا على ذلك في إصدار الأحكام ، لم نكن إلى العدل في شيء. والحق يقضي ألا نرسل حكماً بين فريقين إلا بعد الاستماع إلى حجج كل من فيه . وهذا مع الأسف ليس ميسوراً الآن .

٢ - - هذه الميزات والمعالن الآتية بعد ، ليست جامعة مانعة ؛ فليست هناك قاعدة أجمع عليها نحاة البصرة وتوارد على معارضتها نحاة الكوفة ، أو قال بها الآخرون جميعاً وعارضها الأولون جميعاً . بل كثيراً ما نجد العالم الواحد من أهل الكوفة مثلاً يذهب إلى أحكام يوافق فيها مذهب خصومه ويخالف أهل مصره . وطالما تجد هذه الظاهرة في كتاب (الإيضاح في مسائل الخلاف لابن الأنباري) ^(١) وفي كتب النحو الأخرى ^(٢) . وما أكثر ما نقرأ فيها : « قال البصريون إلفلاناً وفلاناً

(١) انظر مثلاً المسألة الثالثة (١٩/١) في خلافهم حول الالف والواو والياء في التثنية والجمع : هل هي اعراب كالفتحة والضمة والكسرة أو هي حروف اعراب وتجد الكوفيين قالوا بالاول ، والبصريين بالثاني ، ووافق قطرب (البصري) مذهب الكوفيين . وانشق المازني والمبرد والافخش عن البصريين برأي ثالث .

(٢) انظر مثلاً مغني اللبيب : مادة (كلا) فقد اختلف في معناها الكسائي والفراء وكلاهما كوفي : قال الاول هي بمعنى حقاً وقال الثاني : هي بمعنى (ألا) الاستفتاحية .

كذا ، وذهب الكوفيون إلا فلاناً إلى كذا .
ولم يطرد الصواب في أحد المذهبين اطراداً ، بل تجده تارة مع هؤلاء وتارة مع أولئك ، وحيناً وسطاً بينهما .

(٣)

الفروق بين المذهبين البصري والكوفي

بعد الاحتياط المتقدم نحصر الكلام على المذهبين في ناحيتين اثنتين إليهما مرد الأمر كله ، وهما السماع والقياس .

أمر السماع

تقع البصرة على سيف البادية ، وأكثر عربها من قيس وتميم ، وقد عرفت شأنهما في الاحتجاج ، وتحف بها قبائل عربية سليمة السليقة لم تفسد لغتها بمخالطة الأعاجم ، فكانت هذه القبائل ترد سوق البصرة المشهورة (المربد) . وأنت تعلم أن المربد كانت عكاظ الإسلام ، ففيها تناشدو تفاخر كما فيها تجارة وبيع ^(١) ، وذلك له أثره في فصاحة أهل البصرة وسلامة لغتهم . ثم كانت هناك رحلات متبادلة ، فعلماء البصرة دائمو الترحال إلى البادية والجزيرة يلاقون عن أعرابها ، والأعراب دائمو

(١) انظر بسط ذلك في كتابنا (أسواق العرب في الجاهلية والإسلام) .

الشأن ، وهي إلى أن تكون داعية إفساد اللغة أقرب منها إلى أن تكون عاملاً في صيانتها ، لأن الأعراب الذين يؤمونها غير سليمي السلائق . كل هذه العوامل صرفت الكوفيين إلى رواية الشعر ، فذلك هو الميسور لهم ، وزعموا أن سبب علمهم بالشعر وسبقهم فيه أهل البصرة : أن المختار بن أبي عبيد لما خرج بالكوفة قيل له : « إن تحت القصر الأيُّض الذي كان للنعمان كنزاً » ، فاحتفر فوجد الطنوج التي كان النعمان أمر أن ينسخ فيها أشعار العرب ، فأخرجها . قالوا : فمن كان أهل الكوفة أعلم بالشعر ، هذه رواية حماد الراوية الكوفي (١) .

هذا حال من ينقلون عنه من حيث السليقة وسلامة اللغة ، وأما الجهة الثانية وهي صدق الراوي وضبطه فلم يعنوا بها ، ولذا كثر الموضوع المصنوع في أكثر رواياتهم ، قال أبو الطيب اللغوي : « الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة ، ولكن أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله ، وذلك بين في دواوينهم » (٢) وأبعد من ذلك في الدلالة قصة خلف ابن الأحمر راويتهم الكبير فقد قال :

« أتيت الكوفة لأكتب عنهم الشعر فدخلوا علي به ، فكنت أعطيهم المنحول وأخذ الصحيح . ثم مرضت فقلت لهم : « ويلكم ، أنا تأب

(١) انظر الخصائص ٣٩٣/١ . الطنوج : الكراريس .

(٢) مراتب النحويين ١١٩ .

إلى الله تعالى ؛ هذا الشعر لي . « فلم يقبلوا مني وبقي منسوباً إلى العرب لهذا السبب . (١) »

أما روايتهم الأكبر « حماد » فهو الشمس شهرة في كذبه ووضعها ، و « قد ساط على الشعر من حماد الراوية ما أفسده فلا يصلح أبداً . . . فلا يزال يقول الشعر يشبه به مذهب رجل من الأقدمين ويدخله في شعره ، ويحمل عنه ذلك في الآفاق فتختلط أشعار القدماء ولا يتميز الصحيح منها إلا عند عالم ناقد ، وأين ذلك » (٢)

كان من الطبعي إذاً أن يطرح الثقات روايات أهل الكوفة وقد ملأها حماد وخلف وغيرها بالمصنوع ، وصار ذلك مما يميز مدرسة الكوفة من مدرسة البصرة ، وعرف ذلك الخاص والعام ، حتى أتى من ألف في طبقات النحويين فسجل الظاهرة الآتية :

« لا يعلم أحد من علماء البصريين بالنحو واللغة أخذ عن أهل الكوفة إلا أبا زيد الأنصاري البصري ، فقد روى عن المفضل الضبي الكوفي (٣) . أما أهل الكوفة فيروون عن أهل البصرة إذ كانوا اساتذتهم . حتى الكسائي الذي قرأ على الخليل ويونس وعيسى بن عمر ، ورأى تحريهم فيما

(١) وفيات الاعيان ١/٣٩٣ .

(٢) كلمة المفضل الضبي — ارشاد الارب ١٠/٢٦٥ .

(٣) نزهة الالباء لابن الانباري ص ١٧٥

ينقلون وفيمن يشافهون؛ زایل التحري حين انتقل إلى بغداد وكان أمره كما قال أبو زيد الانصاري: «قدم علينا الكسائي البصرة فلقي عيسى والخليل وزيهرهما، وأخذ منهم نحواً كثيراً، ثم صار إلى بغداد فلقي أعراب الحطمية فأخذ عنهم الفساد من الخطأ واللحن، فأفسد بذلك ما كان أخذه بالبصرة كله.» (١)

هذا فرق ما بين المدرستين في أمر السماع وصحته والتحري فيه.

أمر القياس

رسم البصريون خطهم في النحو بعد أن جعلوا نصب أعينهم الهدف الذي إليه يرمون، وهو عصمة اللسان من الخطأ، وتيسير العربية على من تعلمها من الأعاجم. ولذا تحروا ما نقلوا عن العرب ثم استقروا أحواله فوضعوا قواعدهم على الأعم الأغلب من هذه الأحوال، فإن تناثر هنا وهناك نصوص قليلة لا تشملها قواعدهم سلكوا بها - بعد التحري من صحة نقلها عن العرب المحتج بكلامهم - إحدى طريقتين: إما أن يتأولوها حتى تنطبق عليها القاعدة، وإما أن يهملوا أمرها لقلتها

(١) ارشاد الأريب ١٣/١٨٢. الحطمية قرية على فرسخ من شرقي بغداد. وذكروا الأصمعي «أن الكسائي يأخذ اللغة عن أعراب الحطمية ينزلون بقطربل (قرية بين بغداد وعكبرا) وغيرها من قرى سواد بغداد، فلما ناظر سيويه استشهد بكلامهم واحتج بهم وبلغتهم على سيويه» ١٣/١٨١.

فيحفظوها ولا يقيسوا عليها، جاعليها من الصنف الذي سموه مطرداً في
 السماع شاذاً في القياس، وقد مر بك هذا (ص ٨٤). وذلك مثل
 (استحوذ واستصوب) والقياس فيها الاغلال مثل (استقال، استجاد،
 استطال .. الخ) فقالوا: تحفظ الكلمات النادرة التي وردت عن العرب
 في هذا الباب ولا يقاس عليها، بل منهم من ذهب إلى أن اتخاذ القياس
 فيها (استحاذ، استصاب) غير خطأ.

وهم الذين أمعنوا في أحوال الكلام العربي، واستنبطوا علله،
 وحكموا فيها المنطق والعقل حتى جاءت قواعدهم في القياس والنحو
 الذي بني عليها متماسكة متناسقة في الجملة، ولا بد في كل تنسيق من
 تشذيب يخرج بعض التواء من الهيكل المشذب. ولم يكن إلى الصواب
 من عاب عليهم من المحدثين أنهم بتعميم هذه القواعد قد أهدروا شيئاً
 من اللغة، فهم حين يختارون بين اللغتين أشيعهما وأقر بهما إلى القياس،
 قد قاموا بخير ما يمكن أن يقوم به من يريد حفظ اللغة، ومع أن الكوفيين
 جمعوا ما هب ودب ولم يفرطوا شيئاً مما وصل إليهم، لم يدعوا ولم يدع
 لهم أحد أنهم لموا اللغة من أطرافها وأحوصوها، وأنا نجد عندهم كل لغات
 العرب بلهجات قبائلها؛ بل نحن أحرى أن نجد عند البصريين المنظمين
 المنسقين مالا نجده عند غيرهم، فالنظام يحفظ في نسق مالا يستطيع
 غيره أن يحفظه.

أما الكوفيون فلم تكن لهم أصول يبنون عليها غير مأخذوه عن أساتذتهم البصريين ولم يحسنوه ، ثم جعلوا من اللامنهج في سماعهم منهجاً خاصاً لهم ، فسمعوا الشاذ واللحن والخطأ ، وأخذوا عن فسدت لفته من الأعراب وأهل الحضر ؛ فلما اقتضتهم المنافسة أن يكون لهم قياس كما لا وثلك بنوه على ما عندهم مما يتزده عن روايته البصري ، ثم جعلوا كل شاذ ونادر قاعدة لنفسه ، فانتشرت قواعدهم ولم يعد لها ما يحسبها من نظام أو منطق ، وضاعت الغاية من وضع النحو فلم يعد في أيديهم أداة تيسير لتعلم العربية ، بعد أن أصبحت له قواعد بعدد ما جمعوا من شواهد ، وهذا شيخهم وكبيرهم الكسائي : « كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة ، والضرورات ، فيجعل ذلك أصلاً ويقيس عليه حتى أفسد النحو » ^(١) وحتى ضاق به وبقياسه وبسماعه اليزيدي فقال :

كنا نقيس النحو فيما مضى على لسان العرب الأول
نجاءنا قوم يقيسونه على أغنى أشياخ قطربل

(١) ارشاد الأريب ١٣/١٨٣ . ويقول ابن دستوريه . « كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز الا في الضرورة فيجمله اصلاً ويقيس عليه فافسد النحو بذلك .
— بغية الوعاة ص ٣٢٦ .

فكلهم يعمل في نقض ما به يصاب الحق لا يأتي
إن الكسائي وأشياعه يرقون بالنحو إلى أسفل (١)

وغلب هذا الانحراف على الكوفيين حتى قال الأندلسي شارح
المفصل: «الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول
جعلوه أصلاً وبوبوا عليه.» (٢)

أما قياسهم نفسه ومقدار جودته فقد مر بك في المناظرات نمط منه،
وعرفت وهيه حين يعلمون بالتوهم مرة في (في رسم الضحى)، وبتسايط
فعل مقدر على أحد المتعاطفين دون الثاني في قضية (فإذا هو إياها).



اتجه بعض الباحثين المحدثين إلى عد المذهب الكوفي مذهب سماع
على حين عدوا المذهب البصري مذهب قياس، فذهب الأستاذ أحمد
أمين بك إلى أنهم «يحترمون كل ما جاء عن العرب ويحيزون للناس أن
يستعملوا استعمالهم» (٣)، وبالغ المرحوم الأستاذ طه الراوي فقال:
«أما مذهب الكوفيين فلواؤه بيد السماع، لا يخفر له ذمة ولا ينقض
له عهداً، ويهون على الكوفي نقض أصل من أصوله أو نسف قاعدة من

(١) اخبار النحويين البصريين ص ٤٤ وبغية الوعاة ص ٣٣٦ وارشاد الاريب ٣١/٢٠

(٢) الاقتراح ١٠٠.

(٣) ضحى الاسلام ٢/٢٩٥.

قواعده ، ولا يهون عليه اطراح المسموع على الاء كثر . « (١)
 وأود هنا - بعد مامر بك - أن أحرر هذا الامر فأفرق بين القياس
 ذي الأصول المقررة ، والقياس المشوش الذي لا ضابط له . فالصحيح
 أن الفريقين كانا يقيسان ، وربما كان الكوفيون أكثر قياساً إذا راعينا
 (الكم) فهم يقيسون على القليل والكثير والنادر والشاذ ، ولم نعلم لهم
 منهاج محررة في القياس ، أما البصريون فهم أقيس إذا راعينا (كيف)
 والحق مراعاته ؛ فهم لا يقيسون إلا على الأعم الأغلب ، ولهم في القياس
 أصول عامة يراعونها . والزمن حكم لعلمهم بالبقاء إذ كان الأنسب والاضبط ،
 فكان نحو الناس حتى هذا اليوم بصرياً في أغلبه . تصرف الحياة في هذا الأمر بما
 لا يشعر به البصريون ولا الكوفيون ، إذ أن لها اختيارها الخاص الملائم : تقبل ما
 يروقها وتحييه غير آبهة لما يقول هؤلاء ولا ما يقول أولئك ، وإنما السليقة اللغوية
 الخفية في نفوس المتكلمين هي التي احتفظت بما كان أقرب لروح العربية الأولى :
 فمات بل لم يولد ما جانف هذه السليقة ، فما أحد قال ولا يقول اليوم
 (الرجال قام) وإن قال المذهب الكوفي بتقديم الفاعل على الفعل .

أما السماع فهل كان الكوفيون (يحترمونه) حقاً كما قال الأستاذ
 أحمد أمين بك ؟ ، وهل كان (لو أوهم يده لا يخفرون له ذمة) كما قال
 المرحوم الأستاذ طه الراوي ؟ لعلك بعد ما سبق لك موقن معي أن

السماعين هم البصريون لا الكوفيون ؛ فمن احترام السماع صيانته وحفظه من كل موضوع ، ومن احترامه تحري حال المسموع منه ، فلا يُدس فيه كلام الذين فسدت لغتهم من أعراب الحطمية وأشياخ قطربل ، ومن احترامه ألا نساوي فيه بين القليل النادر والأكثر الشائع فنغمط حق هذا الأخير . وإن حشرنا فيه الضعيف والشاذ واللحن والخطأ مما يقع فيه اعراب السواد ، والشعر المصنوع مما دسه حماد وخلف ، خفر لذمته ونقض لعده .

الحق أن البصريين عنوا بالسماع فخرروه وضبطوه (واحترموه) ، على حين زيفه الكوفيون وبلبلوه ، والأمر في القياس على هذه الوتيرة ؛ نظمه وحرر قواعده وأحسن تطبيقه البصريون ، على حين هو في يد الكوفيين مشوش غير واضح المعالم ولا منسجم في أجزائه ، ولا مطرد . بل تجد فيه ظاهرة غريبة جداً ، وهي إطلاقهم - وهم المتقيدون بالسماع - الاشتقاق فيما لم يسمع عن العرب ، فقد ذهبوا إلى قياس (مَفْعَل وفُعَال على نحو مثني وثلاث) من خمسة إلى تسعة على حين لم يسمع عن العرب ذلك إلا من واحد إلى أربعة ، والبصريون أنفسهم - وهم القياسيون - منعوه (إلا المبرد منهم) لعدم السماع ، ولأن يكون ذلك من البصريين أخرى إذ هو بمذهبهم أشبه وعن مذهب الكوفيين أبعد . وهذا يؤكد لك ما ذهبت إليه من أنه مذهب غير منسجم .

أميل إذاً إلى أن المذهب الكوفي لا هو مذهب سماع صحيح ولا مذهب قياس منظم . لكن التاريخ يؤيد وجود المذهبين مذهب السماع ومذهب القياس وهما حقاً وجداً ، ولكن في البصرة لافي الكوفة أما القياس فليست بصريته موضع خلاف ، وأما السماع الصحيح فإني أؤثر أن أقول فيه كلام الأستاذ أحمد أمين نفسه في أن هذه المدرسة مدرسة بصرية ، قال :

« كانت هاتان النزعتان في البصرة في أيامها الأولى ، فهم يقولون : إن ابن أبي إسحاق الحضرمي وتلميذه عيسى بن عمر كانا أشد ميلاً للقياس وكانا لا يأبهان بالشواذ ولا يتحرجان من تخطئة العرب ؛ وكان أبو عمرو بن العلاء وتلميذه يونس بن جيب البصريان أيضاً على عكسهما : يعظمان قول العرب ويتحرجان من تخطئتهم ، فغلبت النزعة الأولى على من أتى بعد من البصريين ، وغلبت النزعة الثانية على من أتى بعد من الكوفيين ولا سيما الكسائي الكوفي . »

وهذا حق مع استدراك واحد ، هو أن أبا عمرو ويونس يعظمان قول العرب بعد التحري والتثبت من أنه كلام العرب المحتج بهم ، أما الكوفيون فلا يتحرون ، ولو قال الأستاذ (فغلبت النزعة الثانية مشوهة الخ .) لطبق المفصل ، وجميل ما حكم به بعد ذلك بين المذهبين : « ونرى في هاتين النزعتين أن البصريين كانوا أكثر حرية وأقوى

عقلاً ، وأن طريقةهم أكثر تنظيماً وأقوى سلطاناً على اللغة ؛ وأن الكوفيين أقل حرية وأشد احتراماً لما ورد عن العرب ولو موضوعاً . فالبصريون يريدون أن ينشئوا لغة يسودها النظام والمنطق ، ويمتوا كل أسباب الفوضى من رواية ضعيفة أو موضوعة ، أو قول لا يتمشى مع المنطق والكوفيون يريدون أن يضعوا قواعد للموجود حتى الشاذ ، من غير أن يهملوا شيئاً حتى الموضوع » (١)

وبهذا لا يكون من الدقة - في رأيي - إطلاق النزعة السماعية على المذهب الكوفي والنزعة القياسية على المذهب البصري . والدقة التي يؤيدها التاريخ والامعان فيه وفي أقوال الكوفيين والبصريين ألا يكون مذهب بصري يقابله مذهب كوفي . بل نزعة سماعية يقابلها نزعة قياسية يختلف حظ كل منهما صحة وحالاً ومقداراً بين البلدين ، بل بين نخبة كل بلد على حدة . على ذلك الأساس يصح أن نعيد النظرة في النحو وتاريخه ورجاله على هذا التصنيف الجديد ، بعد أن علمنا أن النزعتين تتمثلان على حقيهما بالبصرة لا بالكوفة .

...

وبعد فهذه أحكام تقريبية لامطرودة؛ إذ أن في المذهب الكوفي مسائل جيداً تختار على مثيلاتها في المذهب البصري ، كأعمالهم مثلاً اسم

المصدر عمل المصدر ، فحكمهم في ذلك صحيح واضح تؤيده روح القواعد والمنطق ، وشاهداهم عليه صحيحان قويان ^(١) وما انجهوا إليه في إعراب (نعم وبئس) ^(٢) أيسر وأقرب إلى الفطرة اللغوية من مذهب اخوانهم البصريين . ولهم أشباه هاتين المسألتين .

وبذلك تدرك صواب الظاهرة التي قدمت بها هذا الكلام من أن الحق يصيبه هؤلاء تارة وهؤلاء تارة .

ونختم هذه الفقرة بمثل صغير من الخلاف بين المدرستين نتزعه من كتاب (الانصاف في مسائل الخلاف لابن الانباري) نموذجاً لقضايا جاوزت المئة في هذا الكتاب ، يبسط في كل منها رأي الكوفيين وحججهم ثم رأي البصريين وحججهم مع ردودهم على حجج الكوفيين غالباً .

(١) قول القطامي يمدح زفر بن الحارث السكلابي :

أ كفراً بعد رد الموت عني وبعد عطائك المئة الرتاعا

والحديث الشريف : « من قبله الرجل امرأته الوضوء . »

ففزع البصريون في رد القاعدة إلى أن الحديث مروي بالمعنى ، وإلى أن البيت فيه ضرورة . لكن الزم من حكم للكوفيين فصحت قاعدتهم وسار عليها الناس وقبلها النجاة حتى يومنا هذا . ونحو من هذا : القاعدة التي وضعها البصريون في وجوب إعادة الجار قبل المعطوف على الجرور وقد عرفت امرها ص ٣٠ .

(٢) انظرها في كتاب (الانصاف في مسائل الخلاف) ص ٦٦ .

٩٢ — مسألة سوف

ذهب الكوفيون الى ان السين التي تدخل على الفعل المستقبل نحو : (سأفعل) اصلها (سوف) ، وذهب البصريون الى انها اصل بنفسها .

اما السكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: انما قلنا ذلك لان سوف كثر استعمالها في كلامهم وجريها على السنتهم ، وهم ابدأ يحذفون لكثرة الاستعمال كقولهم : « لأدر ، ولم أبـل ، ولم يك ، وخذ ، وكل » واشباه ذلك ، والاصل :

« لأدري ، ولم ابال ، ولم يكن ، وأخذ ، وأكل » فحذفوا في هذه المواضع وما اشبهها لكثرة الاستعمال فكذلك هاهنا : لما كثر استعمال (سوف) في كلامهم حذفوا منها الواو والفاء تخفيفاً .

والذي يدل على ذلك انه قد صحح عن العرب انهم قالوا في (سوف افعل) : (سوف افعل) فحذفوا الفاء ، ومنهم من قال سف افعل) فحذف الواو واذا جازان يحذف الواو تارة والفاء اخرى لكثرة الاستعمال جاز ان يجمع بينهما في الحذف مع تطرق الحذف اليهما في اللغتين لكثرة الاستعمال . والذي يدل على ذلك ان السين تدل على ما تدل عليه سوف من الاستقبال ، فلما شابهتها في اللفظ والمعنى دل على انها مأخوذة منها ، ووفرع عليها .

واما البصريون فاحتجوا بان قالوا: انما قلنا ذلك لان الاصل في كل حرف يدل على معنى ألا يدخله الحذف وان يكون اصلا في نفسه ، والسين حرف يدل على معنى ؛ فينبغي ان يكون اصلا في نفسه لا مأخوذاً من غيره .

واما الجواب عن كلامات الكوفيين : اما قولهم « ان (سوف) لما كثر استعمالها في كلامهم حذفوا الواو والفاء لكثرة الاستعمال » قلنا هذا فاسد ؛ فان الحذف لكثرة الاستعمال ليس بقياس ليجعل اصلا محل الخلاف ، على ان الحذف ولو وجد كثيراً في غير الحرف من الاسم والفعل فقلما يوجد في الحرف ، وان وجد الحذف في الحرف في بعض المواضع فهو على خلاف القياس فلا يجعل اصلا يقاس عليه .

واما ما رووه عن العرب من قولهم في (سوف افعل) : (سو افعل) و (سوف افعل) فالجواب عنه من ثلاثة اوجه :

الوجه الاول : ان هذه رواية تفرد بها بعض الكوفيين ؛ فلا يكون فيها حجة والثاني : ان صحت الرواية عن العرب فهو من الشاذ الذي لا يعاب به لقلته .

والثالث : ان حذف الفاء والواو على خلاف القياس ؛ فلا ينبغي ان يجمع بينهما في الحذف لان ذلك يؤدي الى ما لا نظير له في كلامهم ؛ فانه ليس في كلامهم - حرف حذف جميع حروفه طلباً للخفة على خلاف القياس حتى لم يبق منه الا حرف واحد ، والمصير الى ما لا نظير له في كلامهم مردود .

واما قولهم « ان السين تدل على الاستقبال كما ان (سوف) تدل على الاستقبال » قلنا : هذا باطل ؛ لانه لو كان الامر كما زعمتم لكان ينبغي ان يستويا في الدلالة على الاستقبال على حد واحد ، ولا شك ان (سوف) اشد تراخياً في الاستقبال من السين ، فلما اختلفا في الدلالة دل على ان كل واحد منهما حرف مستقل بنفسه غير مأخوذ من صاحبه ، والله اعلم . » (١)

(٤)

اثر العصبية في الخلاف

جرى بعض الباحثين قديماً وحديثاً على رد الخلاف النحوي بين هذين المصرين العربيين إلى السياسة ، وهو رأي سطحي لا يثبت عند التدقيق : فأهل النظر في كل فن تتباين أنظارهم كثيراً دون أن يكون للسياسة أو غيرها في ذلك أثر ، وإنما هو الاجتهاد المحض ، وهؤلاء أئمة البصريين يختلفون - فيما بينهم - اتجاهات واجتهادات في مسائل كثيرة من مسائلهم .

(١) الانصاف في مسائل الخلاف لابن الانباري ص ٣٧٩ (مطبعة الاستقامة في القاهرة) .

نعم ، ربما كان للسياسة أثر ما في ميل الأمراء العباسيين إلى الكوفيين ، لكن هذا شيء وتوجيه الفن إلى اتجاه خاص شيء آخر .

أما هذه الاحداث التي كانت تكون بين كوفي وبصري في قصور الحكام فنوع من الدفاع عن القوت أولاً وهيل إلى العصية البلدية آخرأ . ولا تظن أن ما مر بك من مشاحنات بينهم كان يصرف بعضهم عن الانتفاع بعلم بعض ، وحسبك أن تعلم أن القراء مات « وتحت رأسه كتاب سيديويه » وأن الكسائي وهب للاخفش سبعين ديناراً لقراءته كتاب سيديويه عليه وأن الجاحظ لما عدد مفاخر البصرة على الكوفة قال : « وهؤلاء يأتونكم بفلان وفلان وبسيديويه الذي اعتمدتم على كتبه وجحدتم فضله » ولما اشترى الجاحظ كتاب سيديويه من ميراث القراء رآه أئمن ما يهدى إلى محمد بن عبد الملك الزيات ، فلما دخل عليه وقد افتصد سأل « ما أهديت لي يا ابا عثمان . » قال : « أطرف شيء : كتاب سيديويه بخط الكسائي وعرض القراء !! » .. إلى غير ذلك من الأخبار التي إن صدقتها فدلاتها على العصية البلدية ظاهرة ، وإن ذهبت إلى وضعها أو التزيد فيها فالدلالة أظهر . لم يختلف نحاة المصرين تبعاً لاختلاف سياسة بلديهما ، فليس للسياسة تأثير مباشر في ذلك ، وإنما كان التكتل استجابة للعصية ليس غير :

أنشئت البصرة والكوفة على عهد عمر بن الخطاب ، وانقضت سنون من عهد عثمان والمصران كالبلد الواحد ولبعض القبائل جماعات في كل

منهما ، فلما كان الشعب أيام عثمان أسهم العراقيون فيه ، وآلت الأمور إلى قتل الخليفة والفتن المتلاحقة بعد . وكان أن انضم البصريون في وقعة الجمل إلى عائشة وطلحة والزبير ، وانضم الكوفيون إلى علي ، وكانت الملاحمة بينهما واستمر القتل وكان لكل فريق مجزرة هائلة في الفريق الآخر ، فمن ثم العداوة والتخاصم والتنافس بين البلدين . فلما انقضى عهد القلاقل خلف في اذهان الفريقين قصصاً وأدباً وشعراً ووقائع تذكر بالفخر تارة وبالوجعة تارة أخرى (١) .

فهذا ما ولدت العصبية والتنافس بين وفود الفريقين ورجالهم في الأسمار ومجالس الأمراء .

ولئن كانت أحداث سياسية خاصة هي المفرقة قديماً ، إنها تطورت

(١) انظر اخبارها في معجم البلدان لياقوت ، وفي كتاب البلدان للهمداني ففيها طرائف ، وانظر على سبيل التمثيل آيات اعشى همدان يتنصر للكوفة على البصرة :

اكسع البصري ان لاقيته	انما يكسع من قل وذلل
واجعل الكوفي في الحيل ولا	تجعل البصري الا في النفل
واذا فاخرتمونا فاذكروا	ما صنعنا بكم يوم الجمل
بين شيخ خاضب عشونه	وفتي ايض وضاح رفل
جاءنا يخطر في سابغة	فدبحناه ضحى ذبح الجمل
وعفونا فنسيتم عفونا	وكفرتم نعمة الله الاجل

كسعه : ضربه بصدر قدمه على مؤخره — الرفل : المتبختر ، الكثير اللحم —
السابغة : الدرع الطويلة .

مع الزمن وتحول اتجاهها ، حتى تبلورت في عصية للبلد وثبتت عليه .
 المدافعة عن أسباب العيش أولاً وقبل كل شيء ثم العصية للبلد لا
 للسياسة (عاملاً ثانوياً) هما اللذان لوّنا الخلاف النحوي ولم يوجداه ،
 لوّناه بشيء من العنف رأيت أنماطاً منه في المناظرات التي مرت بك؛ وفي
 مثل قول اليزيدي يمدح نحوي البصرة ويهجو الكسائي واصحابه :

يطلب النحو ألا فابكه	بعد أبي عمرو وحامد
وابن أبي اسحق في علمه	والزين في المشهد والنادي
عيسى وأشباه لعيسى ، وهل	يأتي لهم دهر بأنداد
هيئات ، الا قائلًا عنهم	أرسوا له الاصل بأوتاد
فهو لمنهاجهم سالك	لفضلهم ليس بجحاد
ويونس النحوي لا تنسه	ولا (خليل) حية الوادي
وقل لمن يطلب علماً : الا	ناد بأعلى شرف ناد :
« يا ضيعة النحو به مغرب	عنقاء اودت ذات لمصعاد
أفسده قوم وأزروا به	من بين أغنام واوغاد
ذوي مرء وذوي لكنة	لثام آباء واجداد
لهم قياس أحدثوه هم	قياس سوء غير متقاد
فهم من النحو - ولو عمروا	أعمار عاد - في (أبي جاد)
اما الكسائي فذاك امرؤ	في النحو حار غير مرتاد
وهو لمن يأتيه جهلا به	مثل سراب اليد للصادي (١)

(١) اخبار النحويين البصريين ص. ٤ — رجل اغتم من قوم اغتام : لا يفصح.
 الحار : الحائر . (أبي جاد : ابجد ، هوز الخ) يريد انهم لا يتجاوزون اول العلم
 لضعف استعدادهم كما ان الصبي في الكتاب اول ما يتعلمه حروف (ابجد هوز) .

وهجا المبرد البصري ثعلباً الكوفي بقوله :

اقسم بالمتسم العذب ومشتكى الصب الى الصب
لو اخذ النحو عن الرب ما زاده الا عمى القلب
فتمثل ثعلب :

يشتمني عبد بني مسمع فصنت عنه النفس والعرض
ولم اجبه لاحتقاري له من ذا يعض الكلب ان عضاً (١)

واراد ثعلب هذا أن يقرأ على المبرد البصري فأنكر عليه اصحابه الكوفيون وقالوا : « مثلك لا يصلح أن يمضي إلى بصري فيقال غداً إنه تلميذه (٢) » فاستجاب لهم عصبية وحرّم نفسه الخير .

أثرت العصبية ما رأيت فيما كان بينهم ، أما النحو نفسه فلم يتأثر بشيء من ذلك ، وإنما حمل طابع العلماء أنفسهم في التفكير والتنسيق سعة وضيقاً ونظاماً ولبلة .

ولما تقدم الزمن ، واستوى عند الحكماء نحويو البصرة ونحويو الكوفة غاب السبب الأول وبقيت العصبية للبلد تخالط بعض النفوس حتى صرت ترى العالم الذي ينبغي أن يتنزّه عن العصبية في العلم (ولو بعد ذهاب اسبابها المادية على الأقل) ، تداعبه هذه النزعة فيجمع بين شيئين متنافرين لا لسبب إلا أنهما نبتا في بلديعه . وأنا أقدم لك نموذجاً لهذه الظاهرة : الخليل بن

(١) ترجمة ثعلب في بغية الوعاة ص ١٧٣ .

(٢) ارشاد الاريب ١١٥/٥ . ثم ذكر ياقوت ان ابن الانباري اورد هذه القصة

ليرفع من ثعلب والكوفيين عصبية ، فوضع منهم .

أحمد السجزي القاضي المتوفى سنة (٣٧٨ هـ) ، فقد كان حنفياً في الفقه وكوفياً في النحو ، وفاخر بذلك يقول :

سأجعل لي النعمان في الفقه قدوة وسفيان في نقل الأحاديث سيدا
وأجعل في النحو الكسائي قدوة ومن بعده الفراء ما عشت سرمداً
وإبـ عدت للحج المبارك مرة جعلت لنفسي كوفة الخير مشهداً^(١)

ومن كان حنفياً فأشبهه بمذاهب النحو بالمذهب الحنفي مذهب البصرة
لأحكام القياس فيه ، ولكنه الميل النفسي الشديد إلى الكوفة والولوع
بكل ما أنتجت حدوا القاضي على أن يكون كوفياً في النحو والفقه والحديث
مهما توافرت أصول هذه الفنون في الكوفة .

والظاهر أنه كان بين أهل البلدين تنكيت وإرسال قصص واخبار
يحمل فيها أهل البلد على البلد الآخر وراجت هذه النكات على نحو ما نرى
اليوم بين بلدين متجاورتين كحمص وحماة في الشام ؛ وزاد هذا الأمر
حتى استحق أن يؤلف فيه المؤلفات ، فهذا ابن جبان البستي (— ٣٥٤) على
جلالة قدره يؤلف كتاباً في عشرة اجزاء في (ما أغرب الكوفيون عن
البصريين) وكتاباً في ثمانية اجزاء في (ما أغرب البصريون عن الكوفيين)^(٢)

(١) تهذيب تاريخ ابن عساكر (مطبعة روضة الشام) ١٧٣/٥ .

(٢) معجم البلدان : (مادة بست) . ولم اطمئن الى كون هذين الكتابين في الخلاف
النحوي ، اذ لم ينقل عن ابن جبان تأليف في النحو ولا تصدر لتدريسه . اما الاخبار
فله بها ولوع وله فيها تأليف .

تستطيع بعد هذا البيان أن تطمئن إلى شيئين :

١ - ليست السياسة عاملاً في تكوين النحو الكوفي على ما كان عليه.

٢ - إن الصورة التي في نفوس الناس قديماً وحديثاً عن حدة التجاذب والتدافع بين النحو الكوفي والنحو البصري مبالغ فيها.

٥ - كتب الخلاف

عرفت أن النحاة والبصريين منهم خاصة قد انتزعوا علل النحو من كتب محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة بالملاطفة والرفق (ص ٨١)، فاعلم الآن أن منهم من أُلّف في الخلاف بين النحاة على نمط ما صنع الفقهاء في كتبهم التي أَلّفوها في الخلاف بين الحنفية والشافعية، وهذا ابن الانباري يقول في مقدمة كتاب (الإيضاح في مسائل الخلاف) بصراحة :

« .. سألوني أن ألخص لهم كتاباً لطيفاً يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحوي البصرة والكوفة ، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة ليكون أول كتاب صنف في علم العربية على هذا الترتيب وأُلّف على هذا الأسلوب ، لانه ترتيب لم يصنف عليه أحد من السلف ولا أُلّف عليه أحد من الخلف ... واعتمدت في النصرة على ما أذهب اليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة ، على سبيل الانصاف لا التعصب والاسراف ... »

وهكذا تجد تأثير العلوم الدينية واضحاً بارزاً في علوم اللغة كلها مادتها ومنهجها ، وإذا رجعت إلى كتاب الاقتراح للسيوطي وجدتهم يصرحون تصريحاً سافراً أيضاً بأنهم وضعوا للخلاف في النحو ولتناقشات مسائله أصولاً كأصول الخلاف بين الشافعية والحنفية^(١) .

أقدم من ألف في الخلاف - فيما علمت - أحمد بن يحيى ثعلب الكوفي (سنة ٢٩١) ولم نعرف هل أداره على أصول الخلاف الفقهي أم لا ، وأي كان فإنك ما عثرت عليه من أسماء الكتب التي ألفت في الخلاف مرتبة على وفيات أصحابها :

١ - اختلاف النحويين - لثعلب (- ٢٩١) .

٢ - المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون^(٢) - لابن كيسان (- ٣٢٠) .

٣ - المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين - لأبي جعفر النحاس (- ٣٣٧) .

٤ - الرد على ثعلب في اختلاف النحويين - لابن درستويه (- ٣٤٧) .

٥ - الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين - لأبي البركات الأنباري (- ٥٧٧) وقد طبع .

(١) انظر ص ٧٩ فما بعد .

(٢) في بغية الوعاة : (ما اختلف فيه البصريون والكوفيون) فأثبتنا الاسم كاملاً من الفهرست لابن النديم .

٦ - التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين^(١) - لأبي البقاء العكبري (- ٦١٦) .

٧ - الاسعاف في مسائل الخلاف - لابن إياز (- ٦٨١)
والظاهر أنَّ هناك كتباً كثيرة في الخلاف ، وأنه كانت له ضجة في المجالس والبيئات العلمية ، وكان التعصب على أحد الفريقين بادياً في بعض هذه الكتب ، ولذا استدرك صاحب (الانصاف) الذي قدمت لك فقرة من مقدمته محترساً بقوله (على سبيل الانصاف لا التعصب والاسراف) .

٦- بعد المذهب البصري والمذهب الكوفي

كانت بغداد حاضرة الخلافة العباسية هي السوق التي كان يروج فيها العلم والأدب ، فكان يرتحل إليها العلماء من الأقطار كافة ، كل يحمل إليها طابع بلده الخاص ، أو بتعبير آخر مدرسة بلده في الفن المختص به ، فالتقت لكل علم وفن ألوان وطوابع مختلفات ، احتكت وتمازجت وكان منها ألوان جديدة مطبوعة بالسمة البغدادية العامة . وذلك ما كان في النحو ، فقد نشر الكوفيون فيها نحوهم وقصدها نخبة بصريون أيضاً ، ونشأت طبقة جديدة في بغداد اختارت من المذهبيين وكونت ماعرف بالمذهب البغدادى ، وقد عقد ابن النديم لهذه الطبقة باباً عنوانه (من خلط بين المذهبيين) عد منهم ابن قتيبة (- ٢٧٠) وأبا حنيفة الدينوري (- ٢٩٠)

(١) في بغية الوعاة : (التعليق في الخلاف) .

وابن كيسان (٢٩٩ -) ^(١)، والطابع البصري أغلب على المذهب البغدادي في الجملة كما هو الشأن في بقية الأمصار ، ولا عجب في ذلك فإن الأصل التي فيه فرضت نفسها كما يقولون ، وكان ما أخذ من المذهب الكوفي مسائل اتجهوا فيها اتجاهها أصح وأيسر .

وكان للنحو في الأندلس نشاط ملحوظ ، وعكف علماءه وطلابه على كتب البصريين والكوفيين فدرسوها واختاروا منها وتكون لهم مذهب خاص ، فلما نزع متأخروهم بعد النكبة ، بعضهم إلى المغرب وبعضهم إلى الشام ومصر ، نشروا علمهم في هذه الأقطار وكان مذهبهم كذلك بصرياً في أكثره .. إلى أن جاء ابن مالك ثم ابن هشام الأنصاري فجدا في النحو بعض التجديد وكانا يميلان إلى التوسعة ، فرجحا في بعض المسائل أقوال الكوفيين حين رأيا الرواية الصحيحة تؤيدهم ، ولم يتعبدا بأقوال البصريين ^(٢) ، واستشهدا بالحديث فكانا مجتهدين إلى حد ما ، ذوي أثر بالغ في الدراسات النحوية وما زالت كتبهما تدرس حتى الآن في معاهد العلم ، وخدمت بشروح وحواش وتقارير كثيرة . وكانت تضم البلدة الواحدة نخبة من منازع مختلفة ، يطغى عليها أحيانا مذهب أهل البصرة وأحيانا مذهب أهل الكوفة تبعاً لنزعة العالم ذي

(١) الفهرست ص ١١٥ وقال ابن النديم « كان ابن قتيبة يغلو في البصريين الا انه خلط بين المذهبين ، وحكى في كتبه عن الكوفيين » .
(٢) كلمة أبي حيان — الاقتراح ص ١٠٠ .

الاثر فيها ، فهذه حلب ضمت عالمين في زمن واحد: ابن جني رأس مدرسة القياس الذي كان لمدرسة البصرة إمامها الأعظم وابن خالويه الكوفي المنزع صاحب كتاب (ليس في كلام العرب) الذي اتبع فيه السماع نافيا من اللغة ما جوزه (فلسفة) نحاة البصرة ، وبعدهما كان في الشام المعري الذي كان واسع الرواية سماعيا إلى أبعد حدود السماع ، يضيق بنحو البصرة الذي كان في أيامه ممتلئاً بالجدل والقياس والتعليل ^(١) ، وهذه النزعة ظاهرة في كتبه كل الظهور ، وحسبك أن تلم برسالة الغفران لترى نقمته على البصريين خاصة ^(٢) .

هذه سطور موجزة أملت فيها بحركة الخلاف بعد البصريين والكوفيين ، لا مجال فيها لتفصيل ما ، لأن ذلك من تاريخ النحو لا من أصوله .

- (١) انظر في ذلك بحثاً قيماً للاستاذ ابراهيم مصطفى نشره في (المهرجان الالفى لابي العلاء المعري من مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق) ص ٣٦٢ - ٣٧٤ .
- (٢) الظاهر ان مذهب الكوفة اتعش في الشام حيناً من الدهر ، وعلة ذلك عندي اعتياده على كثرة الرواية والسماع . والشاميون (أثريون) الى حد بعيد ، يحترمون السماع عن العرب كثيراً ، فيهم اخصب علم القراءات وهو سماع محض ، ولا تنس ان أكثر أئمة البصرة والكوفة هم قراء أيضاً . وعندهم اخصب فن الحديث وهو أيضاً سماع محض وبقي حياً نشيطاً الى زمن قريب ، عنوا عناية بالغة به وبسماعاته وطبقات رجاله واحصاء طرقه ، ونبغ فيهم كبار الأئمة فيه ، ولا تزال دار كتبهم الظاهرية بدمشق اغني مكنت الدنيا اليوم في فن الحديث ، وكثير من مخطوطاتها بخطوط مؤلفيها المحدثين انفسهم لا يدانيها في ذلك مكتبة في العالم . وفيها عدة دور (مدارس) للحديث ولقراءات القرآن .

الخاتمة:

في صدور المشتغلين بالعربية وعلومها اليوم يقين بان في قواعد هاشيثاً من البلية والتداخل والتطويل ، وفي آرائهم اجماع على وجوب الاصلاح والتنسيق ، وفي قلوبهم ايمان بامكانه بل يسره وسهولته .

ويحق لقارئ هذا الكتاب بعد ان ألم بطرف من صنيع الاقدمين ان يتساءل: ماذا صنعنا نحن لانفسنا وللغتنا بعد ان مهدوا لنا الطريق ؟ ، هل تقدمنا بها الى الامام ولدينا من مواتاة الاحوال ما لم يكن لديهم ؟ »

مكتبات عامة وخاصة تـزخر بالكتب مخطوطة ومطبوعة ، ووسائل للنشر والتعميم واسعة مختلفة ، ولجان في كل بلد فنية رسمية ذات فروع في كل ميدان من ميادين الاختصاص ، ومجامع علمية ، وجامعات ، ونواد وجمعيات ، وحكومات تمد جميع هذا بالمال والسلطان ... ثم لاشيء ذا بال وراء ذلك كله . حتى الرسم الاملائي وهو اصطلاح محض ما استطعنا الاتفاق فيه على وجه من الوجوه المتعددة الجائرة ، لتتخذ قاعدة في مدارسنا الابتدائية على الاقل (١) .

(١) كنا عشرين عضواً في لجنة امتحان الشهادة الابتدائية سنة ١٩٣٠ ، وكان النظام يقضي بحسم علامتين على كل حرف يرسم خطأ فاذا اخطأ طالب في خمس كلمات نال صفراً وحرّم الشهادة عامه ذلك ؛ ومع ان هذا النظام اثمر أطيّب الثمرات في حمل الطلاب ومعلمهم على العناية بقواعد الاملاء ، كان عيبه الفادح ان القواعد نفسها عند المعلمين غير حاسمة على وجه واحد ، وان روح التنظيم كانت تلقى من كثير منهم عداء مرأ : فاذا رسم طالب (مصطفى) هكذا بالالف واراد مصحح حسم العلامتين انبرى له زملاء يحتجون لها بمذهب الفارسي ، واذا رسم همزة (يقرأون) هكذا على الف اعتذروا له بان المطابع المصرية ترسمها كذلك ، واذا اسقط همزة (ابن) في غير موضع الاسقاط نبشوا قولاً يبرر فعلته . ، الخ فكان المرء الفطن الطارئ عليهم يحار بينهم في امر الرسم : ما الصواب فيه وما الخطأ ؟ ولا يجد القوم على بصيرة من امرهم فيه . وقل نحواً من هذا في اخطاء النحو والصرف .

وصرنا - ونحن احوج مانكون الى الوقت في عصر الذرة والتأميم والعالمية في كل شيء - نبذر اوقات الصغار والكبار في مناقشات طويلة لمسائل خلافية تنتهي منها الى ان لكل وجهاً سائغاً !! . وبذلك لم يحظ الرجل العادي ببعض ما يجب ان يعود عليه من خير لقاء الاموال الطائلة التي تنفق على تلك المؤسسات .

• • •

وبعد ، فاذا اردنا اليوم اعادة النظر في بناء القواعد العربية ، وجب ان تتجافى المآخذ التي اخذناها في مباحثنا السابقة على الاقدمين ، علينا اولاً ان نحدد هدفنا من القواعد ، فاذا حددناه وضعنا اخصر المناهج ووضحها واسرعها في ابلاغنا اياه .
لاجرم ان الاحاطة بكلام قبائل العرب القديمة امر لاسبيل اليه وان تنسيق ماوصل اليها منه على القبائل بدقة امر متعذر الان (١) ، ولاشك في اننا اليوم نصطنع لغة فصحي

ولم يؤت هؤلاء الشيوخ - رحمهم الله - فقد مات اكثرهم - من كسل او جهل ، وانما من انطباع على البلبلة وولوع بها الى حد الجنون ؛ فقد ربوا على حفظ الاقوال المختلفة في كل مسألة وعزوها الى اصحابها دون الفكر فيها ومحامتها بغية الوصول الى الحكم الفصل الذي تطمئن اليه النفس .

وقبل نحو عشر سنين الفت لجنة عليا لحسم النزاع الذي كان يحدث كل عام عند تصحيح اوراق الامتحان ، والاعتماد على وجه واحد في كل مسألة ؛ فما اشرف وضع الخططة على الانتهاء بعد نقاش طويل حتى قضى على المشروع كله قول قائل : « وما سلطتنا نحن على بقية الاقطار العربية ؟ واي جدوى في انفرادنا بهذا الاصطلاح وحدنا ومطبوعات جيراننا تغزو طلابنا بما يخالفه ؟ »

وهكذا ترى حتى البلد الواحد لا يستطيع حزم امره اذا اراد ، لان اللغة العربية ملك شائع بين البلاد العربية كلها ، بل بين الازمان أيضاً اذا جاز هذا التعبير .

(١) ولو ان الاقدمين فعلوا في اللغة ما فعله ابو عمرو الشيباني في الشعر لخدموا خدمة جلي وأراحوا من بلبلة كثيرة ؛ فقد جمع اشعار العرب مصنفة على قبائلهم وكانت نيفاً وثمانين قبيلة ، فكان كما عمل منها قبيلة واخرجها الى الناس كتب مصحفاً وجعله في مسجد الكوفة حتى كتب نيفاً وثمانين مصحفاً بخطه - الفهرست ص ١٠١ .

يفهمها الرجل العادي فيما بين المغرب الاقصى وخليج فارس، بل يفهمها كل من تعلم العربية من الاعاجم، وأن لنا تراثاً علمياً وادبياً ضخماً تحفل به المكتبات الخاصة والعامة في ديار الغرب والشرق، هذه واحدة؛ اما الثانية فان لغة القرآن والحديث بوجه خاص ولغة قریش بوجه عام هي الغالبة الشائعة، نقرأها في الكتب قديمها وحديثها، وفي صحف اليوم ومجلاته وجميع اذاعاته العربية الصادرة في بلاد العرب او في البلاد الاجنبية، يستوي في ذلك ابناء العربية والذين شدوا منها شيئاً من الاجانب عنها. واطن بعد ذلك ان الطريق واضح، فعلينا اهدار كل لغة لا نستعملها نحن اليوم ولم تستعملها اللغة الشائعة في القرآن الكريم والحديث وكتب الادب والتاريخ وسائر الفنون الحضارية التي تركها اسلافنا، ثم نؤسس قواعدنا على هذا التراث الموثوق به والذي كفلت له اصالته الحياة، نستقصي مفردات القرآن وتراكيبه في جميع قراءاته، ونمنع النظر فيما اطمانا الى صحة صدوره عن اهل الصدر الاول من الحديث، ثم فمانظمين اليه من ثرا الاقدمين ثم نبني بعد هذا الاستقصاء قواعدنا على ذلك كله متوخين اقصر الطرق واسهلها، والاشيع ثم الاقيس فيما فيه لغتان فصيحتان، وانا واثق بعد ذلك اننا نهدر ركعاً ضخماً من قواعد وتقریعات واستثناءات بنيت على شاهد مجهول او لغية محرفة، او ضرورة شعرية، ونهدر ازاء مقداراً ضئيلاً لا يعتد به من خلاف اللهجات. وتكون القواعد هذه اقرب الى روح العربي من القواعد القديمة التي افقدها انسجامها حشر النحاة فيها ما هب ودب مما لا يرجع الى نظام ولا يجمعه نسق. واكبر دليل على قولی انك تجد كثيرًا من الاحكام التي ضيخت النحو لم يستعمله احد منذ دونت تلك الاحكام حتى الآن، ولم يستعمله احد قبل ذلك الا نادراً في الشواهد التي اثبتوها ان صحت.

اعادة نظر في اسس النصوص الشائعة الموثوقة، ومنهج علمي سهل في بناء القواعد عليها كفيلاً بابلانها الهدف المنشود. وربما اهدرت في سبيل ذلك بعض لهجات عربية فصیحة هنا وهناك، الا ان ذلك اذا قيس الى ما نستريح منه من اكوام القواعد القديمة بدا غير ذي بال. هذا ما تقترحه خدمة للفصحى وتيسيراً للشعرها اليوم، فاذا تم ذلك اقتصدنا اكثر من نصف الوقت الذي يقضيه الطالب في المدارس لدراسة النحو، واتفنا به في الاكثر

من دراسة النصوص الادبية المختارة ، فذلك اعود على احياء الفصحى وملكة الطالب .
اما النحو الحاضر بمطولاته وشروحه وحواشيه ، بقديمه وحديثه وتاريخه وطبقات
اهله فيبقى موضوع الدرس والثقف في المعاهد والكليات والمجامع وعند اهل الاختصاص :
يدرس مادة وتاريخاً وتطوراً ، على شرط تنسيقه على اساس الروح العلمية التي أُلعت
اليها آنفاً : تحقق نصوص شواهد ، وتطبق بدقة اساس الاحتجاج بها ، ثم تدرس بعد
استقراء الموجود منها على ما قدمت من تصنيفها ثم تبني عليها احكام صحيحة تستند الى
احصاء الأحوال في هذه النصوص ، فتماز الاحكام المطردة من الاحكام الغالبة ،
والاحكام القليلة من الاحكام النادرة ، وتنسب اللهجات الى اصحابها على قدر الامكان
وتفرق ما أُلجأت اليه الضرورة الشعرية فلا يعيث بين الشواهد والاحكام بلبلة واضطراباً
بل يصنف على حدة فللشعر رخصه الخاصة ، او بعبارة ادق : نحوه الخاص ، كما له
لغته الخاصة ووزنه الخاص

• • •

الحاجة الى الاصلاح ماسة ، والطريق اليه سالكة ، والامور مواتية ، والشعوب
العربية تنفق بسخاء ، والعاملون الاكفاء كثيرون ، واكثر منهم الغير المخلصون ولكن...
فقدنا في الذين وضعهم الزمن في اعلى الهرم ووجل اليهم الخطوة الاخيرة ، اموراً ثلاثة :
الوعي والاخلاص والمضاء ، فضاءت بذلك كل الجهود المبذولة ، شأنهم في ذلك شأن
الحلقة العليا في السياسة وفي الدين وفي الاقتصاد .. الخ فحرمت الامة ببلادة هؤلاء
كل خير وذهبت جهودها واموالها واعمارها وجهادها وحتى بعض بلادها ادراج الرياح ،
وقد كانت على قاب قوسين من النجاح .

نسأل الله ان يمن عليهم جميعاً بهذه الثلاث : الاخلاص والوعي والمضاء .

الحمد لله رب العالمين

فهرس الموضوعات

٣ - المقدمة ✓

٥ - الاستعجاج في اللغة العربية ✓

مقدمة تاريخية في اللحن وتتابعه ١٢ - العلوم التي يحتج لها ١٤ - من يحتج بكلامه من العرب . ٢١ - ما يحتج به من الكلام : القرآن الكريم بجميع قراءاته — القراءات والنحاة ، ٣٥ - ما يحتج به من الحديث الشريف (مذهب المانعين — مذهب المجيزين) ، ٤٧ — كلام العرب ، ٤٩ — بعض قواعد في الاحتجاج ٥٣ - خاتمة .

٦١ - القياس في اللغة العربية ✓

٦٣ - (أ) من تاريخ القياس ، القياسيون ، من قياس الخليل وسيبويه ، من قياس الفارسي ، من قياس ابن جني . ٨٠ - (ب) أثر العلوم الدينية في القياس اللغوي . ٨٣ - (ج) من أحكام القياس . ٩٠ - (د) المصريون والقياس ، قرارات المحققين في التضمن والتعريب والمولد ، قرارات الصياغة والاشتقاق ، ملحقات الاصول العامة .

١٠٣ - الاشتقاق ✓

١٠٤ - معناه ، أنواعه . ١٠٩ - في الاشتقاق الكبير . ١١٣ - مصدر المشتقات . ١٢١ - أحكام تتعلق بالاشتقاق : المحقق وغيره ، المطرد وغيره ، تغييرات الاشتقاق ، المنوع من الاشتقاق ، كتب الاشتقاق . ١٢٦ الخاتمة .

١٣٣ - الخلاف بين نحاة البصرة والكوفة

(١) — لمحة تاريخية (مدرسة البصرة — مدرسة الكوفة) — أبو الأسود والتعليقة ١٤٠ — الطبعة الأولى والثانية من البصريين . ١٤٣ — مدرسة الكوفة .

- (٢) — ١٤٥ — نشأة الخلاف — بين الكسائي والاصمعي، وسيبويه، واليزيدي
بين المبرد وثلعلب — ملاحظتان .
(٣) — ١٥٩ — الفروق بين المذهبيين : أمر السماع ، أمر القياس ، نموذج من خلافهم .
(٤) — ١٧٣ — أثر العصبية في الخلاف .
(٥) — ١٧٩ — كتب الخلاف .
(٦) — ١٨١ — بعد المذهب البصري والكوفي — خلط المذهبين في بغداد
والاصمعي والشام .

١٨٤ — الخاتمة

جدول النخط أو الصواب

ص	س	النخط	الصواب
٣	٥	حتى	قبل
١٧	٢١	إذا	إذ
٤٢	١٠	راوية	رواية
٦٥	١	يسبقه	يسبقه إليه
٦٦	٩	يسمع	يسمع من
٧٩	١٣	محتاج	محتاج
٩٨	٧	ثلاثه	ثلاثيه
١١٠	١٧	هذين	هذين ؛ هذا اذا كان قوله (الصغير ، والكبير) صفتين للاشتقاق لا للكتاب .
١٤١	٦	عينه	عينه

مرجع الكتاب

- أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي
 - المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٩٣٦ م
- ارشاد الاربع لمعرفة الاديب (المعروف بمعجم الادباء) لياقوت - مطبوعات دار المأمون بمصر ١٣٥٥ هـ
- اسواق العرب في الجاهلية والاسلام لسعيد الأفغاني
 - المكتبة الهاشمية بدمشق ١٩٢٧ م
- الاشتقاق والتعريب لعبد القادر المغربي
 - الطبعة الثانية : لجنة التأليف والترجمة والنشر بمصر ١٩٤٧ م
- الاغاني لأبي الفرج الاصفهاني
 - مطبعة التقدم بمصر (التزام سياسي)
- الاقتراح للسيوطي
 - مطبعة المعارف بمحيدر آباد ١٣١٠ هـ
- أمالى الزجاجي
 - الطبعة الثانية: المطبعة المحمودية ١٣٥٤ هـ
- الانصاف في مسائل الخلاف لابن الانباري
 - مطبعة الاستقامة بالقاهرة
- بنية الوعاة للسيوطي
 - مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٦ هـ
- البيان والتبيين للجاحظ
 - مطبعة الاستقامة بالقاهرة
- تاج العروس من جواهر القاموس
 - المطبعة الخيرية بالقاهرة ١٣٠٦ هـ
- تاريخ دمشق لابن عساكر
 - مخطوطة دار الكتب الظاهرية رقم (تاريخ ١ - ٢٦)
- تاريخ اللغات السامية لاسرائيل ولفنسون
 - مطبعة الاعتماد بالقاهرة ١٩٢٩ م
- التطور النحوي لبرجستراسر
 - (أملاء في كلية الآداب بالجامعة المصرية)
- التفسير الكبير للفخر الرازي
 - المطبعة المصرية ١٣٥٢ هـ
- تهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر : لعبد القادر بدران
 - ١ - ٥ (مطبعة روضة الشام ١٣٣٢ هـ)
- ٦ - ٧ مطبعة الترقى بدمشق
- حاشية الخفاجي على تفسير البيضاوي (عناية القاضي وكفاية الرازي) - دار الطباعة ببولاق ١٢٨٢ هـ
- الحضارة الاسلامية في القرن الرابع لآدم متر
 - لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة
- (الطبعة الثانية - ١٩٤٧)
- خزانة الادب للبغدادي
 - المطبعة السلفية بالقاهرة ١٣٤٨ هـ
- الخصائص لابن جني
 - مطبعة الهلال بمصر ١٩١٣ م

شرح شذور الذهب لابن هشام الانصاري

- مطبعة الاستقامة بالقاهرة (الطبعة
الثالثة - ١٩٤٦)

شرح شواهد المغني للسيوطي

- المطبعة البهية بمصر ١٣٢٢ هـ

الشعر والشعراء لابن قتيبة

- نشر دار احياء الكتب العربية ١٣٦٤ هـ

الصاحبي لابن فارس

- المطبعة السلفية بالقاهرة

صبح الاعني للقاكشندي

- المطبعة الاميرية بالقاهرة ١٣٣١ هـ ١٩١٣ م

ضحى الاسلام لآحمد أمين

- لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٨ م

الضرائر للألوسي

- المطبعة السلفية بالقاهرة ١٣٤١ هـ

طبقات الخنابلة لابن ابي يعلى (اختصار ابن قيم الجوزية)

- مطبعة الاعتدال بدمشق ١٣٥٠ هـ

عيون الاخبار لابن قتيبة

- دار الكتب المصرية ١٣٤٣ هـ ١٩٢٥ م

الفهرست لابن النديم

- المطبعة الرحمانية بمصر

القراءات والاهجات لعبد الوهاب حمودة

- مطبعة السعادة بمصر ١٩٤٨ م

القياس في اللغة العربية لمحمد الخضر حسين

- المطبعة السلفية بالقاهرة ١٣٥٣ هـ

الكتاب لسيويه

- المطبعة الكبرى الاميرية بيولاقي ١٣١٦ هـ

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري

- مطبعة الاستقامة بالقاهرة ١٣٦٥ هـ

لسان العرب لابن منظور الافريقي

- المطبعة الميرية الكبرى بيولاقي ١٣٠٠ هـ

مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق

مجلة بجمع اللغة العربية الملكى

المزهر للسيوطي

- دار احياء الكتب العربية - القاهرة

(الطبعة الثانية)

المصباح المنير للفيومي

- المطبعة الاميرية بالقاهرة (الطبعة

السادسة ١٩٢٥)

المطالع النصرى لهوريني

- المطبعة الميرية بيولاقي ١٣٠٢ هـ

المغرب في ترتيب المغرب : المطرزي

- مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدر

آباد الدكن ١٣٢٨ هـ

مغنى اللبيب لابن هشام الانصاري (حاشية الدسوقي عليه)

- دار الطباعة الاميرية بمصر ١٣٠١ هـ

نزهة الالباء لابن الانباري

- طبعة على الحجر ١٢٩٤ هـ

النشر في القراءات العشر لابن الجزري

- مطبعة الترقى في دمشق ١٣٤٥ هـ

وفيات الاعيان لابن خلكان

- مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة ١٩٤٨

آثار المؤلف المطبوعة

- أ -

الناشر

- اسواق العرب في الجاهلية والاسلام .
المكتبة الهاشمية بدمشق سنة ١٩٣٧
ابن حزم الاندلسي ورسائله في المفاضلة بين الصحابة .
المكتبة الهاشمية بدمشق سنة ١٩٤٠
الاسلام والمرأة .
المكتبة الهاشمية بدمشق سنة ١٩٤٥
عائشة والسياسة .
لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة
سنة ١٩٤٧
في اصول النحو .
الجامعة السورية سنة ١٩٥١

- ب -

- الاجابة لايراد ما استدركته عائشة على الصحابة :
المكتبة الهاشمية بدمشق سنة ١٩٣٩
للزركشي .
في المفاضلة بين الصحابة : لابن حزم (نشرت مع
كتاب ابن حزم الاندلسي) .
المكتبة الهاشمية بدمشق سنة ١٩٤٠
سير النبلاء : للذهبي (جزء خاص في ترجمة ابن حزم) .
المكتبة الهاشمية بدمشق سنة ١٩٤١
سير النبلاء : للذهبي (جزء خاص في ترجمة السيدة عائشة) .
المكتبة الهاشمية بدمشق سنة ١٩٤٥
تاريخ داريا : للقاضي عبد الجبار الخولاني .
المجمع العلمي العربي بدمشق سنة ١٩٥٠





DATE DUE



492.75:A25fA:c.1

الافغانى، سعيد

فى اصول النحو

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01027481

American University of Beirut



492.75
A25fA

General Library

492.75
A25fA